قال الإمام الغزالي: من لم يعرف
المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلاً.
(الفتاوى الرضوية، ٢٣/٦٣١)

المرقاة

للمحقق العلامة مولانا فضل إمام الخير
آبادي الحنفي عليه رحمة الله القوي
(المتوفى١٢٤٣أو١٢٤٤هـ)

مع الحاشية المفيدة

المشكاة

المدينة العلمية
(دعوتِ اسلامی)
(شعبۂ درسی کتب)

قال الإمام الغزالي: من لم يعرف المنطق فلا ثقة له في العلوم أصلاً.

(الفتاوى الرضوية، ٢٣/٦٣١)

المرقاة

للمحقق العلامة مولانا فضل إمام الخير آبادي الحنفي عليه رحمة الله القوي

(المتوفى١٢٤٣أو١٢٤٤هـ)

مع الحاشية المفيدة

المشكاة

من مجلس المدينة العلمية

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة

للطباعة والنشر والتوزيع

كراتشي- باكستان

الموضوع: **المنطق**

الكتاب: **المرقاة**

المصنف: العلامة فضل إمام الخير آبادي الحنفي

عدد الصفحات: ١٠٤

الإشراف الطباعي: **مكتبة المدينة** كراتشي باكستان

التنفيذ: **المدينة العلمية** (الدعوة الإسلامية)

شعبة الكتب الدراسية

مكتبة المدينة، كراتشي، باكستان

هاتف: **+92-21-4921389/90/91**

فاكس: **+92-21-4125858**

البريد الإليكتروني: **ilmia@dawateislami.net**

الطبعة الأولى

(شوّال)١٤٣٦هـ

(July)2015م

عدد النسخ: 2000

فهرس الموضوعات

المدينة العلمية

من مؤسّس جمعيّة "الدعوة الإسلامية" محبّ أعلى حضرة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة، العلامة مولانا أبي بلال محمّد إلياس العطّار القادري(١) الرضوي الضيائي -دام ظلّه العالي-:

الحمد لله الذي أنزل القرآن، وعلّم البيان، والصّلاة والسّلام على خير الأنام سيّدنا ومولانا محمّد المصطفى أحمد المجتبى، وعلى آله الطيّبين الطاهرين وصحبه الصدّيقين الصالحين برحمتك يا أرحم الراحمين! ....وبعد:

---

(١) قامع البدعة حامي السنّة، شيخ الطريقة، أمير أهل السنّة أبو بلال العلاّمة مولانا محمّد إلياس العطّار القادريّ الرضويّ -دامت بركاتهم العالية- ولد في مدينة "كراتشي" في ٢٦ رمضان المبارك عام ١٣٦٩هـ الموافق ١٩٥٠م. عالم، عامل، تقيّ، ورعٌ، حياته المباركة مظهر لخشية الله -عزَّ وجلَّ- وعشق الحبيب المصطفى -صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم-، مع كونه عابداً وزاهدًا فإنّه داعية للعالَم الإسلامي، وأمير ومؤسّس لـ "الدعوة الإسلاميّة" غير السياسيّة العالميّة لتبليغ القرآن والسنّة، محاولاته المخلصة المؤثّرة، من تصانيفه وتأليفاته: المذاكرات المدنيّة (أسئلة حول أهمّ المسائل الدينيّة اليوميّة) والمحاضرات المليئة بالسنن النبويّة، ورسائله الإصلاحيّة في الأردية كثيرة، ومن بعض رسائله يترجم إلى اللغة العربية، منها: "عظام الملوك"، "هموم الميت"، "ضياء الصلاة والسلام"، وأسلوب تربيته أدّى إلى حصول انقلاب في حياة الملايين من المسلمين، خاصّة الشباب، وأعطى هذا المقصد المدنيّ بأنّه:

"عليّ محاولة إصلاح نفسي وإصلاح نفوس العالم" إن شاء الله عزَّ وجلَّ

ولتحقيق هذا المقصد انتشر الدعاة المستفيضون منه إلى أنحاء العالم المزيّنون بتيجان العمائم الخضر والمعطّرون بـ"الإنعامات المدنيّة" (السنن النبويّة) في "القوافل المدنيّة" (قوافل تسافر للدعوة إلى الله عزّ وجلّ) للدعوة إلى الكتاب والسنّة. فالشيخ مع كونه كثير الكرامة فهو نظير نفسه في أداء الأحكام الإلهية واتباع السنّة، إنّه صورة للشريعة والطريقة العمليّة والعلميّة حيث بمظهره يذكّرنا بعهد السلف الصالحين، وتشرّف بالإرادة من شيخ العرب والعجم قطب المدينة المنوّرة مُضيف أضياف المدينة الطيّبة ضياء الدين أحمد القادري المدني -رحمه الله-. والحضرة مولانا عبد السّلام القادريّ -رحمه الله- جعله خليفةً له. وكذا الفقيه الأعظم المفتي بـ"الهند" الشارح للبخاري شريف الحق الأمجدي -رحمه الله- جعله خليفةً له، وأعطاه الإجازة في السلاسل الأربعة: القادريّة والجشتيّة والنقشبنديّة والسهروردية، وأعطاه الإجازة في الحديث أيضاً. وهكذا أكرمه الأمير خلَف قطب المدينة الحضرة مولانا الحافظ فضل الرحمن القادري الأشرفي المدني -رحمه الله- بالأسانيد والإجازات المُتاحة. وقد حصل له الخلافة من الطرق الأخرى مع إجازات في الحديث النبويّ الشريف أيضاً من عدّة من المشايخ الكرام والعلماء العِظام، منهم: المفتي الأعظم بـ"باكستان" مولانا وقار الدين القادريّ -رحمه الله- لكنّه يعطي الطريقة القادريّة فقط. نسأل الله عزَّ وجلَّ أن يغفر لنا بجاه هؤلاء الأولياء. آمين.

بحَمد الله -عزّوجلّ- جمعيّة الدعوة العالميّة الحركة الغير السياسيّة **"الدعوة الإسلامية"** لتبليغ القرآن والسنّة تصمّم لدعوة الخير وإحياء السنّة وإشاعة علم الشرائع في العالَم، ولأداء هذه الأُمور بحسن فعل ونهج متكامل أُقيمت مجالس، منها: مجلس **"المدينة العلمية"**، وبحمد الله تباركَ وتعالى أركان هذا المجلس هم العلماء الكِرام كثَّرهم الله السلام عزمُوا عزماً مصمّماً لإشاعة الأمر العلميّ الخالصيّ والتحقيقيّ. وأنشأوا لتحصيل هذه الأُمور **ستّة شعب**، فهي:

شعبة لكتب أعلى الحضرة.

شعبة للكتب الإصلاحيّة.

شعبة لتراجم الكتب من العربيّة إلى الأُرديّة.

شعبة للكتب الدراسية.

شعبة لتفتيش الكتب.

شعبة للتخريج.

ومِن أوّلِ ترجيحات مجلس **"المدينة العلمية"** أن يقدّم التصانيف الجليلة الثمينة لأعلى الحضرة، إمام أهل السنّة، العظيم البرَكة والمرتبة، المجدّد الدين والملّة، الحامي السنّة، الماحي البدعة، العالم الشريعة، شيخ الطريقة، العلامة، مولانا، الحاج، الحافظ، القاري، الشاه **الإمام أحمد رضا خان** -عليه رحمة الرحمن- بأساليب السهلة وفقاً لعصرنا الجديد.

فليعاون كلّ أحدٍ منَ الإخوة الإسلامية في هذه الأُمور المدنية ببساطه، ولْيُطالع الكُتب الّتي طبعت من المجلس وليرغّب إليها الآخرين من الإخوة الإسلامية.

أعطى الله -عزّوجلّ- مجالس **"الدعوة الإسلاميّة"** كلّها لا سيّما **"المدينة العلمية"** ارتقاءً مستمرًّا وجعل أُمورنا في الدين مزيّنة بحليَة الإخلاص، ووسيلة لخير الدارَين، ورزقنا الله -عزّوجلّ- الشهادةَ تحتَ ظلال القبّة الخضراء على صاحبها الصّلاة والسّلام، والمدفنَ في روضة البقيع، والمسكنَ في جنّة الفردوس. آمين بجاه النبيّ الأمين صلّى الله تعالى عليه وآله وسلّم.

(تعريب: المدينة العلمية)

عملنا في هذا الكتاب

١- قد حاولنا في أن نعرض الكتاب على نحوٍ **يسهل** به قراءته وفهمه للطلبة الكرام والمدرّسين العظام بغير الزلّة والخطأ.

٢- قد **قابلنا** متن الكتاب مع مطبوعة متعددة.

٣- وضعنا **الحاشية** المأخوذة من الحواشي المتعددة أجلها "المرضاة" لمولانا محمد عبد الحكيم شرف القادري، المطبوعة من مكتبة قادريه بلاهور، وشرح المرقاة لِحفيد المصنف مولانا عبد الحق العمري الخير آبادي، المطبوع من المطبع النظامي بكانفور.

٤- قد أوضحنا متن الكتاب بما بين السطور من العبارات المختصرة الكثيرة الفوائد.

٥- قد التزمنا **الخط العربي** الجديد وأوردنا علامات الترقيم على وفقه.

٦- قد زخرفنا عناوين الكتاب **باللون الأحمر**.

٧- وضعنا الآيات بين **الأقواس المزهرة** هكذا: ﴿اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ ۝١﴾.

٨- وضعنا الأحاديث الشريفة بين **الأقواس** هكذا: ((المؤمن غِرّ كريم)).

٩- قد زدنا في ابتداء الكتاب **ترجمة المصنف** و**أهمية علم المنطق**.

ومع ذلك لا نبرء نفوسنا عن الخطأ والنسيان فالمرجو من الأحباء المكرمين أن يغطوه بجلباب الإصلاح والعفو والإحسان وما النصر إلاّ بالرحمن وهو خير من يستعان، حسْبنا الله ونعْم الوكيل نعْم المولى ونعْم النصير ولا حوْلَ ولا قوّة إلاّ بالله العظيم، وصلى الله تعالى على حبيبنا وشفيعنا وقرّة أعيننا سيّدنا ومولانا محمّد النبيّ المختار، وعلى آله الأطهار الأنوار وأصحابه الأكْبار الأبْرار.

آمين، يا ربّ العلمين!

شعبة الكتب الدراسية

"المدينة العلميّة" (الدعوة الإسلامية)

ترجمة فضل إمام الخير آبادي

اسمه ومولده وأخذه العلوم:

الشيخ الفاضل العلامة فضل إمام بن محمد أرشد بن محمد صالح بن عبد الواجد بن عبد الماجد بن القاضي صدر الدين العمري الحنفي الخيرآبادي، أحد مشاهير العلماء، انفرد بالإمامة في صناعة الميزان والحكمة في عصره، ولم ينازعه أحد من نظرائه، ولد ونشأ بـ"خير آباد"، (ولم نَظفَر بتاريخ ولادته بعد تتبع الكتب) وقرأ العلم على مولانا عبد الواجد الخير آبادي، ثم درس وأفاد وأقبل على المنطق والحكمة إقبالاً كلياً، وصنف الكتب. (نزهة الخواطر٧/٤١٢) وبايع العلامة على يد الشاه صلاح الدين الصفوي عليه رحمة الله القوي. (تذکرۂ علمائے ہند/٣٧٦)

تلاميذه:

قد استفاد منه خلق كثير العلوم العقلية والنقلية نذكر أسماء بعض من اشتهر من تلامذته غاية الاشتهار منهم ابنه المعلم الرابع للمنطق المجاهد الكبير المحقق الشهير مولانا فضل حق الخير آبادي قدس سره قائد تحريك الحرية الإسلامية، منهم قدوة الأصفياء زبدة أهل الصفاء مولانا الشاه غوث علي قلندر پانی پتی قدس سره، منهم صدر الصدور بدر البدور مولانا العلامة مفتي صدر الدين الدهلوي قدس سره. (من كلمة التقديم على "المرقاة" لشرف القادري, بتصرف)

تصانيفه:

ومن مصنفاته: "المرقاة" في المنطق متن متين، ومنها: "تلخيص الشفاء للشيخ الرئيس"، ومنها: "حاشية على مير زاهد رسالة" و"حاشية على مير زاهد ملا جلال". (نزهة الخواطر٧/٤١٢)

وفاته:

مات بـ"خير آباد" لخمس خلون من ذي القعدة سنة ثلاث وأربعين ومائتين وألف. ودفن في إحاطة روضة الشيخ سعد الدين بـ"خير آباد". (نزهة الخواطر٧/٤١٢, حاشيہ مترجم تذکرۂ علمائے ہند/٣٧٧)

أهمية علم المنطق

الحمد لله رب العالمين، خالق السموات والأرضين، والصلوة والسلام على من كان نبيا وآدم بين الماء والطين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد!

فإنّ معرفة الواجب وصفاته وتوحيده جلّ مجده من أهم الفرائض وأفضل الواجبات لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝﴾ [الذاريات:٥٦]، أي ليعرفون، وظاهر أنّ معرفته تعالى لا تحصل لأوساط العقول إلاّ بالنظر وما يعرف به صحة النظر من فساده "صناعة الميزان".

وأيضاً لا اختصاص للميزان بالفلسفة؛ لأنّ أكثر مسائل العلوم بأسرها نظرية يمكن وقوع الخطأ في استدلالاتها بل يقع لكثير من الناس، والعاصم عن الخطأ فيها بحسب الظاهر هو "المنطق"، وفي الحقيقة لا عاصم إلاّ العناية الربانية والرحمة الإلهية، ولذا جعله المتأخرون جزءاً للكلام.

ومع ذلك كتب الأقدمين مشحونة باصطلاحات الميزانية وتدقيقات منطقية مثل عمدة القاري وفتح الباري والمرقاة شرح المشكاة وغيرها من شروح الحديث، ومثل التفسير الكبير وروح المعاني وأنوار التنزيل وأسرار التأويل وغير ذلك من التفاسير، ومثل المواقف وشرحه والمقاصد وشرحه وشرح العقائد وشرح شرح العقائد المشهور بالنبراس، والدولة المكية بالمادة الغيبية وسبحان السبوح لإمام أهل السنة شيخ الإسلام والمسلمين الإمام أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن وغير ذلك من كتب الأصول، والفوائد الضيائية للعارف الجامي وحاشيته للفاضل الأجل مولانا عبد الغفوراللاري وغيرها من كتب النحو، ولا شك أنا محتاجون إلى هذه الكتب غاية الاحتياج ولا يمكن لأمثالنا الوصول إلى مقاصدها إلاّ بمعرفة اصطلاحات ميزانية ومسائل منطقية.

وبناء على هذه الأمور يتضح بلا مرية أنّ المنطق آلة العلوم بأسرها وأنفع الوسائل جلها ولا يسع لنا الإعراض عن منطق الإسلاميين، ولقد رأيت بعض الناس يرغبون عنه ويشنعون على من يشتغل بتعليمه أو تعلمه مع أنّ المتيقظ الحازم يعلم أنه لا يستغني عنه أحد من الأوساط،

وإن كان الأذكياء العظماء كالصحابة والمجتهدين لا حاجة لهم إليه؛ لأنّ الصحابة لاستفاضتهم من صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مستغنون عن أمثال هذه الصناعة والأئمة المجتهدون لما أعطاهم الفياض الأجل ملكة فطرية وطبيعة وقادة لا يحتاجون إليه.

اعلم أنّ المنطق مع كثرة فوائده وتوفر عوائده لا ينبغي الانهماك وصرف تمام العمر في تحصيله وتعليمه؛ لأنّ المقصود الأعلى والمطلوب الأسنى هو علم التفسير والحديث والفقه والأصول والعقائد والتصوف، فيجب بعد تحصيل قدر كاف من مسائل الميزان الاشتغال بالعلوم المقصودة والتعمق فيها، لأنّ المنطق آلة لها ووسيلة إليها، والاقتصار على الآلة ليس من شأن العقلاء فضلاً عن الفضلاء، فمن صرف جميع العمر فيه فكأنه وقف على القنطرة ولم يتوجه إلى المقصد. (من كلمة التقديم لشرف القادري، بتصرف)

قال جامع المعقول والمنقول، إمام أهل السنة، أحمد رضا خان عليه رحمة الرحمن:

نفس منطق ایک علم آلی وخادم علم اعلی الاعالی ہے۔ اس کے اصل مسائل یعنی مباحث کلیات خمسہ وقول شارح وتقاسیم قضایا وتناقض وعکوس وصناعات خمس کے تعلّم میں اصلاً حرج شرعی نہیں، نہ یہ مسائل شرع مطہر سے کچھ مخالفت رکھیں۔ بیان کرنے والے "دائمہ" کی مثال میں "كل شيء معلوم لله دائماً" کی جگہ "كل فلك متحرك دائمًا" لکھیں تو یہ اُن کی تقصیر ہے منطق کا قصور نہیں۔ ائمہ مؤیدین بنور اللہ المبین اپنی سلامت فطرت عالیہ کے باعث اس کی عبارات واصطلاحات سے مستغنی تھے تو ان کے غیر بیشک ان قواعد کی حاجت رکھتے ہیں، جیسے صحابہ کرام رضي الله تعالى عنهم کو نحو وصرف ومعانی بیان وغیرہا علوم کی احتیاج نہ تھی کہ یہ اُن کے اصل سلیقہ میں مرتکز تھے، اس سے ان کے غیر کا افتقار منتفی نہیں ہوتا، ولہٰذا امام حجۃ الاسلام غزالی قدس سره العالي نے فرمایا: "من لم يعرف المنطق فلا ثقة له فى العلوم أصلاً"۔ (الفتاوى الرضوية، ٢٣/٦٣١)، بہت ائمہ کرام نے اس سے اشتغال رکھا بلکہ اس میں تصانیف فرمائیں بلکہ اَسفارِ دینیہ مثل کتب

اُصولِ فقہ واُصولِ دین کا مقدمہ بنایا، "ردالمحتار" میں ہے: أما منطق الإسلاميين الذى مقدماته قواعد إسلامية فلا وجه للقول بحرمته بل سماه الغزالي معيار العلوم، وقد ألف فيه علماء الإسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فإنه أتى منه ببيان معظم مطالبه فى مقدمة كتابه "التحرير الأصولي". ہاں علم آلی سے بقدر آلیت اشتغال چاہئے، اس میں منہمک ہو جانے والا سفیہ جاہل اور مقاصد اصلیہ سے محروم وغافل ہے۔ (الفتاوى الرضوية،٢٣/٦٣٢)، وأيضاً قال الإمام: منطق بلاشبہہ مفید وکارآمد اور اکثر جگہ محتاج الیہ ہے۔ (الفتاوى الرضوية،٢٣/٦٣٦)، قال صدر الشريعة العلامة المفتي محمد أمجد علي الأعظمي عليه رحمة الله القوي: منطق کی تعلیم بھی جائز ہے کہ فی نفسہ منطق میں دِین کے خلاف کوئی چیز نہیں، اسی وجہ سے متاخرین متکلمین نے منطق کو علم کلام کا ایک جز قرار دے دیا اور اُصول فقہ میں بھی منطق کے مسائل کو بطور مبادی ذکر کرتے ہیں۔ (بہار شریعت،١٤/١٤٨)، قال العلامة محمد عبد الحكيم شرف القادري: ثم لأمر ما أردت تحشية "المرقاة" للإمام الهمام الجليل الشان العظيم البرهان مولانا فضل إمام قدس سره وهو كتاب مشهور بين الأنام مقبول بين الخواص والعوام يحتوي على مسائل مهمة مع سلاسة عبارته ونفاسة إشارته داخل في نصاب المدارس الإسلامية خلاصة لمقاصد الأسفار العالية يستحسنه كل مخالف وموافق ولا ينكر أحد ما فيه من الفوائد والمرافق. (من كلمة التقديم لشرف القادري) قال خاتم الحكماء، شمس العلماء مولانا عبد الحق العمري الخير آبادي قدس سره: فلما كانت الرسالة الموسومة بـ"المرقات" صحيفة لطيفة قمينة بأن ينمق بماء الإبريز على صفائح ألباب أرباب الفهم والتميز شرحتها. (شرح المرقاة/١)

أسماء بعض الشروح والحواشي على المرقاة:

١- "شرح المرقاة" لمحمد عبد الحق العمري الخير آبادي.

٢- "المرضاة حاشية المرقاة" لمحمد عبد الحكيم شرف القادري.

٣- "المرساة على المرقاة" لمفتي محمد علي اقتدار العلوي.

كتب علم المنطق

(١)..البحر الخضم (منطق الشفاء)، (٢)..الشفاء، (٣)..القانون، كلها لأبي علي سيناء المتوفى٤٢٨هـ.

(٤)..مطالع الأنوار لمحمود بن أبي بكر الأرموي الشافعي الشهير بالشيخ سراج الدين أبي الثناء. المتوفى٦٨٢هـ.

(٥)..الرسالة الشمسية، (٦)..جامع الدقائق، (٧)..الكشف، (٨)..شرح الكشف، (٩)..تنزيل الأفكار، كلها لعمر بن علي الكاتبي القزويني المتوفى٤٩٣هـ، وهو تلميذ نصير الدين الطوسي سلطان الحكماء المدققين وقدوتهم.

(١٠)..شرح المطالع لقطب الدين الرازي التحتاني وهو محمود (أو محمد) بن محمد الرازي المتوفى٧٦٦هـ،

(١١)..وله شرح على الرسالة الشمسية للكاتبي المعروف بـ«القطبي». ويروى أنه كان له عبد رباه من صغره وعلمه حتى كان مدرسا وفاضلا في كل العلوم وكان يدعى بمبارك شاه المنطقي وهو الذي أخذ عنه الشريف الجرجاني شرح المطالع لمولاه قطب الدين الرازي. وكان طلب قراءته أولا من الشارح ولم يقبل ذلك وتعلل بأنني شيخ وأنت شاب فأرسله الشارح إلى غلامه مبارك شاه. فلما وصل الشريف إلى مبارك شاه أجازه بالجلوس في درسه بشرط أن يسمع فقط ولا يقرأ ولا يتكلم أصلا. ثم ليلة من الليالي كان يطوف المدرس في المدرسة إذ سمع مباحثة في بعض الحجرات فإذا هو الشريف المذكور وسمع منه تحقيقات عجيبة وتدقيقات غريبة حتى لحقه البهجة والسرور بحيث رقص في فناء المدرسة على أن مثل هذا الفاضل يقرأ عنده فلما أصبح أذن له في القراءة والتكلم. يروى أنّ الشريف كتب (حواشي شرح المطالع) عند قراءته عليه.

(مفتاح السعادة ومصباح السيادة، ١/٢٧٥، بتصرف، دار الكتب العلمية، بيروت)

(١٢)..كشف الأسرار للخونجي، وهو محمد بن بامادر بن عبد الملك القاضي أفضل الدين الخونجي المتوفى٦٤٩هـ.

(١٣)..وإن أردت بلوغ الغاية في المنطق فعليك بـ(تعديل الميزان) وهو أحد أقسام (تعديل العلوم) للإمام الهمام، والحبر القمقام، فخر العلماء الأعلام، صدر الشريعة، غياث الدين منصور بن صدر الدين محمد الشيرازي المتوفى سنة٩٤٨هـ. وقد كشف في هذا الكتاب عن غوامض طالما تحير فيها عقول الأقدمين وأبرز قواعد لم يهتد إليها أحد من الأوحدين. (مفتاح السعادة ومصباح السيادة بتصرف)

(١٤)..شرح التهذيب، المتن لسعد الدين التفتازاني المتوفي٧٩١هـ، والشرح لعبد الله اليزدي.

(١٥)..سلم العلوم لمحب الله البهاري المتوفى١١١٩هـ.

(١٦)..شرح القاضي مبارك على سلّم العلوم، وهو القاضي محمد مبارك بن محمد دائم الفاروقي الهندي المتوفى١١٦٢هـ.

(١٧)..إيساغوجي لأثير الدين المفضل بن عمر للأبهري المتوفى في حدود٧٠٠هـ، وهي غير إيساغوجي فرفيريوس اليوناني التي ترجمها ابن المقفع. وللأبهري هذا شرحُ إيساغوجي سماه (١٨)..قال أقول.(اكتفاء القنوع بما هو مطبوع).

(١٩)..المرقاة وهو هذا الكتاب. (كلّه مأخوذ من كتب الأعلام) [علمية]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أبدع الأفلاك والأرضين، والصلاة على من كان نبيا وآدم بين الماء والطين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد! فهذه عدة فصول في علم الميزان، لا بد من حفظها وضبطها لمن أراد أن يتذكر من أولى الأذهان، وعلى الله التوكل وهو المستعان.

مقدمة

اعلم أنّ العلم يطلق على معان أحدها: حصول صورة الشيء في العقل، ثانيها: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل(١)، ثالثها: الحاضر عند المدرك(٢)، رابعها: قبول النفس لتلك الصورة، خامسها: الإضافة(٣) الحاصلة بين العالم والمعلوم.

هذا المذهب منسوب إلى جمهور المتكلمين.١٢

---

(١) اعلم أنّ القائلين بكون العلم عبارةً عن الصورة الحاصلة مع القول بحصول الأشياء بأنفسها في الذهن لما قالوا: "يعلم من مقولة الكيف" أورد عليهم أنّ العلم على هذا التقدير لما كان متحداً مع المعلوم فلا يكون كيفاً مطلقاً بل يلزم اندراج حقيقة واحدة تحت مقولتين أعني الجوهر والكيف مثلاً، قال الأستاذ المطلق والإمام المدقق مولانا عطا محمد البنديالوي: إنّ العلم على هذا المذهب على نحوين، "الصورة" و"الحالة الإدراكية" والأول ليس من مقولة معينة بل هو تابع لمقولة المعلوم، والثاني هو العلم الحقيقي من مقولة الكيف فلا اعتراض، وإنما نشأ الإيراد لتوهم أنّ العلم على هذا المذهب بمعنى الصورة من مقولة الكيف وليس كذلك، فإنّ العلم عند القائلين بالصورة من مقولة الكيف بمعنى الحالة الإدراكية. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٥)

(٢) هذا تعريف لفظي للإدراك شامل للحضوري والحصولي ولجميع أنحائه من العلم بالوجه وبالكنه وبكنهه، وتفصيله: أنّ الحاضر عند المدرك إن كان نفس الشيء بلا توسط صورة فهو العلم الحضوري وهو عين المعلوم ذاتاً وإعتباراً وإن كان الحاضر عنده صورة الشيء فهو العلم الحصولي. (شرح المرقاة/٨، بحذف)

(٣) إنّ العلم عند المتكلمين في الحقيقة صفة بسيطة ذات إضافة لكن لما كان الكشف موقوفا على الإضافة ولها دخل قوي فيه ولذا قال الجمهور على سبيل المسامحة: "العلم إضافة" والمحققون منهم احترزوا عن التسامح وصرحوا بأنّ العلم صفة بسيطة ذات إضافة. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٦)

وهو[١] ينقسم على قسمين[٢] أحدهما: يقال له التصور[٣]، وثانيهما: يعبر عنه بالتصديق[٤]، أما التصور فهو الإدراك الخالي عن الحكم، والمراد بالحكم[٥] نسبة أمر إلى أمر آخر إيجابا أو سلبا، وإن شئت قلت: إيقاعا أو انتزاعا، وقد يفسر الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها، كما إذا تصورت زيدا وحده أو قائما وحده من دون أن تثبت القيام لزيد أو تسلبه عنه، أما التصديق فهو على قول الحكماء عبارة عن الحكم المقارن للتصورات، فالتصورات الثلاثة شرط لوجود التصديق ومن ثم لا يوجد تصديق بلا تصور والإمام الرازي يقول: إنه عبارة عن مجموع الحكم وتصورات الأطراف، فإذا قلت: زيد قائم وأذعنت بقيام زيد تحصل لك علوم ثلاثة أحدها: علم زيد وثانيها: إدراك معنى قائم وثالثها: علم المعنى الرابط الذي يعبر عنه في الفارسية بـ"هست" في الإيجاب و"نيست"

مثال للتصور الخالي عن الحكم.١٢

الثلاثة.١٢

أي لكون التصور شرطاً للتصديق.١٢

---

(١) أي العلم الذي هو المقسم سواء كان حصولياً أو حادثاً منه. (شرح المرقاة/١٠)

(٢) متبائنين بحسب الصدق لا بحسب التحقق ضرورة اجتماع التخييل والإذعان في القضية المذعنة. (شرح المرقاة/١٠)

(٣) هو علم غير الإذعان يتعلق بكل شيء؛ إذ لا حجر فيه فيتعلق بكنه التصديق أيضاً. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٦)

(٤) الجزم إن لم يكن مطابقا للواقع فإما أن يحتمل الزوال بتشكيك المشكك فهو "التقليد المخطي" أو لا يحتمل الزوال فهو "الجهل المركب"؛ لأنّ صاحبه جاهل عن الواقع ومع ذلك جاهل عن جهله، وإن كان الجزم مطابقاً للواقع فإما أن يحتمل الزوال بالتشكيك فهو "التقليد المصيب" أو لا يحتمل الزوال فهو "اليقين"، ثم اليقين إن كان حاصلاً دون المشاهدة والتجربة فعلم اليقين، وإن كان حاصلاً مع المشاهدة فعين اليقين، وإن كان حاصلاً مع التجربة فحق اليقين. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٧)

(٥) لما كان لفظ الحكم ماخوذاً في تعريف التصديق وجوداً وفي تعريف التصور عدماً وهو قد يطلق على النسبة التامة حملية كانت أو شرطية اتصالية أو انفصالية وقد يطلق على إدراك تلك النسبة على وجه الإذعان فأراد أن يشير إلى ما هو المراد. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٧)

في السلب و"ہے" و"نہیں" في الهندية، ويقال لهذا المعنى الرابطي[١]: الحكم تارةً والنسبة الحكمية أخرى، فإذا أتقنت ما علمناك فاعلم أنّ الحكماء[٢] يزعمون أنّ التصديق ليس إلاّ إدراك المعنى الرابطي، والإمام يزعم[٣] أنّ التصديق مجموع الإدراكات الثلاثة، أعني تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وإدراك النسبة الحكمية المسمى بالحكم.

فصل: التصور قسمان أحدهما بديهي أي حاصل بلا نظر وكسب كتصورنا الحرارة والبرودة ويقال له: الضروري أيضا وثانيهما نظري أي يحتاج في حصوله إلى الفكر والنظر كتصورنا الجن والملائكة[٤] فإنا محتاجون[٥] في أمثال هذه التصورات إلى تجشم (تكلف.١٢) فكر

---

(١) اعلم أنه قد علم من عبارة المصنف قدس سره إطلاق الحكم على معان أحدها التصديق حيث قال: "أما التصديق فهو على قول الحكماء الحكم" فيكون علما وثانيها وقوع النسبة ولا وقوعها حيث قال: "وقد يفسر الحكم بوقوع النسبة أو لا وقوعها" والمراد من الوقوع واللاوقوع النسبة التامة الخبرية وقد اعتبر في هذا التعبير على النسبة التقييدية، ثالثها: المعنى الرابطي حيث قال: "ويقال لهذا المعنى الرابطي الحكم تارةً" والمراد المعنى الرابطي وإن كانت النسبة التامة الخبرية لكن المعتبر فيها كونها مناط الحكاية عن نفس الأمر والحكم بالمعنيين الأخيرين في مرتبة المعلوم. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٨)

(٢) إشارة إلى الفرق بين مذهب الإمام ومذهب الحكماء، والفرق بوجوه: أحدها أنّ التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الإمام الهمام، وثانيها أنّ تصور الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشطره -أي جزءه- الداخل فيه على قوله، وثالثها أنّ الحكم نفس التصديق عندهم وجزءه الداخل عنده. (المرضاة/٢٨)

(٣) هذا صريح في أنّ الحكم عند الإمام إدراك النسبة الحكمية مع أنه قد نقل عنه أنه فعل من أفعال النفس، فيكون فيه للإمام قولان. (شرح المرقاة/١٧، المرضاة/٢٩)

(٤) يعني إذا قلنا: جسم لطيف ناري يتشكل بأشكال مختلفة حتى الكلب والخنزير يذكر ويؤنث حصل لنا تصور الجن وإذا قلنا: جسم لطيف نوري يتشكل بأشكال مختلفة سوى الكلب والخنزير لا يذكر ولا يؤنث حصل لنا تصور الملك ولهذا نرى أنّ كل واحد من هذين التصورين نظري لحصوله بالنظر والترتيب. (المرضاة حاشية المرقاة/٢٩)

(٥) إنما احتاج إلى هذا التنبيه؛ لأنّ الإمام الرازي ذهب إلى بداهة جميع التصورات فانقسام التصور إلى البديهي والنظري في حيز الخفاء عنده. (شرح المرقاة/٢٠)

وترتيب نظر ويقال له: الكسبي أيضاً، والتصديق أيضاً قسمان، أحدهما: البديهي الحاصل من غير فكر وكسب وثانيهما: النظري المفتقر إليه، مثال الأول الكل أعظم من الجزء(١) والإثنان نصف الأربعة، ومثال الثاني العالَم حادث(٢) والصانع موجود ونحو ذلك.

فائدة: وإذا علمت ما ذكرنا أنّ النظريات مطلقاً تصوريةً كانت أو تصديقيةً مفتقرة إلى نظر وفكر فلا بد لك أن تعلم معنى النظر فأقول: **النظر في اصطلاحهم** عبارة عن ترتيب أمور(٣) معلومة ليتأدى ذلك الترتيب إلى تحصيل المجهول، كما إذا رتبت المعلومات الحاصلة لك من تغير العالَم وحدوث كل متغير وتقول: العالَم متغير وكل متغير حادث فحصل لك من هذا النظر والترتيب علم قضية أخرى لم يكن حاصلا لك قبل وهي العالَم حادث.

إشارة إلى ترادفهما.١٢

أي المناطقة.١٢

فصل: إياك وأن تظن(٤) أنّ كل ترتيب يكون صوابا موصلا إلى علم صحيح كيف ولو كان الأمر كذلك ما وقع الاختلاف والتناقض بين أرباب النظر مع أنه قد وقع، فمن قائل

أي لو كان كل ترتيب موصلاً إلى علم صحيح.١٢

أي التالي باطل فالمقدم مثله فلا يكون كل ترتيب موصلا إلى مطلوب صحيح.١٢

دليل لوقوع التناقض والاختلاف.١٢

---

(١) إن قلت: الجزء قد يكون أعظم من الكل كما ورد في الخبر أنّ ضرس الجهنمي يكون مثل أحد يوم القيٰمة، وكذا ذنب الطاؤس أعظم منه، قلنا: لم تتصور معنى الكل والجزء؛ لأنّ الكل عبارة عن مجموع الأجزاء ولا شك أنّ مجموع أجزاء الجهنمي يكون أعظم من ضرسه ومجموع أجزاء الطاؤس أعظم من ذنبه. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٠)

(٢) فإنه محتاج إلى النظر بأن يقال: العالَم متغير وكل متغير حادث، ينتج العالَم حادث، وكذا إذا قلنا: الصانع مؤثر في المجموع وكل ما هو يكون كذلك موجود ينتج الصانع موجود. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٠)

(٣) الترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته، وفي الاصطلاح جعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون نسبة بعضها إلى بعض بالتقدم والتأخر، المراد بالأمور ما فوق الواحد، فإنّ الجموع الواقعة في تعاريف الفن يراد بها ذلك، وإنما قلنا ذلك ليشمل التعريف ما إذا كان الترتيب بين أمرين كالحيوان الناطق. (المرضاة/٣٠)

(٤) اعلم أنّ مقصود المصنف العلامة قدس سره بيان الاحتياج إلى المنطق وكان بيان الاحتياج موقوفاً على ثلاثة أمور تقسيم العلم إلى التصور والتصديق، وانقسام كل منهما إلى البديهي والنظري ووقوع الخطأ في الفكر عند قصد تحصيل النظري من البديهي فلما فرغ من الأولين شرع في بيان الثالث وقال: إياك وأن تظن...إلخ. (المرضاة/٣١)

يقول: العالَم[1] حادث ويستدل بقوله: العالَم متغير وكل متغير حادث فالعالَم حادث، ومن زاعم يزعم أنّ العالم قديم غير مسبوق بالعدم ويبرهن عليه بقوله العالم مستغن عن المؤثر وكل ما هذا شانه فهو قديم ولا أظنك شاكا في أنّ أحد الفكرين (وهو الأول.١٢) صحيح حق والآخر (وهو الثاني.١٢) فاسد غلط.

وإذا كان قد وقع[2] الغلط في فكر العقلاء فعلم من ذلك أنّ الفطرة الإنسانية غير كافية في تمييز الخطأ من الصواب وامتياز القشر عن اللباب **فجاءت الحاجة في ذلك** (التمييز.١٢) إلى قانون عاصم عن الخطأ في الفكر، يبين فيه طرق اكتساب المجهولات عن المعلومات وهذا القانون هو المنطق والميزان.

أما تسميته بالمنطق[3] فلتأثيره في النطق الظاهري أعني التكلم إذ العارف به يقوى على التكلم بما لا يقوى عليه الجاهل، وكذا في النطق الباطني أعني الإدراك لأنّ المنطقي يعرف حقائق الأشياء ويعلم أجناسها وفصولها وأنواعها ولوازمها وخواصها بخلاف الغافل عن هذا العلم الشريف وأما تسميته بالميزان فلأنه قسطاس للعقل توزن به الأفكار

---

(١) اعلم أنّ "العالَم" يطلق على جميع ما سوى الله تعالى من الموجودات، و"الحادث" هو الموجود بعد العدم و"القديم" هو الموجود الذي لا ابتداء لوجوده، فمعنى قولنا: "العالَم حادث" أنّ كل موجود سوى الله تعالى موجود بعد العدم؛ إذ هو خالق كل شيء بإرادته واختياره، هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٢)

(٢) دفع لما يمكن وروده من أنّ وقوع الخطأ في النظر لا يوجب الاحتياج إلى قانون يسمى منطقاً لم لا يجوز أن تعصم الفطرة الإنسانية عن الخطأ في الفكر؟ حاصل الدفع أنا إذا شاهدنا أنّ كثيرا من العقلاء وقعوا في خطأ لعارض عرضهم علمنا أنّ الفطرة الإنسانية غير عاصمة عن الخطأ في الفكر، أما الفطرة الخالية عن العوارض والموانع فهي وإن كانت كافية في العصمة لكن لا حاجة لصاحبها إلى المنطق فلا ضير، فافهم. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٢)

(٣) المنطق إما مصدر ميمي بمعنى النطق، أطلق على هذا الفن مبالغة فإنّ للمنطق مدخلة عظيمة في تكميل النطق، وإما اسم مكان فإنّ هذا العلم محل النطق ومظهره. (حاشية المرقاة/٤)

الغير المروجة.١٢

الصحيحة ويعرف به نقصان ما في الأفكار الفاسدة واختلال ما في الأنظار الكاسدة ومن ثم يقال له: العلم الآلي[١] لكونه آلة لجميع العلوم[٢] لا سيما للعلوم الحكمية[٣].

فائدة: اعلم أنّ أرسطاطاليس الحكيم دوّن هذا العلم بأمر الإسكندر الرومي؛ ولهذا يلقب **بالمعلم الأول**، والفارابي هذب هذا الفن وهو **المعلم الثاني** وبعد إضاعة كتب الفارابي فصله الشيخ أبو علي بن سينا.

فصل: ولعلك علمت مما تلونا عليك في بيان الحاجة حد المنطق **وتعريفه** من أنه علم بقوانين تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر[٤].

فصل: موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، كبدن الإنسان للطب، والكلمة والكلام[٥] لعلم النحو، **فموضوع المنطق** المعلومات التصورية والتصديقة لكن لا مطلقا بل من حيث إنها موصلة إلى المجهول التصوري أو التصديقي.

---

(١) اعلم أنّ بعض الناس قد ظنوا أنّ المنطق؛ إذ هو آلة العلوم وخادمها لا يكون علما من جملتها، وهذا ليس بشيء؛ لأنّ المنطق علم في نفسه آلة بالقياس إلى سائر العلوم وإطلاق العلم الآلي عليه جامع للاعتبارين. (شرح المرقاة/٢٦)

(٢) فلا يرد: أنه لو كان المنطق آلة لجميع العلوم لكان كل علم محتاجاً إلى المنطق فيلزم كون المنطق محتاجاً إلى نفسه أو إلى منطق آخر فيلزم الدور أو التسلسل، وذلك (أي عدم الورود) لتخصيص بعض العلوم بالاحتياج إلى المنطق.

(٣) اعلم أنه لو كان المنطق خارجاً عن أقسام الحكمة النظرية فكونه آلة للعلوم الحكمية ظاهر، ولو كان داخلاً تحت الحكمة الإلٰهية –كما يفهم من كلام أكثر الرؤساء– فيقال: لما كان البحث فيه من جهة الإيصال وكان غير مقصود بالذات فرز عن الحكمة وجعل وسيلة إليها. (شرح المرقاة/٢٦)

(٤) يخرج بهذا القيد العلوم القانونية التي تعصم مراعاتها عن الخطأ في اللفظ والعبارة كالصرف والنحو والمعاني.

(٥) الصواب أنّ موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الأقسام الثلاثة أي الكلمة والمركب الغير الإسنادي والكلام. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٥)

فائدة: اعلم أن لكل علم وصناعة غاية وإلا لكان طلبه عبثا والجدّ فيه لغوا **وغاية علم الميزان** الإصابة في الفكر وحفظ الرأي عن الخطأ في النظر.

فصل: لا شغل[1] للمنطقي من حيث إنه منطقي ببحث الألفاظ، كيف وهذا البحث بمعزل عن غرضه وغايته ومع ذلك فلا بد له من بحث الألفاظ الدالة على المعاني؛ لأنّ

أي لكون الإفادة والاستفادة موقوفة على اللفظ من حيث الدلالة على المعنى.١٢

الإفادة والاستفادة موقوفة عليه ولذلك يقدم بحث الدلالة والألفاظ في كتب المنطق.

فصل في الدلالة: الدلالة لغة هو الإرشاد أي "راه نمودن" وفي الاصطلاح كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر[2]، والدلالة قسمان: "لفظية، و"غير لفظية"، واللفظية ما يكون الدال فيه اللفظ، وغير اللفظية ما لا يكون الدال فيه اللفظ،

فيكون الأقسام ستة.١٢ — أي الحيوان

وكل منهما على ثلاثة أنحاء، أحدها: "اللفظية الوضعية" كدلالة لفظ زيد على مسماه والثانية: "اللفظية الطبعية" كدلالة لفظ أح أح -بضم الهمزة وسكون الحاء المهملة، وقيل: بفتحها- على وجع الصدر؛ فإنّ الطبيعة تضطر بإحداث هذا اللفظ عند عروض الوجع في الصدر، والثالثة: "اللفظية العقلية" كدلالة لفظ ديز المسموع[3] من وراء الجدار

الناطق مع الشخص المعين.١٢

(١) بضم الشين وسكون الغين المعجمة أو ضمها، أو فتح الشين وسكون الغين أو فتحها، ففيه أربع لغات. (شرح/٣٢)

(٢) الشيء الأول دال والثاني مدلول، اعلم أنّ الدال في الاصطلاح هو اللفظ والمدلول هو المعنى وإلاّ فباعتبار اللغة الدال والمدلول هو المتكلم والمخاطب واللفظ واسطة في الدلالة والمعنى مدلول عليه. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٦)

(٣) إنما قيد اللفظ بكونه مسموعاً من وراء الجدار لما أفاد السيد المحقق قدس سره أنّ اللافظ إذا كان مشاهدا كان وجوده معلوماً بحس البصر لا بدلالة اللفظ، وإنما مثل بلفظ ديز إشارة إلى أنّ خصوصية اللفظ لغو في الدلالة العقلية بخلاف خصوصيتها في الدلالة الوضعية والطبعية. (شرح المرقاة/٣٣) أقول: وأيضا لفظ زيد المسموع من وراء الجدار يدل دلالة عقلية على وجود اللافظ لكنه دال على المعنى الموضوع له أيضاً فاختار المصنف قدس سره لفظ ديز ليمتاز العقلية امتيازاً تاما عن الوضعية لعدم وجود الوضعية فيه. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٧)

على وجود اللافظ، ورابعها: "غير اللفظية الوضعية" كدلالة الدوال الأربع[١] على مدلولاتها وخامسها: "غير اللفظية الطبعية"[٢] كدلالة صهيل الفرس على طلب الماء والكلأ، وسادسها: "غير اللفظية العقلية" كدلالة الدخان على النار فهذه ست دلالات.

والمنطقي[٣] إنما يبحث عن الدلالة اللفظية الوضعية لأنّ الإفادة للغير والاستفادة من الغير إنما يتيسربها (أي بالدلالة اللفظية الوضعية.١٢) بسهولة بخلاف غيرها فإن الإفادة والاستفادة بها (أي بغير اللفظية الوضعية.١٢) لا يخلو عن صعوبة[٤] هذا.

---

(١) هي الخطوط والعقود والنصب والإشارات كذا أفاد المولى الجامي قدس سره السامي، فالخطوط وهي النقوش الدالة على المعاني بتوسط الألفاظ الموضوعة لها، والعقود مفاصل الأنامل دالة على الأعداد بحسب اصطلاح التجار، والنصب ما ينصب على الطريق لتعيين المسافة وغير ذلك، والإشارات دالة على المشار إليه، وجميع هذه الدوال من غير اللفظ فدلالتها وضعية غير لفظية. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٧)

(٢) اعلم أنّ السيد السند قدس سره قد أنكر غير اللفظية الطبعية قائلا بأنّ أمثلتها داخلة في العقلية فإنّ العلاقة فيها أيضاً عقلية، والفاضل اللاهوري مولانا عبد الحكيم السيالكوتي بين الفرق بينهما بأنّ المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبعية الحالة العارضة للمؤثر، يعني أنّ دلالة الأثر على ذات المؤثر عقلية وعلى صفته طبعية فافهم. (المرضاة/٣٨)

(٣) قد علم مما سبق الأقسام الستة للدلالة ولم يعلم أنّ المطنقي من أي قسم يبحث فشرع المصنف في بيانه. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٨)

(٤) تحقيقه أنّ طبع الإنسان يقتضي الاجتماع مع بني نوعه ليتشاركوا ويتعاونوا في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها حتى لو انفرد عنهم تعذر معيشته وحصول الأشياء المذكورة لما كان بمعونتهم فيتوقف لا محالة على أن يعلم كل واحد غيره ما في ضميره، والدلالة الطبعية وكذا العقلية غير كافية للفهم المفصل وأما الإشارات فأيضاً غير كافية للدلالة وفي الكتابة مشقة عظيمة فاحتيج في التعليم والتعلم إلى الألفاظ الموضوعة بإزاء ما في ضميرهم، فعلم أنّ الافتقار إنما هو إلى الدلالة اللفظية الوضعية فلها الاعتبار في العلوم والمحاورات دون غيرها، وبهذا ظهر أنّ الألفاظ موضوعة للمعاني من حيث هي هي إذ المقصود من الوضع ليس إلاّ إفادة ما في الضمير ولا يتعلق القصد بإفادة الشيء من حيث تقييده بأحد الوجودين. وتمام التفصيل في شرح شمس العلماء. (المرضاة حاشية المرقاة/٣٨)

الاعتبار.١٢

فصل: وينبغي أن يعلم أنّ الدلالة اللفظية الوضعية التي لها العبرة في المحاورات والعلوم على **ثلاثة أنحاء**(١) أحدها: المطابقية وهي أن يدل اللفظ على تمام ما وضع ذلك اللفظ له كدلالة لفظ الإنسان على مجموع الحيوان والناطق وثانيها: التضمنية وهي أن يدل اللفظ على جزء المعنى الموضوع له كدلالته على الحيوان فقط أو على الناطق فقط، وثالثها(٢): الدلالة الالتزامية وهي أن لا يدل اللفظ على الموضوع له ولا على جزئه بل على معنى خارج لازم للموضوع له واللازم هو ما ينتقل الذهن من الموضوع له إليه كدلالة الإنسان على قابل العلم وصنعة الكتابة(٣) وكدلالة لفظ العمى على البصر.

مثال للزوم عادي.١٢ — مثال للزوم عقلي.١٢

لأنهما يستلزمان الوضع، والوضع مستلزم للمطابقة. فيستلزمان المطابقة. كذا قال السيد السند قدس سره.١٢

فصل: الدلالة التضمنية والالتزامية لا توجدان بدون المطابقة وذلك لأن الجزء لا يتصور بدون الكل وكذا اللازم بدون الملزوم والتابع(٤) لا يوجد بدون المتبوع والمطابقة قد توجد بدونهما لجواز أن يوضع اللفظ لمعنى بسيط لا جزء له ولا لازم له، فإن قلت: لا نسلم أن يوجد معنى لا لازم له فإنّ لكل معنى لازما البتة وأقله أنه ليس غيره. قلنا: المراد باللازم

---

(١) اعلم أنّ الدلالة تنقسم باعتبار الدال وهو اللفظية وغيرها وباعتبار نفس الدلالة وهو أن تكون عقلية أو وضعية أو طبعية وباعتبار المدلول وهو أن يكون المعنى تمام الموضوع له أو جزؤه أو لازمه. (حاشية المرقاة/٦)

(٢) اعلم أنّ اللفظ الموضوع لا يدل على ما هو خارج عن الموضوع له إلاّ لكونه لازما له، فلا بد في الدلالة الالتزامية من اللزوم اعم من أن يكون ذهنيا كالبصر بالنسبة إلى الأعمى أو عرفيا كالجود بالنسبة إلى الحاتم. (حاشية المرقاة/٦)

(٣) فيه نظر ظاهر؛ إذ لا ينتقل من تصور الإنسان إلى تصور قابل العلم وصنعة الكتابة مع أنّ المعتبر في الالتزام اللزوم البين بالمعنى الأخص (وهو الذي بسببه ينتقل الذهن من الملزوم إلى اللازم) كما سيصرح فلا يصلح هذا مثالا للمدلول الالتزامي إلاّ أن يقال: إنه مناقشة في المثال. (شرح المرقاة/٣٧)

(٤) أي من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع، وإنما قيدناه بالحيثية احترازاً عن التابع الأعم؛ فإنه قد يوجد بدون المتبوع كالحرارة للنار، فإنها تابعة للنار وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة أما من حيث إنها تابعة للنار فلا توجد إلاّ معها. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٠)

هو اللازم البين الذي ينتقل الذهن من الملزوم إليه وقولك: "ليس غيره" ليس من اللوازم البينة لأنا كثيرا ما نتصور المعاني ولا يخطر ببالنا معنى الغير فضلا عن كونه ليس غيره.

فصل: اللفظ الدال إما مفرد وإما مركب(١)، فالمفرد(٢) ما لا يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه كدلالة همزة الاستفهام على معناه ودلالة "زيد" على مسماه ودلالة "عبد الله" على المعنى العلمي والمركب ما يقصد بجزئه الدلالة على جزء معناه كدلالة "زيد قائم"(٣) على معناه ودلالة "رامي السهم" على فحواه. الفحوى من الكلام معناه.١٢ ثم **المفرد على أنحاء ثلاثة** لأنه إن كان معناه مستقلا بالمفهومية أي لم يكن في فهمه محتاجا إلى ضم ضميمة فهو اسم إن لم

---

(١) إن قيل: المركب ليس له وضع سوى وضع المفردات فلا يدخل في الدال بالمطابقة حتى يكون قسماً له، قلنا: الوضع قد يكون شخصيا –وهو تخصيص اللفظ المعين للمعنى- كوضع زيد لمعناه ووضع الإنسان لمسماه، وقد يكون نوعيا، وهو على نوعين: الأول ما يكون بثبوت قاعدة كلية دالة على أنّ كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعينه له، كما يقال: كل لفظ يكون على زنة فاعل فهو موضوع لذات من يقوم به الفعل وكل جمع عرف فهو لجميع تلك المسميات إلى غير ذلك، والثاني ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أنّ كل لفظ موضوع يدل على معناه الموضوع له، وعند تعذر إرادة ذلك المعنى لمانع يراد به مناسبة مخصوصة عند تحقيق القرينة، والمركبات والمشتقات وغيرهما مما يكون دلالته على المعنى بالهيأة موضوعة للمعاني بالوضع النوعي بالمعنى الأول فلا إيراد، والمعتبر في الحقيقة هو الوضع الشخصي والقسم الأول من الوضع النوعي، أما القسم الثاني فمختص بالمجاز. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٢)

(٢) سواء لم يكن له جزء كهمزة الاستفهام أو كان جزء ولم يكن لمعناه جزء كاسم الجلالة أو كان له جزء ولم يكن له دلالة على المعنى كزيد أو كان له جزء دال على المعنى لكن لا يكون مدلوله جزء للمعنى المقصود كعبد الله علماً أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق علماً. (المرضاة/٤٢)

(٣) وهو مركب، فإنّ لفظ زيد يدل على الحيوان الناطق مع التشخص المعين ولفظ "قائم" على ذات مبهمة متصفة بالمعنى المصدري وهو القيام. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٢)

يقترن[1] ذلك المعنى بزمان من الأزمنة الثلاثة، وكلمة إن اقترن به، وإن لم يكن معناه مستقلا فهو أداة في عرف الميزانيين وحرف في اصطلاح النحويين هذا. (أي المعنى.١٢)

فصل: اعلم أنه قد ظن بعضهم أنّ الكلمة عند أهل الميزان هي ما يسمى في علم النحو بالفعل وليس هذا الظن بصواب[2] فإنّ الفعل أعم من الكلمة ألا ترى أنّ نحو أضرب ونضرب وأمثاله فعل عند النحاة وليس بكلمة عند المنطقيين؛ لأنّ الكلمة من أقسام المفرد ونحو أضرب ونضرب مثلا ليس بمفرد بل هو مركب[3] لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى فإنّ "الهمزة" تدل على المتكلم و"ض ر ب" على معنى الحدث[4]. (مثل تضرب وغير ذلك.١٢)

(١) سواء لم يقترن أصلاً كلفظ القرآن والحديث أو اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة لكن لا بحسب الوضع مثل اسم الفاعل والمفعول ومثل أسماء الأفعال على قول. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٢)

(٢) لوجهين الأول أنّ الأفعال الناقصة أفعال عند النحاة وليست بكلمات عند أصحاب هذا الفن (أي المناطقة) بل هي أدوات زمانية، والثاني ما بيّنه بقوله: فإنّ الفعل أعم من الكلمة...إلخ. (شرح المرقاة/٤٥)

(٣) لأنه يحتمل الصدق والكذب وكل محتمل للصدق والكذب مركب بخلاف الغائب، فإنّ الفاعل ليس جزءاً لمفهومه وإلاّ يلزم أن يكون ذكر الفاعل بعد الفعل في قولنا: "يضرب" تأكيدا كما أنّ ذكر الفاعل في مثل قولنا: "أضرب أنا" و"تضرب أنت" تأكيد، وذا باطل بحسب محاورات العرب. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٣)

(٤) وههنا إشكال وهو أنّ الهمزة من قولنا: "أضرب" مثلاً وإن دلت على معنى لكن الباقي جزء ليس يدل على معنى بوجه من الوجوه وذلك أنّ المركب من ضاد ساكنة ثم راء ثم باء إما أن لا يكون لفظاً أو يكون لفظاً لا يكون دالاً على معنى من المعاني، وأجاب عنه الشيخ في "منطق الشفاء" بوجهين الأول المركب ما يدل جزء لفظه على جزء معناه فيكفي فيه دلالة جزء واحد وأما دلالة الباقي على الباقي فمما لا يقتضيه حد المركب، الثاني أنّ الباقي من اللفظ يدل على الباقي من المعنى حال التركيب وهذا القدر كاف، وتفصيله أنّ الحدث والنسبة إلى زمان مخصوص مفهومان من "أضرب" وليست الهمزة دالة عليهما فتعين فهمهما من باقي اللفظ ودلالته حال التركيب كافية في كون اللفظ مركبا فلا يضر عدم دلالته حال التحليل. (شرح المرقاة/٤٥)

فصل: قد يقسم المفرد بتقسيم آخر وهو أنّ المفرد إما أن يكون معناه واحدا أو يكون كثيرا والذي له معنى واحد على ثلاثة أضرب؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون ذلك المعنى متعينا مشخصا أو لم يكن والأول يسمى علما كزيد، و"هذا" و"هو" والأولى أن يسمى هذا القسم بـ"الجزئي الحقيقي"، والثاني أي ما لا يكون معناه الواحد مشخصا بل يكون له أفراد كثيرة هو ضربان أحدهما أن يكون صدق ذلك المعنى على سائر أفراده على سبيل الاستواء من غير أن يتفاوت بأوّلية أو بأولويّة أو أشدّية أو أزيدية، ويسمى هذا القسم بالمتواطي لتواطؤ أفراده وتوافقها في تصادق ذلك المعنى العام كالإنسان بالنسبة إلى زيد وعمرو وبكر، وثانيهما أن لا يكون صدق ذلك المعنى العام في جميع أفراده على وجه الاستواء بل يكون صدق ذلك المعنى على بعض الأفراد بالأوّلية[١] أو الأشدية[٢] أو الأولوية[٣] وصدقها على البعض الآخر بأضداد ذلك كالوجود بالنسبة إلى الواجب جلّ

أي المفرد الذي...إلخ.١٢

سيجيء تعريف هذه الأربعة.١٢

عطف تفسيري.١٢

---

(١) وهي عبارة عن أن يكون صدق الكلي على بعض الأفراد علة وصدقها على بعض آخر معلولاً فيكون صدقها على بعض الأفراد أقدم كالوجود فإنّ ثبوته للواجب تعالى علة وثبوته للممكن معلول فهو مشكك. (المرضاة/٤٥)

(٢) وهي عبارة عن أن يكون صدق الكلي على بعض الأفراد أشد وعلى البعض الآخر أضعف بأن يكون أمثال الأضعف منتزعة من الأشد ولا تكون تلك الأمثال ممتازة في الوجود بحسب الإشارة الحسية كالبياض فإنه صادق على العاج والثلج مع أنّ أمثال بياض العاج منتزعة من بياض الثلج وليست ممتازة في الوجود بحسب الإشارة الحسية، والأزيدية عبارة عن أن يكون صدق الكلي على بعض الأفراد أزيد وعلى البعض الآخر أنقص بأن يكون أمثال الأنقص منتزعة من الأزيد وممتازة في الإشارة الحسية، هذا على مذهب المشائية فإنهم قائلون بأنّ الأشدية مختصة بالكيفيات والأزيدية مختصة بالكميات كما أنّ القوة مختصة بالجوهر، أما عند الإشراقية فلا فرق بينهما إلاّ بحسب الأسماء بل هي تعبيرات لكمال الماهية ولذا لم يذكر المصنف الأزيدية هنا لاندراجها في الأشدية إذ لا فرق بينهما عند الإشراقية إلاّ بحسب الاسم. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٥)

(٣) وهي عبارة عن صدق الكلي على بعض الأفراد بحسب الذات وعلى بعض آخر بحسب الغير كالمضيء فإنه يصدق على الشمس بحسب ذاتها وعلى القمر بحسب استفادته الضوء من الشمس كما يقال: نور القمر مستفاد من نور الشمس.

مجده، وبالنسبة إلى الممكن وكالبياض بالنسبة إلى الثلج والعاج، ويسمى هذا القسم مشككا؛ لأنه يوقع الناظر في الشك في كونه متواطيا أو مشتركا.

فصل: المتكثر المعنى له أقسام عديدة، وجه الحصر أنّ اللفظ الذي كثر معناه إن وضع ذلك اللفظ لكل معنى[١] ابتداء بأوضاع متعددة على حدة يسمى مشتركا كالعين وضع تارة للذهب وتارة للباصرة وتارة للركبة، وإن لم يوضع لكل ابتداء بل وضع أولاً لمعنى ثم استعمل في معنى ثان لأجل مناسبة بينهما إن اشتهر في الثاني وترك موضوعه الأول يسمى منقولا[٢]، والمنقول بالنظر إلى الناقل ينقسم إلى ثلاثة أقسام[٣] أحدها: المنقول العرفي باعتبار كون الناقل عرفا عاما[٤] وثانيها: المنقول الشرعي باعتبار كونه أرباب

أي بين المعنى الأول والثاني.١٢

بأن يكون استعماله في المعنى الأول محتاجا إلى القرينة هذا معنى شهرته في الثاني.١٢

---

(١) أي أنّ اللفظ الموضوع لهذا المعنى كما أنه موضوع لذلك المعنى من غير نظر إلى مناسبة معنى آخر فهو المشترك اللفظي أما المشترك المعنوي فهو الذي وضع لمعنى أفراده كثيرة كالإنسان مثلاً، فإنه موضوع للحيوان الناطق وأفراده كثيرة كزيد وعمرو وغيرها، فالإنسان مشترك معنوي بين هذه الأفراد، فالفرق بينهما أنّ المشترك الفظي له أوضاع متعددة والمشترك المعنوي موضوع لمعنى أفراده متعددة. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٦)

(٢) اعلم أنّ المرتجل وهو اللفظ الذي وضع أولاً لمعنى ثم نقل إلى معنى آخر بلا مناسبة بينه وبين المعنى الأول كـ"جعفر" مثلاً فإنه كان موضوعاً للنهر الصغير ثم جعل علماً بلا مناسبة بينه وبين المعنى الأول. (شرح المرقاة/٥٤) والحق أنه قسم من رأسه، قال محب الله البهاري في "السلم": وهو -أي اللفظ المفرد- إن تعدد معناه فإن وضع لكل ابتداءً فهو مشترك وإلاّ فإن ترك استعماله في الأول ونقل إلى الثاني بمناسبة فمنقول أو لا بمناسبة فمرتجل وإلاّ فحقيقة ومجاز. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٦)

(٣) وجه الحصر أنّ الناقل إما أن يكون عرفا عاما فمنقول عرفي أو عرفا خاصاً وهو إما أن يكون عرف أرباب الشرع فمنقول شرعي أو يكون عرف طائفة مخصوصة سوى أرباب الشرع فمنقول اصطلاحي، ثم اعلم أنّ المنقول الشرعي داخل في المنقول الاصطلاحي لكنه لفضله وشرفه أفرزه. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٦)

(٤) المراد بالعرف العام ما لا يتعين ناقله يعني لا يختص النقل بأهل عرف واصطلاح خاص وإن لم يكن الناقل فيه إلاّ بعض الناس، فلا يرد ما قيل: إنه إن كان الناقل في العرف العام جميع الناس لزم أن يكون جميعهم متفقاً على نقل

الشرع وثالثها: المنقول الاصطلاحي باعتبار كونه عرفا خاصا وطائفة مخصوصة مثال

أي المنقول العرفي.١٢ أي اللغة.١٢

الأول كلفظة الدابة كان في الأصل موضوعا لما يدب على الأرض ثم نقله العامة للفرس

أي المنقول الشرعي.١٢

أو لذوات القوائم الأربع مثال الثاني كلفظ الصلاة كان في الأصل بمعنى الدعاء ثم نقله

أي المنقول الاصطلاحي.١٢

الشارع إلى أركان مخصوصة، مثال الثالث كلفظ الاسم كان في اللغة بمعنى العلو ثم نقله النحاة إلى كلمة مستقلة في الدلالة غير مقترنة بزمان من الأزمنة الثلاثة، وإن لم

بلا قرينة.١٢ بقرينة.١٢

يشتهر في الثاني ولم يترك الأول بل يستعمل في الموضوع الأول مرةً وفي الثاني أخرى يسمى بالنسبة إلى الأول حقيقةً وبالنسبة إلى الثاني مجازاً، كالأسد بالنسبة إلى الحيوان المفترس والرجل الشجاع فهو بالنسبة إلى الأول حقيقة[1] وبالنسبة إلى الثاني مجاز[2].

الدابة مثلاً من معنى إلى معنى آخر وهو باطل، فإنّ كثيراً من الناس لا يعرف لغة العرب فكيف يصح منهم التواطؤ على ذلك، وإن كان بعضهم فالناقل في العرف الخاص أيضاً بعض الناس فلا فرق. وما قال الصدر المعاصر للمحقق الدواني: إنّ الناقل في العرف العام أهل اللغة فعجيب جداً. (شرح المرقاة/٥٤)

(١) لتحقق اللفظ واستقراره في موضعه الأصلي أي الموضوع له، وعلامة الحقيقة تبادر الذهن إلى ذلك المعنى بدون قرينة. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٧)

(٢) لأنه متجاوز عن موضعه الأصلي أي موضوع له، وعلامة المجاز أن يكون إطلاق اللفظ محالاً، مثلاً إطلاق الأسد على الرجل الشجاع محال؛ لأنه ليس بمفترس أو اطلاق اللفظ على بعض المسمى كاطلاق الدابة على الحمار قال المحقق الخير آبادي: اعلم أنّ المجاز لا بد فيه من علاقة بين المعنيين (أي المعنى الحقيقي والمجازي لينتقل الذهن إلى المعنى المجازي) فإن كانت تلك العلاقة تشبيها وهو المشاركة في وصف خاص معتد به يسمى استعارة وإن كانت العلاقة غير المشابهة بين المعنيين مثل اللزوم والسببية يسمى مجازاً مرسلاً، وقد حصروا العلاقة المصححة للتجوز في خمسة وعشرين نوعاً بالاستقراء. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٧، بتغير)

فصل: إن كان اللفظ متعددا والمعنى واحدا يسمى مرادفا[(١)] كالأسد والليث والغيم والغيث[(٢)].

ہر دو بمعنی ابر.١٢

فصل: المركب قسمان، أحدهما المركب التام وهو ما يصح السكوت عليه كـ"زيد قائم"، وثانيهما المركب الناقص وهو ما ليس كذلك.

فصل: المركب التام ضربان يقال لأحدهما: الخبر والقضية، وهو ما قصد به الحكاية[(٣)] ويحتمل الصدق والكذب ويقال لقائله: إنه صادق أو كاذب، نحو السماء فوقنا والعالَم حادث فإن قيل[(٤)]: قولنا لا إله إلا الله قضية وخبر مع أنه لا يحتمل الكذب قلت مجرد

أي النقل عن نفس الأمر والواقع.١٢

---

(١) المعتبر فيه وحدة المعنى من كل وجه، فالمتحدين لا من كل وجه لا يكونان مترادفين كالناطق والفصيح فإنهما ليسا مترادفين (إذ ليس معناهما واحداً وإن كان مصداقهما واحدا) ولا بد من كون كل من المترادفين مستقلاً في الدلالة فخرج المؤكد. (شرح المرقاة/٥٥، بتغير) والمرادف مأخوذ من الرديف أي الجالس خلف الراكب، وجه التسمية أنّ اللفظين لدلالتهما على معنى واحد كأنهما راكبان على مركب واحد. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٧)

(٢) لعل لفظ الغيم وقع من زلة قلم الناسخ؛ لأنّ معنى الغيم السحاب ومعنى الغيث المطر فلا بد أن يقال: المطر والغيث بدل الغيم والغيث، هذا ما قال صاحب "الهدية الشاهجهانية" في الشرح الفارسي، وليس بشيء؛ إذ الغيث يستعمل بمعنى السحاب أيضاً، قال في المنجد: "الغيث ج غيوث وأغياث وربما سموا السحاب غيثا"، فعبارة المصنف العلام قدس سره صحيحة بلا ريب؛ إذ معنى الغيم والغيث هو السحاب. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٧)

(٣) عن الأمر الواقعي الذي هو المحكى عنه، وهو في الحمليات كون الموضوع بحيث يصح انتزاع المحمول أو سلبه عنه، وفي "المتصلات" كون المقدم بحيث لا يفارقه التالي لزوماً أو اتفاقاً، أو عدم كونه على هذه الحيثية، وفي المنفصلات كون المقدم بحيث ينافيه التالي أو لا ينافيه، ومن ههنا ظهر أنّ معنى نفس الأمر ما يفهم من قولنا: الأمر كذا في نفسه مع قطع النظر عن حكم الحاكم وحكاية الحاكي. (شرح المرقاة/٥٦) فالحكاية هو مفهوم القضية والمحكي عنه مصداقها. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٨)

(٤) حاصله أنّ تعريف الخبر ليس بجامع؛ لأنّ قولنا: لا إله إلاّ الله صادق قطعاً لا يحتمل الكذب مع أنه خبر والخبر لا بد أن يكون محتملاً للصدق والكذب. حاصل الجواب: أنّ الخبر ما يكون بنفس ذاته مع قطع النظر عن الأمور الخارجية

اللفظ يحتمله وإن كان نظراً إلى خصوصية الحاشيتين غير محتمل للكذب[(١)] ويقال لثاني القسمين: الإنشاء، والإنشاء أقسام أمر ونهي وتمن وترج واستفهام ونداء.

فصل: المركب الناقص على أنحاء[(٢)]، منها: المركب الإضافي كغلام زيد، ومنها: المركب التوصيفي كالرجل العالم، ومنها: المركب التقييدي كفي الدار، وهاهنا قد تم بحث الألفاظ والآن نرشدك إلى بحث المعاني.

فصل: المفهوم -أي ما حصل في الذهن-[(٣)] قسمان، أحدهما: جزئي، والثاني: كلي، أما الجزئي فهو ما يمنع نفس تصوره[(٤)] عن صدقه على كثيرين كزيد وعمرو وهذا

كخصوصية الحاشيتين أو تحقق مصداقه في نفس الأمر أو انعدامه أو كون قائله مما يستحيل عليه الكذب بالذات (كالواجب تعالى جلّ مجده فإنه يمتنع الكذب منه امتناعاً ذاتياً) أو بالغير محتملاً للصدق والكذب. (شرح المرقاة:٥٨) يعني أنّ هذا الخبر لا يحتمل الكذب لخصوصية الحاشيتين. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٨)

(١) يعني أنّ الخبر عبارة عما يحتمل الصدق والكذب بمجرد النظر إلى مفهومه مع قطع النظر عن وقوع مدلول الكلام في نفس الأمر ولا وقوعه وعن خصوصية المتكلم بل عن خصوصية مفهومه أيضاً فلا يضر تعين أحدهما بحسب الوقوع واللاوقوع ولا بحسب حال المتكلم ولا بحسب خصوصية مفهومه. (شرح المرقاة/٥٨)

(٢) اعلم أنّ المركب الناقص عبارة عن المركب الذي لا إسناد فيه، فهو إما تقييدي إن كان الثاني قيداً للأول سواء كان صفةً له أو مضافا إليه أو لا يكون شيئا منهما، بأن يكون التركيب من الفعل والمفعول أو الظرف أو نحوهما، أو من الموصول والصلة، أو غير ذلك، أو غير تقييدي إن لم يكن كك كفي الدار، والحاصل أنّ المركب الناقص إما مركب من جزئين تامي الدلالة لكن أخذ أحدهما قيداً للآخر فهو تقييدي، وإما مركب من جزئين أحدهما غير تام الدلالة كالمركب من الأداة والاسم أو الأداة والفعل فهو غير تقييدي، وبهذا ظهر ما في عبارة المتن من المسامحة والمساهلة. (شرح المرقاة/٥٩)

(٣) أي ما من شأنه أن يحصل في الذهن سواء كان حاصلاً بالفعل أو لا. (شرح المرقاة/٦٠)

(٤) إنما قيد المنع بنفس التصور؛ ليخرج بعض أقسام الكلي وهو الذي يمتنع فيه الشركة لا لنفس التصور بل لأمر خارج كمفهوم واجب الوجود. (شرح المرقاة/٦٠، بتصرف) لأنه وإن كان بالنظر إلى دلائل التوحيد غير صالح لصدقه على

الفرس[١] وهذا الجدار، وأما الكلي فهو ما لا يمنع[٢] نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه وعن صدقه على كثيرين[٣] كالإنسان والفرس، وقد يفسر الكلي والجزئي بتفسيرين آخرين أما الكلي[٤] فهو ما جوز العقل تكثره من حيث تصوره وأما الجزئي فهو ما لا يكون كذلك[٥].

عطف تفسيري.١٢

كثيرين لكن نفس مفهومه مع قطع النظر عن تلك الدلائل يصلح لأن يصدق على كثيرين، وليخرج الكليات الفرضية كاللاشيء واللاموجود فإنّ أفرادها وإن لم تكن موجودة في الخارج لكن نفس تصورها لا يمنع عن صدقها على كثيرين، ثم الفرض ههنا بمعنى التجويز العقلي لا التقدير المحض وإلاّ لا يكون مثل زيد جزئيا؛ لأنّ فرض صدقه على كثيرين بمعنى التقدير المحض جائز وإن لم يجوزه العقل. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٩، بتغير)

(١) أشار بإيراد الأمثلة أنّ الهذية والتعيين معتبر في الجزئي الحقيقي، سواء كان ذلك التعيين بلا واسطة كما في زيد؛ فإنّ التعيين معتبر في وضعه أو بالواسطة كما في "هذا الفرس" فإنّ التعيين حاصل بواسطة اسم الإشارة. (المرضاة/٤٩)

(٢) يعني أنّ الكلي لا يعتبر في موصوفه التعيين والهذية؛ فيمكن أن يصدق على أفراد كثيرة مع قطع النظر عن الأمور الخارجية كالإنسان مفهومه الحيوان الناطق والفرس مفهومه الحيوان الصاهل، فإنّ نفس تصور مفهوم كل منهما لا يمنع عن صدقه على كثيرين. (المرضاة حاشية المرقاة/٤٩)

(٣) المراد من صدقه على كثيرين حمله عليها حملاً متعارفاً إيجابيا على سبيل الاجتماع. (شرح المرقاة/٦٢)

(٤) اعلم أنّ تعريف الجزئي فيما سبق وجودي وتعريف الكلي عدمي وههنا تعريف الكلي وجودي وتعريف الجزئي عدمي، فللاهتمام بالوجودي قدم تعريف الجزئي فيما سبق وقدم تعريف الكلي ههنا. (المرضاة/٥٠ بتغير)

(٥) بل يكون بحيث ينقبض العقل بمجرد تصوره من أن يكون أكثر من واحد كهذا الرجل، ثم منشأ المنع من تجويز التكثر والتعدد ليس ذلك المدرك مطلقاً بل منشأه ذلك المدرك بنحو من الإدراك وهو الإدراك الحسي فالشيء الواحد إذا أدرك بنحوين من الإدراك أحدهما حسي والآخر عقلي كان ذلك الأمر بالقياس إلى من أدركه بالحس جزئيا وبالقياس إلى من أدركه بالعقل كليا، مثلاً إذا كان الإنسان مقرونا بالعوارض المحسوسة كالأين والوضع وغيرها، وإدراك من هو كذلك كان جزئيا فما هو مدرك بالحواس جزئي وما هو مدرك بالعقل كلي، وبهذا ظهر كلية الكليات الفرضية لأنها لعدم اشتمالها على الهذية لا ينقبض العقل بمجرد تصورها عن تجويز تكثرها في الخارج. (شرح المرقاة/٦٢)

فصل: الكلي أقسام، ستة.١٢ أحدها: ما يمتنع(١) وجود أفراده في الخارج كاللاشيء(٢) واللاممكن واللاموجود، وثانيها(٣): ما يمكن أفراده ولم توجد كالعَنقاء(٤) وجبل من الياقوت، وثالثها: ما أمكنت أفراده ولم توجد من أفراده إلا فرد واحد كالشمس والواجب تعالى(٥) أي مفهوم الواجب فإنّ ذاته تعالى متعال عن الكلية والجزئية.١٢ ورابعها: ما وجدت له أفراد كثيرة إما متناهية كالكواكب السيارة

---

(١) المراد بالامتناع الامتناع الذاتي وبالامكان الواقع في مقابله هو سلب ضرورة العدم وهو الإمكان العام المقيد بجانب الوجود فيشمل الواجب ويقابل الممتنع كما حقق السيد المحقق قدس سره وغيره من المحققين؛ فلا يرد أنه إن أريد بالإمكان الواقع في مقابله الإمكان العام لم يكن مقالا للممتنع وإن أريد الإمكان الخاص لا يندرج الواجب تحته. (شرح المرقاة/٦٣)

(٢) إنما سميت هذه المفهومات كليات إذ لا يمنع العقل بمجرد تصورها مع قطع النظر عن شمول نقائضها لجميع الأشياء من فرض اشتراكها، ومن ثم قيل: إنّ الكليات الفرضية بالنسبة إلى الحقائق الموجودة كليات والحق أنّ فرد الكلي ما يصدق عليه الكلي في نفس الأمر بالفعل أو بالإمكان ومن البين أنّ الحقائق الموجودة لا يصدق عليها الكليات الفرضية في نفس الأمر أصلاً فلا حظ لها من الفردية بالقياس إليها. (شرح المرقاة/٦٤)

(٣) الفرق بين القسم الأول وبين هذا القسم أنّ القسم الأول وإن كان بمجرد النظر إلى نفس التصور جائز التكثر لكن العقل لا يجوز الأفراد في الخارج ووجود الأفراد في هذا القسم جائز عند العقل وإن لم تكن موجودة. (المرضاة/٥٠)

(٤) طائر ذو قوائم أربع طويل، له جناحان جناح في المشرق وجناح في المغرب، والآن ليس بموجود في الواقع عند الفلاسفة. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٠)

(٥) في إيراد المثالين إشارة إلى أنّ ما أمكنت أفراده ووجد منها واحد على قسمين، الأول وجد له فرد واحد مع إمكان الغير كالشمس فإنه كوكب نوراني مركوز في الفلك الرابع على المشهور عند الفلاسفة، إذ يمكن أن توجد له أفراد أخر لكن لم توجد إلاّ فرد واحد، والثاني ما وجد له فرد واحد مع امتناع الغير كالواجب تعالى، فإنّ مفهومه وإن كان كليا؛ لجواز وقوع الشركة فيه بمجرد النظر إلى نفس التصور لكن لم يوجد من أفراده إلاّ واحد أي الباري عز اسمه ويمتنع وجود فرد آخر له؛ لما أن دلائل التوحيد قاطعة لاحتمال الشركة. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٠) المراد بالواجب ليس ذات المقدسة؛ لأنه خارج عن مقسم الكلي والجزئي لأنه ليس في ذاته كليا ولا جزئيا، بل المراد به مفهوم الواجبية، فإن قلت: قد صرحوا أنّ مفهوم وجوب الوجود عين ذاته، قلت: المراد به أنّ ذاته تعالى بذاته مصداق هذا المفهوم ومطابق الحكم به، وليس المراد أنّ ذاته تعالى عين مفهوم الواجب، فتأمل. (شرح المرقاة/٦٤)

فإنها سبع[1] الشمس والقمر والمريخ والزهرة والزحل وعطارد والمشتري أو غير متناهية كأفراد الإنسان والفرس والغنم والبقر وقد أورد[2] على تعريف الكلي والجزئي سوال تقريره أن الصورة الحاصلة من البيضة المعينة والشبح المرئي من بعيد ومحسوس الطفل في مبدأ الولادة كلها جزئيات مع أنه يصدق عليها تعريف الكلي لأنّ في هذه الصور فرض صدقها على كثيرين غير ممتنع، والجواب[3]: أنّ المراد بصدق المفهوم في تعريف الكلي هو الصدق على وجه الاجتماع وهذه الصور أعني صورة البيضة المعينة وغيرها إنما يصدق على كثيرين بدلا لا معاً، فإنّ الوحدة مأخوذة في هذه الصور ضرورة أنها ماخوذة من مادة معينة جزئية ولو لا فيها اعتبار التوحد لكانت كلية من غير لزوم إشكالٍ،هذا.

(١) اشتهر أنّ الكواكب سبع أي القمر والعطارد والزهرة والشمس والمريخ والمشتري والزحل مركوزة في الأفلاك السبع على الترتيب المذكور لكن مفتي الجن والإنس العلامة النسفي الحنفي صرح بأنّ الجمهور على أنّ الفلك موج مكفوف (خلأ) تحت السماء تجري فيه الشمس والقمر والنجوم. [تفسير النسفي/٧١٥] (المرضاة/٥١)

(٢) حاصل الإيراد أنّ تعريف الجزئي غير جامع وتعريف الكلي غير مانع؛ إذ المواد الثلاث أعني صورة البيضة المعينة والشبح المرئي من بعيد ومحسوس الطفل في مبدأ الولادة أي بعد مرتبة العقل الهيولاني؛ إذ الولد لا يدرك في تلك المرتبة غير ذاته وصفاته أمور جزئية يصدق عليها تعريف الكلي، وتفصيله أنّ الصورة الخيالية الحاصلة من البيضة المعينة مع قطع النظر عن التشخص الحسي يصلح للاشتراك بين كل واحد من البيضات المتشابهة الغير المتميزة عن الحس وكذا الشبح المرئي من بعيد فإنه يصلح للانطباق على زيد وعمرو وبكر وغيرهم وأما في الصورة الثالثة فلما قيل: إنّ الحس المشترك في الطفل لنقصانه لا يقدر على أخذ الصورة من المادة بخصوصها فبالضرورة يكون الصورة الحاصلة في خياله منطبقة على كثيرين. (المرضاة حاشية المرقاة/٥١، شرح المرقاة/٦٤، باختصار)

(٣) حاصله أنّ هذه الصور إما أن تكون الوحدة مأخوذة فيها كما هو الظاهر لأنها مأخوذ من مواد معينة فهي أمور جزئية بلا ريب لعدم صدقها على كثيرين على وجه الاجتماع وهو المعتبر في الكلي، وإما أن لا تكون الوحدة مأخوذة فيها فهي كلية، فلا إيراد. (المرضاة حاشية المرقاة/٥١)

فصل في النسبة بين الكليين: اعلم أنّ النسبة بين الكليين تتصور على أنحاء أربعة[1] لأنك إذا أخذت كليين فإما أن يصدق كل منهما على ما يصدق عليه الآخر فهما متساويان كالإنسان والناطق؛ لأنّ كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان أو يصدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر ولا يصدق الآخر على جميع أفراد أحدهما، فبينهما عموم وخصوص مطلقا كالحيوان والإنسان فيصدق الحيوان على كل ما يصدق عليه الإنسان ولا يصدق الإنسان على كل ما يصدق عليه الحيوان بل على بعضه، أو لا يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر فهما متبائنان كالإنسان والفرس، أو يصدق بعض كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فبينهما عموم وخصوص من وجه كالأبيض والحيوان ففي البط يصدق كل منهما وفي الفيل يصدق الحيوان فقط وفي الثلج والعاج يصدق الأبيض فقط، فهذه أربع نسب[2] التساوي والتباين والعموم والخصوص مطلقا والعموم والخصوص من وجه، فاحفظ ذلك.

أي الحيوان الناطق.١٢

مدرك المعلومات.١٢

---

(١) وجه الحصر أنّ الكليتين إما أن لا يصدق شيء منهما على فرد من أفراد الآخر فهما متبائنان أو يصدق كل منهما على بعض الأفراد معا فإما أن يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر فهما متساويان أو لا يكون الصدق الكلي من الجانبين فإما أن يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر فبينهما عموم وخصوص مطلق، وما يصدق على جميع أفراد الآخر أعم والآخر أخص، أو لا يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر بل يصدق كل منهما على بعض أفراد الآخر فبينهما عموم وخصوص من وجه، الأمثلة مذكورة في المتن. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٢)

(٢) المراد حصر الكليين في النسب الأربع لا حصر النسب في الأربع حتى يكون كون التبائن الجزئي نسبة أخرى قادحة في الحصر والحق أنّ المقصود حصر النسب الممتنعة الاجتماع في الأربع لا حصر النسب مطلقا ولا شك أنّ التبائن الجزئي يجتمع مع التبائن الكلي أو العموم من وجه بل لا يمكن بدون أحدهما. (شرح المرقاة/٧٠)

فصل: وقد يقال للجزئي معنى آخر وهو ما كان أخص تحت الأعم فالإنسان على هذا التعريف جزئي لدخوله تحت الحيوان وكذا الحيوان لدخوله تحت الجسم النامي وكذا الجسم النامي لدخوله تحت الجسم المطلق وكذا الجسم المطلق لدخوله تحت الجوهر والنسبة بين الجزئي الحقيقي وبين هذا الجزئي المسمى بالجزئي الإضافي عموم وخصوص مطلقا[1] لاجتماعهما في زيد مثلاً وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الإنسان فإنه جزئي إضافي وليس بجزئي حقيقي لأنّ صدقه على كثيرين غير ممتنع.

فصل: الكليات خمس[2] الأول "الجنس"، وهو كلي مقول[3] على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو[4] كالحيوان فإنه مقول على الإنسان والفرس والغنم إذا سئل عنها بـ"ما هي" ويقال: الإنسان والفرس ما هما فالجواب حيوان.

---

(١) هذا إذا لم يرد بدخوله تحت أعم دخوله تحت ذاتي، ولو أريد دخوله تحت ذاتي فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل. (شرح المرقاة/٧١) فعلى هذا التقدير مثال انفراد الجزئي الحقيقي الواجب جل مجده على مذهب الفلاسفة؛ لأنه ليس داخلاً تحت الكلي الذاتي لكونه بسيطاً. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٣)

(٢) وجه الحصر أنّ الكلي إما أن يكون عين حقيقة الأفراد أو جزءاً لها أو خارجا عنها الأول النوع والثاني إن كان تمام مشترك بين تلك الحقيقة وماهية أخرى فهو الجنس وإلاّ فهو الفصل والثالث إما أن يختص بأفراد حقيقة واحدة فهي الخاصة وإلاّ فالعرض العام. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٣)

(٣) الظاهر أنّ ذكر لفظ الكلي في تعريفه إنما لكونه مقسماً له، وأما ذكر لفظ المقول فإنما هو ليتعلق به قوله: "على كثيرين"، فلا يرد أنّ لفظ الكلي مستدرك؛ لأنّ المقول على كثيرين يغني فقوله: "كلي" جنس شامل لجميع الكليات، وقوله: "على كثيرين" ليوصف بقوله: مختلفين بالحقائق، وقوله: مختلفين بالحقائق احتراز عن البواقي أعني الفصل البعيد والعرض العام وخاصة الجنس. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٣، بحذف)

(٤) اعلم أنّ المذكور في السوال بـ"ما هو" إما أن يكون أمراً واحداً أو متعدداً فإن كان المذكور الواحد جزئيا حقيقيا كان السوال عن تمام ماهيته المختصة به فيجاب بالنوع كما إذا قلنا: زيد ما هو؟ فالجواب: إنسان، وإن كان نوعاً كان السوال عن حقيقته التفصيلية فيجاب بالحد مثلاً إذا قلنا: الإنسان ما هو؟ فالجواب: حيوان ناطق، وإن كان

فصل: الثاني "النوع"، وهو كلي[١] مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو، وللنوع معنى آخر ويقال له: النوع الإضافي وهو ماهية[٢] يقال عليها[٣] وعلى غيرها: الجنس في جواب ما هو وبين النوع الحقيقي والنوع الإضافي عموم وخصوص من وجه[٤] لتصادقهما على الإنسان وصدق الحقيقي بدون الإضافي في النقطة وصدق الإضافي بدون الحقيقي في الحيوان.

مادۂ اجتماعی۔۱۲ مادۂ افتراقی برائے نوع حقیقی۔۱۲ مادۂ افتراقی برائے نوع اضافی۔۱۲

المذكور في السوال أموراً متعددة كان السوال عن تمام الماهية المشتركة بينها فيجاب بالنوع إن كانت متفقة الحقيقة كما إذا قلنا: زيد وعمرو ما هما؟ فالجواب: إنسان، وبالجنس إن كانت مختلفة الحقيقة مثلاً إذا قلنا: الإنسان والفرس ما هما؟ فالجواب حيوان. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٤)

(١) فلفظ الكلي على ما سبق في تعريف الجنس جنس النوع، وقوله: "مقول على كثيرين متفقين بالحقائق" فصل يخرج به الجنس والعرض العام لصدقهما على كثيرين مختلفين بالحقائق، وقوله: "في جواب ما هو" أيضاً فصل يخرج به الفصل والخاصة؛ إذ لا يقعان في جواب ما هو بل الفصل يقع في جواب "أي شيء هو في ذاته" والخاصة في "أي شيء هو في عرضه" هذا هو النوع الحقيقي؛ لأنه تمام حقيقة أفراده أو لأنه المتبادر من اطلاق النوع في عرف المنطقيين والتبادر علامة الحقيقة. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٤)

(٢) الماهية تطلق على ثلاثة معان: الأول الأمر الحاصل في الذهن، والثاني ما به الشيء هو هو، الثالث الكلي الواقع في جواب ما هو، وهو المراد ههنا فيخرج الجزئي الحقيقي والصنف عن تعريف النوع الإضافي لخروجها عن المقسم؛ إذ الأول ليس بكلي والثاني وإن كان كليا لكنه لا يكون مقولاً في جواب ما هو. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٤)

(٣) أي قولاً أولياً، فيخرج الصنف؛ لأنّ الجنس يقال عليه قولاً ثانيا بواسطة النوع. واعلم "النوع" يمتاز عما عداه بالذاتي كالإنسان فإنه ممتاز عن الفرس لكونه ناطقاً والناطق ذاتي له، و"الصنف" هو النوع المقيد بالقيد الكلي العرضي كالبغدادي فإنه إنسان له نسبة إلى البلد المقدس وهذه النسبة أمر كلي خارج عن حقيقته، و"الشخص" هو النوع المقيد بالقيد الجزئي العرضي كزيد بالنسبة إلى الإنسان. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٤)

(٤) هذا على رأي المتأخرين، أما القدماء فقد ذهبوا إلى أنّ بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، فالنقطة التي هي عبارة عن انتهاء الخط، وطرفه فهي عندهم من البسائط الخارجية لا البسائط الذهنية فيمكن اندراجها تحت الجنس، قال مولانا محمد أشرف السيالوي البريلوي في حاشية "شرح التهذيب" أقول: إنّ النقطة ليس لها أجزاء مقدارية ولا الهيولى والصورة ونفي الأجزاء الخارجية مستلزم لنفي الأجزاء الذهنية من الجنس والفصل؛ لأنّ الهيولى والصورة متحدان مع الجنس والفصل بالذات ومتغايران بالاعتبار فالتمثيل بالنقطة حق. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٤)

فصل في ترتيب الأجناس[١]: الجنس إما سافل وهو ما لا يكون تحته جنس ويكون فوقه جنس بل إنما يكون تحته النوع كالحيوان فإنّ تحته الإنسان وهو نوع وفوقه الجسم النامي وهو جنس فالحيوان جنس سافل وإما متوسط وهو ما يكون تحته جنس وفوقه أيضاً جنس كالجسم النامي فإن تحته الحيوان وفوقه الجسم المطلق[٢] وإما عال وهو ما لا يكون فوقه جنس ويسمى بجنس الأجناس أيضاً كالجوهر فإنه ليس فوقه جنس وتحته الجسم المطلق والجسم النامي والحيوان.

فصل: الأجناس العالية عشرة[٣] وليس في العالَم شيء[٤] خارج عن هذه الأجناس، ويقال لهذه الأجناس العالية: المقولات العشر أيضاً، إحداها الجوهر والباقي المقولات التسع للعرض، والجوهر هو الموجود لا في موضوع أي محل[٥] بل قائم بنفسه كالأجسام

(١) اعلم أنه اعتبر ترتيب الأجناس من السافل إلى العالي؛ لأنّ جنسية الكلي معتبرة بالنسبة إلى ما تحته بحسب العموم والعموم إنما يتزايد بحسب الصعود مثلاً الحيوان جنس لعمومه وشموله الإنسان والفرس والأسد وغيرها، وفوقه الجسم النامي وفيه عموم زائد لشموله النباتات وهكذا الجسم المطلق والجوهر. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٥)

(٢) في كون الجسم المطلق جنسا إشكال عويص؛ لأنّ الجسم عندهم مركب من الهيولى والصورة وهيولى العناصر مخالفة لهيولى الأفلاك كما تقرر عندهم فلا يكون الجسم عندهم حقيقة واحدة؛ لأنّ مخالفة الذاتيات توجب اختلاف الذات، فتأمل.

(٣) لا يجب على المنطقي البحث عن المقولات العشر؛ لأنه من مباحث الحكمة، نعم يحصل للمتعلم إحاطة تامة بالأمور ويقدر على إيراد الأمثلة المحتاج إليها لإيضاح القواعد؛ ولذا التزم قدماء المنطقيين ذكر أقسامها وأنواعها وخواصها في أوائل كتب المنطق على سبيل الوضع والتسليم، والمصنف العلامة قدس سره تبعهم في ذلك، ثم اعلم أنّ حصر الأجناس العالية في العشرة ليس إلاّ بالاستقراء. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٥، شرح المرقاة/٧٦،٧٧)

(٤) اعلم أنّ الواجب تعالى وكذا صفاته ليس داخلاً تحت شيء من المقولات؛ لأنها منحصرة في العالَم والعالَم اسم لما سوى الله تعالى وصفاته، فلا يقال في حقه: إنه جوهر. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٥)

(٥) اعلم أنّ المحل على قسمين: ما يحتاج إلى الحال بنفس الذات كالهيولى فإنها محتاجة إلى الصورة القائمة بها، ويقال لهذا القسم: "مادة"، وما يستغني عن الحال كالجسم فإنه ليس محتاجاً بحسب ذاته إلى الأعراض القائمة به ويسمى هذا القسم "موضوعاً"، فقول المصنف: "أي محل" تفسير بالأعم. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٦ بتغير)

والمقولات العرضية هي الكم[١] والكيف[٢] والإضافة[٣] والأين[٤] والملك[٥] والفعل[٦] والانفعال[٧] والمتى[٨] والوضع[٩]، ويجمعها هذا البيت الفارسي:

---

(١) إنما ذكر الكم عقيب الجوهر لكونه أعم وجوداً من الكيف وأصح وجوداً من المضاف، واعلم أنّ الكم هو العرض الذي يقبل القسمة والتجزي لذاته سواء كانت تلك القسمة وهمية أو انفكاكية. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٦)

(٢) قدمه على باقي المقولات؛ لأنه أصح وجودا من جميعها، وهو عرض لا يقتضي القسمة والنسبة أي لا يكون معناه معقولا بالقياس إلى الغير، وأقسامه أربعة: الكيفيات المحسوسة والكيفيات النفسانية والكيفيات المختصة بالكميات والكيفيات الاستعدادية، وهذا الحصر استقرائي. (شرح المرقاة/٨٩)

(٣) وهي هيئة حاصلة للشيء بالنسبة إلى الغير وله بالنسبة إليه، كالأبوة والبنوة؛ فإنها نسبة تعقل بالقياس إلى البنوة وهي أيضاً نسبة تعقل بالقياس إلى الأبوة وهذا يسمى مضافا حقيقيا والذات المعروضة لهذه الإضافة مضافاً مشهوريا، وقد يطلق المضاف المشهوري على المجموع المركب منها ومن معروضها، والتحقيق أنّ الإضافات الحقيقية ليست بموجودة في الخارج بأنفسها بل إنما وجودها في الخارج بمعنى أنّ منشأ انتزاعها موجود فيه لكن الاتصاف ببعض الإضافات قد يكون في الخارج، فتأمل ولا تغفل. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٦)

(٤) هي هيئة حاصلة للشيء بسبب حصوله في المكان، قال شمس العلماء: هي نسبة المتمكن إلى المكان أي كونه فيه، وهو على نحوين حقيقي وهو كون الشيء في مكانه الخاص به الذي لا يسعه فيه غيره (أي السطح الباطن من الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي) وغير حقيقي وهو ما لا يكون كذالك ككون زيد في الدار. (المرضاة/٥٦)

(٥) يقال لهذه: المقولة الجدة أيضاً، وهي هيئة حاصلة للشيء بسبب ما يحيط كله أو بعضه وينتقل بانتقاله، وذلك المحيط إما طبعي كالإهاب للهرة أو عرضي كالبرقع والقميص والعمامة وغير ذلك. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٦)

(٦) وهو هيأة حاصلة للشيء بسبب تأثيره في الغير يسيرا يسيرا، كالهيئة الحاصلة للنار بسبب تسخين الماء، قال شمس العلماء: هو إخراج شيء شيئا من القوة إلى الفعل يسيراً يسيراً كالتبريد والتسخين. (المرضاة/٥٦، بتغير)

(٧) وهي هيئة حاصلة للشيء بسبب تأثّره من الغير مثل هيأة الماء عند التسخين عن النار تدريجاً، قال شمس العلماء: هو خروج الشيء من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٦، بتغير)

(٨) هي هيئة حاصلة للشيء بسبب حصوله في الزمان، قال شمس العلماء: هو نسبة الشيء إلى الزمان، وهو أيضاً كالأين ينقسم إلى حقيقي وغير حقيقي، أما الحقيقي فهو كون الشيء في الزمان الذي لا يفضل عليه كالصوم لليوم وغير الحقيقي ما لا يكون كذلك كالدخول في الشهر والسنة والمتى الحقيقي يجوز أن يشترك فيه كثيرون بخلاف الأين الحقيقي. (شرح المرقاة/٩٢)

(٩) وهو هيئة حاصلة للشيء من جهة نسبتين نسبة بعض أجزاء الشيء إلى بعض ونسبة إلى خارج عنه، وسواء كان ذلك

كيف.١٢ أين.١٢ فعل.١٢
مَردے دراز نیکو دیدم بشہر امروز باخواستہ نشستہ از خویش کرد فیروز
کم.١٢ انفعال.١٢ متى.١٢ اضافت.١٢ وضع.١٢ ملك.١٢

فصل في ترتيب الأنواع: اعلم أن الأنواع قد تترتب متنازلة[1] فالنوع قد يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع فهو النوع العالي وقد يكون تحته نوع وفوقه نوع وهو النوع المتوسط وقد لا يكون تحته نوع ويكون فوقه نوع فهو النوع السافل[2] ويقال له: نوع الأنواع أيضاً.

كالجسم المطلق؛ إذ تحته الجسم النامي وهو نوع ليس فوقه نوع بل جنس وهو الجوهر.١٢

كالإنسان لأنه فوقه الحيوان وغيره، وليس تحته نوع بل أشخاص.١٢

من الكليات الخمس.١٢

فصل: الثالث "الفصل" وهو كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء[3] هو في ذاته كما إذا سئل الإنسان بأي شيء هو في ذاته فيجاب بأنه ناطق وهو قسمان قريب وبعيد،

الخارج حاويا أو محويا أو لم يكن شيئا منهما، أما نسبة الأجزاء بعضها إلى بعض فمثل حالة القيام والقعود أما النسبة إلى الخارج الحاوي فنحو حالة المكين بالنسبة إلى المكان وبالنسبة إلى الخارج المحوي فكهيأة المكان بالنسبة إلى المكين وبالنسبة إلى الخارج الغير الحاوي وغير المحوي فمثل حالة القيام والقعود بالنسبة إلى زيد. (المرضاة/٥٧)

(١) أشار بلفظ قد إلى أنّ الترتيب ليس ضروريا لجواز كونها مفردة (كالعقل على تقدير جعله نوعاً وكون الجوهر جنسا له) ولذا لم يجعلها من المراتب، ومن جعلها منها نظر إلى الترتيب وجوداً وعدماً. (شرح المرقاة/٢٩) إنما رتبت الأنواع متنازلة لأنّ النوع ينبئ عن الخصوص وكلما كان النوع أسفل كان الخصوص فيه أزيد بخلاف الأجناس فإنها تشعر عن العموم وكلما كان الجنس أعلى كان العموم فيه زائداً؛ فلذا رتبت متصاعدة. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٧)

(٢) ولا بد أن يكون حقيقيا وإضافيا أيضاً، أما الأول فلأنه لا نوع تحته وأما الثاني فلاندراجه تحت الجنس، وبهذين الاعتبارين يقال له: نوع الأنواع، والمراد أنّ أحد الأمرين غير كاف في كونه نوع الأنواع لا أنّ مجموع الأمرين كاف، ولا يلزم أن يكون النوع المفرد المندرج تحت جنس نوع الأنواع بل لا بد أن يكون ذلك الجنس نوعاً مندرجا تحت جنس آخر، وبهذا ظهر أنّ مفهوم نوع الأنواع مستلزم للنسبة إلى ما فوقه ولذلك يجب تركيبه من الجنس والفصل فما لا يندرج تحت جنس كالوحدة والنقطة نوع حقيقي وليس بنوع الأنواع. (شرح المرقاة/٩٣)

(٣) اعلم أنّ "أيّ شيء" في اللغة يكون لطلب المميز مطلقا سواء كان ذلك المميز ذاتيا أو عرضيا لازما أو مفارقا صالحا لوقوعه في جواب ما هو أم لا لكنه مخصوص لطلب المميز الذي لا يقع في جواب ما هو عند المنطقيين، فإذا قلنا: أيّ شيء هو في ذاته فالمطلوب المميز الذاتي الذي لا يقع في جواب ما هو وهو الفصل، وإذا قلنا: أيّ شيء هو في

فالقريب هو المميز عن المشاركات في الجنس القريب والبعيد هو المميز عن المشاركات
فإنه يميز الإنسان عن الفرس والبقر وغيرهما من مشاركات الحيوانية.١٢
في الجنس البعيد[(١)]، فالأول كالناطق للإنسان والثاني كالحساس له وللفصل[(٢)] نسبة إلى
وهو ما يدخل في حقيقة الشيء ويكون جزءً لها.١٢ فإنه يميز الإنسان عن مشاركات الجسم النامي وهو جنس بعيد له.١٢
النوع فيسمى مقوما؛ لدخوله في قوام النوع وحقيقته، ونسبة إلى الجنس فيسمى مقسما
عطف تفسيري.١٢
لأنه يقسم الجنس ويحصل قسما له كالناطق فهو مقوم للإنسان لأنّ الإنسان هو الحيوان الناطق ومقسم للحيوان؛ لأنّ بالناطق حصل للحيوان قسمان، أحدهما: "الحيوان الناطق" والآخر: "الحيوان الغير الناطق".

أي الطول والعرض والعمق.١٢
فصل: كل مقوم للعالي مقوم للسافل[(٣)] كالقابل للأبعاد فإنه مقوم للجسم وهو مقوم للجسم النامي والحيوان والإنسان وكالنامي فإنه كما أنه مقوم للجسم النامي مقوم

عرضه فالمقصود المميز العرضي وهو الخاصة، وإذا عرفت هذا فقوله: كلي جنس يشمل الكليات الخمس والحد، وقوله: مقول على الشيء في جواب أيّ شيء هو فصل يخرج به الحد والنوع والجنس؛ لوقوعها في جواب ما هو، والعرض العام لعدم وقوعه في جواب أصلاً، إلاّ من حيث إنه خاصة إضافية لا من حيث إنه عرض عام، وقوله: في ذاته فصل ثان يخرج به الخاصة؛ لوقوعها في جواب أيّ شيء هو في عرضه. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٨)

(١) هذا الكلام يدل دلالة صريحة على أنّ ما لا جنس له لا فصل له، وإلاّ لكان قسم آخر وهو الذي يميز عن المشاركات في الوجود دون الجنس مع أنه حصر الفصل في القسمين والظاهر منه الحصر العقلي كذا قيل. (شرح المرقاة/٩٣)

(٢) تقسيم آخر للفصل باعتبار النسبة فهو مقوم للنوع ومقسم للجنس، إن قلت: إنّ التقسيم ضم أمور مختلفة إلى أمر واحد لتحصيل أمور متعددة فكيف يصير الفصل مقسما إذ لا يحصل بعد ضمه بالجنس أمور متعددة بل أمر واحد؟ قلنا: أشار المصنف العلامة إلى جوابه بقوله: لأنّ بالناطق حصل قسمان...إلخ، وحاصله أنا إذا ضممنا الفصل وجودا وعدما يحصل قسمان لا محالة، مثلاً نضم الناطق وعدمه بالحيوان فيحصل له قسمان الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق، قال شمس العلماء: فيه مسامحة؛ لأنّ الفصل إذا اقترن بالجنس ميّزه وحصله نوعاً فلو كان الناطق مقسما للحيوان إلى قسمين ومحصلاً له فيهما لكان هو حاصلاً فيهما ضرورة أنّ المقسم يقوم ما قسم إليه. (المرضاة/٥٨)

(٣) موجبة كلية، ودليله أنّ مقوم العالي جزء للعالي والعالي جزء للسافل وجزء الجزء جزء كالقابل للأبعاد الثلاثة فإنه جزء للجسم والجسم جزء للإنسان فيكون القابل للأبعاد الثلاثة جزءاً للإنسان، ثم اعلم أنّ قابل الأبعاد فصل مقوم للجسم

للحيوان ومقوم للإنسان أيضا وكالحساس والمتحرك بالإراده فإنهما كما أنهما مقومان للحيوان كذلك مقومان للإنسان وليس كل مقوم للسافل مقوما للعالي[١] فإن الناطق مقوم للإنسان وليس مقوما للحيوان. (بل هو مقسم له.١٢)

فصل: كل فصل مقسم للسافل مقسم للعالي فالناطق كما يقسم الحيوان إلى الناطق وغير الناطق كذلك يقسم الجسم المطلق إليهما وليس كل مقسم للعالي مقسما للسافل[٢] فإن الحساس مثلا يقسم الجسم النامي إلى الجسم النامي الحساس وإلى الجسم النامي الغير الحساس وليس يقسم الحيوان (بل هو مقوم له.١٢) إليهما فإن كل حيوان حساس ولا يوجد حيوان غير حساس.

فصل: الكلي الرابع "الخاصة"[٣] وهو كلي خارج عن حقيقة الأفراد محمول على أفراد واقعة تحت حقيقة واحدة فقط كالضاحك للإنسان والكاتب له.

المطلق، والنامي للجسم النامي، والحساس والمتحرك بالإرادة للحيوان، والناطق للإنسان، فاحفظه فإنه ينفعك.

(١) فإنّ السافل ليس فيه أمر زائد إلاّ الفصول المقومة فلو فرضت مشتركة اتحد العالي والسافل ماهية لكن بعض مقوم السافل مقوم للعالي وهو ما كان مقوماً للعالي بعينه. (شرح المرقاة/٩٤) يعني أنّ هذه القضية سالبة جزئية لأنّ ليس كل سور السالبة الجزئية فيكون معناه بعض مقوم السافل (أي الفصل القريب له) ليس مقوماً للعالي. (المرضاة/٥٩)

(٢) سالبة جزئية يعني بعض مقسم العالي لا يكون مقسما للسافل كالقابل للأبعاد الثلاثة مقسم للجوهر ومقوم للإنسان وغيره، نعم بعض مقسم العالي يكون مقسما للسافل وهو مقسم السافل بعينه مثل الناطق فإنه مقسم للجوهر ومع ذلك مقسم للحيوان أيضاً. (المرضاة حاشية المرقاة/٥٩)

(٣) اعلم أنّ الخاصة إن عمت جميع الأفراد التي تختص بحقيقتها تسمى شاملة كالضاحك بالقوة للإنسان، والكاتب بالقوة له (فإنّ كل واحد منهما ثابت لكل فرد من أفراد الإنسان)، وإن لم تعم جميع الأفراد تسمى غير شاملة كالضاحك بالفعل للإنسان، والكاتب بالفعل له (لثبوت كل واحد منهما لبعض أفراده)، ثم اعلم أنّ الخاصة حقيقة هو ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره أصلاً مثل "خاتم النبيين" فإنه مختص بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا يوجد في غيره، وإضافية وهو ما يختص بالشيء بالقياس إلى بعض ما يغايره؛ فالماشي خاصة للإنسان بالقياس إلى الشجر. (المرضاة/٦٠)

عن حقيقة الأفراد.١٢
فصل: الخامس من الكليات "العرض العام"، وهو الكلي الخارج المقول على أفراد حقيقة واحدة وعلى غيرها كالماشي المحمول على أفراد الإنسان والفرس.

فائدة: وإذ قد علمت مما ذكرنا أنّ الكليات خمس، الأول: الجنس، والثاني: النوع، والثالث: الفصل، والرابع: الخاصة، والخامس: العرض العام، فاعلم أنّ الثلاثة الأول يقال لها: الذاتيات[1]، ويقال للآخرين: العرضيات، وقد يختص اسم الذاتي بالجنس والفصل فقط ولا يطلق على النوع بهذا الإطلاق لفظ الذاتي.

خاصة كانت أو عرضاً عاماً.١٢
فصل: العرضي أعني الخاصة والعرض العام ينقسم إلى لازم ومفارق فاللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء إما بالنظر إلى الماهية[2] كالزوجية للأربعة والفردية للثلاثة فإن انفكاك الزوجية عن الأربعة والفردية عن الثلاثة مستحيل وإما بالنظر إلى الوجود كالسواد للحبشي
أي الانقسام إلى متساويين.١٢

---

(١) الذاتي يطلق على معنيين الأول ما لا يكون خارجا عن حقيقة الأفراد، وبهذا المعنى يقال لكل من الجنس والنوع والفصل ذاتيات؛ لأنّ شيئا منها ليس خارجا عن حقيقة الأفراد وإن كان النوع عين حقيقتها والجنس والفصل جزءاً لها، والثاني ما يكون داخلا في حقيقة الأفراد، ولا شك في كون الجنس والفصل ذاتيا بهذا المعنى لدخولهما في حقيقة الأفراد بخلاف النوع فإنه عين حقيقتها والعرضي يطلق على ما يكون خارجا عنها، إن قلت: إنّ معنى الذاتي ما يكون منسوبا إلى الذات فكيف يصح تسمية النوع ذاتيا؛ لأنه عين الذات والماهية ونسبة الشيء إلى نفسه غير معقول؟ قلنا: قال شمس العلماء: إنّ الذاتي بحسب قانون اللغة وإن كان مشتملا على النسبة لكن بحسب اصطلاح المنطق غير مشتمل عليها بل معناه ما ليس بعرضي. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٠)

(٢) يعني العرض اللازم على قسمين لازم الماهية وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنظر إلى الماهية مع قطع النظر عن الوجود الخارجي أو الذهني كالزوجية فإنها لا يمكن انفكاكها عن أربعة أشياء سواء كانت الأربعة في الخارج أو الذهن، ولازم الوجود وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء بالنسبة إلى الوجود الخارجي أو الذهني كالسود فإنه لازم للوجود الخارجي للحبشي وليس لازماً لماهيته؛ فإنّ ماهيته الإنسان ولو كان لازما لماهيته لزم أن يكون كل إنسان أسود. (المرضاة حاشية المرقاة/٦١)

فإن انفكاك السواد عن وجود الحبشي مستحيل لا عن ماهيته؛ لأنّ ماهيته الإنسان، وظاهر
وإلاّ لكان كل إنسان أسود.١٢
أنّ السواد ليس بلازم للإنسان، والعرض المفارق ما لم يمتنع انفكاكه عن الملزوم كالكتابة بالفعل للإنسان والمشي بالفعل له.

يقال له: اللازم البين بالمعنى الأخص.١٢
فصل: العرض اللازم[1] قسمان، الأول: ما يلزم تصوره من تصور الملزوم كالبصر
ويقال له: اللازم البين بالمعنى الأعم.١٢ فاعل يلزم.١٢
للعمى، والثاني: ما يلزم من تصور الملزوم واللازم الجزم باللزوم كالزوجية للأربعة، فإنّ من تصور الأربعة وتصور مفهوم الزوجية يجزم بداهة أنّ الأربعة زوج ومنقسمة بمستاويين.

فصل: العرض المفارق -أعني ما يمكن انفكاكه عن المعروض- أيضاً قسمان:
فإنها على مذهب الفلاسفة دائمة يمكن زوالها.١٢
أحدهما: ما يدوم عروضه للملزوم كالحركة للفلك، والثاني: ما يزول عنه إما بسرعةٍ، كحمرة الخجل وصفرة الوجل، أو ببُطءٍ، كالشيب والشباب[2].

فصل في التعريفات: معرف الشيء[3] ما يحمل عليه لإفادة تصوره، وهو على أربعة أقسام: الحد التام والحد الناقص والرسم التام والرسم الناقص، فالتعريف إن كان

---

(١) العرض اللازم على قسمين بين وغير بين وغير البين هو الذي يحتاج إلى دليل برهاني كالحدوث للعالَم؛ لأنه محتاج إلى دليل برهاني وهو قولنا: لأنه متغير وكل متغير حادث، والبين وهو الذي لا يحتاج إلى دليل برهاني سواء توقف على حدس أو تجربة أو نحو ذلك أو لا، وهو على قسمين بين بالمعنى الأخص وهو الذي يلزم تصور اللازم من تصور الملزوم كالبصر للعمٰى فإنّ معناه عدم البصر عما من شأنه البصر ولا يمكن تصور العمى بدون تصور البصر، وبين بالمعنى الأعم وهو الذي يلزم من تصور اللازم والملزوم والنسبة بينهما الجزم باللزوم كالزوجية للأربعة؛ فإنّ من تصور الأربعة اي مجموع أربع وحدات وتصور الزوجية أي كون العدد منقسما بمتساويين وتصور النسبة بينهما حصل له الجزم باللزوم بينهما. (المرضاة حاشية المرقاة/٦١، بحذف)

(٢) وقد يمثل بالعشق (المجازي) والأمراض المزمنة، وهذا أولى من المذكور في المتن؛ لأنّ الشيب إنما يزول بزوال محله فلا يصدق عليه أنه بطئ الزوال؛ إذ الظاهر منه أن يزول العرض مع بقاء المحل. (شرح المرقاة/٩٨) اللّهم إلاّ أن يقال: المراد بالشيب الغير الطبعي فإنه يزول بالأدوية. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٢)

(٣) اعلم أنّ المعرف لا بد أن يكون أعرف وأجلى من المعرف لكونه كاشفا له فلا يصح بالمساوي معرفة وجهالة ولا

بالجنس القريب والفصل القريب يسمى حداً تاماً[(١)] كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق،

أما كونه حداً فلكونه مانعاً عن دخول الأغيار وأما أنه ناقص فلحذف بعض الذاتيات.١٢

وإن كان بالجنس البعيد والفصل القريب أو به وحده يسمى حداً ناقصاً، وإن كان بالجنس القريب والخاصة يسمى رسماً تاماً[(٢)]، وإن كان بالجنس البعيد والخاصة أو

أما كونه رسماً فلكونه تعريفاً بالأثر وأما كونه ناقصاً فلنقصان بعض أجزاء الرسم عنه وهو الجنس القريب.١٢

بالخاصة وحدها[(٣)] يسمى رسماً ناقصاً، مثال الحد الناقص: تعريف الإنسان بالجسم الناطق أو بالناطق فقط، ومثال الرسم التام: تعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، ومثال الرسم الناقص: تعريفه بالجسم الضاحك أو بالضاحك وحده، ولا دخل في التعريفات للعرض العام؛ لأنه لا يفيد التمييز.

بالأخفى، ومن ههنا ظهر عدم جواز تعريف المضايف بالمضايف، وكذا الحال في المتضادين كقولهم: السواد ما يضاد البياض، وعدم جواز تعريف الشيء بنفسه كقولهم: الإنسان حيوان بشري، وبما لا يعرف إلاّ به كقولهم: في حد الشمس: كوكب يطلع نهاراً، وعدم استعمال الأسماء المجازية والمشتركة والغريبة وهذا القدر متفق عليه، إنما الاختلاف في جواز التعريف بالأعم، فالقدماء جوزوه في مطلق التعريف؛ لأنّ الغرض من التعريف الامتياز بوجه ما فيجوز بالمساوي والأعم والأخص، والمتأخرون قالوا: يجب أن يكون بالمساوي في الصدق فيجب الاطراد (المنع) والانعكاس (الجمع) فلا يجوز بالأعم (لكونه غير مانع) والأخص (لكونه غير جامع). (شرح المرقاة/٩٨)

(١) أما كونه حدا فلأنّ الحد في اللغة المنع وهو لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الأغيار فيه وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٢)

(٢) أما كونه رسما فلأنّ رسم الدار أثرها، وهذا التعريف لما كان بالخارج اللازم الذي هو أثر من آثار الشيء كان تعريفا بالأثر فكان رسما، وأما أنه تام فلمشابهته بالحد التام حيث إنه وضع فيه أمر عام (الجنس القريب كما هو في الحد التام) وقيد بالخاص (يعني بالخاصة ههنا وبالفصل في الحد التام). (المرضاة حاشية المرقاة/٦٢)

(٣) وقد يكون الرسم الناقص مشتملا على الأعراض العامة التي يكون مجموعها مختصا بحقيقة واحدة، كقولنا: الطائر الولود في تعريف الخفاش؛ فإنّ الطائر والولود من عوارضه العامة لكن مجموعهما مختص به؛ إذ لم يوجد طائر يلد، وكقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماش على قدميه عريض الأظفار بادي البشرة مستقيم القامة. (المرضاة/٦٣)

فصل: التعريف قد يكون حقيقيا[١] كما ذكرنا وقد يكون لفظيا[٢] وهو ما يقصد به
المقصود توضيح المعنى الموضوع له بلفظ أعم.١٢
تفسير مدلول اللفظ كقولهم سعدانة نبت والغضنفر الأسد وهاهنا قد تم بحث التصورات
توضيح لمعناه الموضوع له بلفظ مرادف.١٢
أعني القول الشارح.

الباب الثاني في الحجة وما يتعلق بها

راجع إلى قضية، وتذكيره بتأويل القضية بالخبر أو لمطابقة الخبر.١٢

فصل في القضايا: القضية[٣] قول يحتمل الصدق والكذب[٤]، وقيل: هو قول يقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب، وهي قسمان: حملية وشرطية، أما الحملية فهو ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كقولك زيد قائم وزيد ليس بقائم، وأما الشرطية فما لا يكون فيه ذلك الحكم، وقيل: الشرطية ما ينحل إلى قضيتين[٥] كقولنا: إن كانت
أي المحمول.١٢ أي للموضوع.١٢ أي ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه.١٢

(١) وهو ما يكون المقصود فيه تحصيل الصور الغير الحاصلة كالحيوان الناطق، ثم إن كان وجود تلك الصور في الخارج فالتعريف بحسب الحقيقة، هذا في الأمور الخارجية، وإن لم يكن وجودها في الخارج معلوماً سواء كان موجودا أو معدوما كتعريف العنقاء بأنه طائر مخصوص انعدم بدعاء نبي ذلك الزمان فالتعريف بحسب الاسم هذا في الموجودات الاعتبارية والمفهومات الاصطلاحية. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٣)

(٢) التعريف اللفظي ما يعين به معنى اللفظ من المعاني المخزونة ولا يكون فيه تحصيل صورة مجهولة من الصورة المعلومة بل المقصود منه الالتفات الثاني إلى الصورة الحاصلة في الذهن. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٣)

(٣) اعلم أنّ القضية تطلق بالحقيقة والمجاز على المعقولة والملفوظة؛ لأنّ المعتبر هي المعقولة وإنما اعتبرت الملفوظة لدلالتها على المعقولة فتسمية الملفوظة بالقضية تسمية الدال باسم المدلول والقول يطلق على الملفوظ والمعقول فالملفوظ جنس للقضية الملفوظة والمعقول للقضية المعقولة. (شرح المرقاة/١٠٢)

(٤) الصدق والكذب قد يوصف بهما القضية فمعناه المطابقة للواقع وعدم المطابقة للواقع، وعليه بناء قولهم في تعريف القضية: قول يحتمل الصدق والكذب، وقد يوصف بهما القائل فمعناهما مطابقة الإخبار للواقع وعدم مطابقته للواقع وعليه بناء قولهم: قول يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٣)

(٥) الشرطية قضية تنحل إلى قضيتين كل منهما قضية بالقوة يعني إذا حذفنا أدوات الاتصال والانفصال وهي "إن" و"فاء" و"إما" و"أو" يبقى مركبان بحيث لو اعتبر فيهما الحكم يصير كل منهما قضية. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٣)

الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود فإذا حذف الأدوات بقي الشمس طالعة والنهار موجود، والحملية[1] ما لا ينحل إلى قضيتين بل ينحل إما إلى مفردين كقولك زيد هو قائم فإنك إذا حذفت الرابطة أعني هو بقي زيد وقائم وهما مفردان وإما إلى مفرد وقضية كما في قولك زيد أبوه قائم فإذا حللته بقي زيد وهو مفرد وأبوه قائم وهو قضية.

فصل: الحملية ضربان، موجبة وهي التي حكم فيها بثبوت شيء لشيء، وسالبة وهي التي حكم فيها بنفي شيء عن شيء نحو الإنسان حيوان والإنسان ليس بفرس.

فصل: الحملية تلتئم من أجزاء ثلاثة، أحدها: المحكوم عليه ويسمى موضوعاً، والثاني: المحكوم به ويسمى محمولاً، والثالث: الدال على الرابط ويسمى رابطةً، ففي قولك: زيد هو قائم، "زيد" محكوم عليه وموضوع و"قائم" محكوم به ومحمول ولفظة "هو"[2] نسبة ورابطة، وقد تحذف الرابطة في اللفظ دون المراد فيقال: زيد قائم.

تسمية الدال باسم المدلول.١٢

(١) قال السيد المحقق قدس سره: إنّ القضية إن لم يوجد في شيء من طرفيها نسبة فهي حملية كقولك: "الإنسان حيوان"، وإن وجدت فإن كانت مما لا تصح أن تكون تامة بأن تكون نسبة تقييدية فهي أيضاً حملية كقولنا: "الحيوان الناطق جسم ضاحك"، وإن كانت مما تصح أن تكون تامة فإما أن توجد في أحد طرفيها فيكون القضية أيضاً حملية كقولك: "زيد أبوه قائم"، وإما أن توجد فيهما معاً فإما أن تكون ملحوظة اجمالاً فتكون أيضا حملية كقولك: "زيد قائم" ينافيه "زيد ليس بقائم" وإما أن تكون ملحوظة تفصيلاً فتكون القضية شرطية كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، فظهر أنّ أطراف الحملية إما مفردة بالفعل أو بالقوة فإنّ المشتمل على النسبة التقييدية مطلقا وهكذا المشتمل على النسبة الجزئية إذا كانت ملحوظة اجمالاً مما يمكن أن يوضع موضع مفرد؛ لأنّ دلالته إجمالية وأنّ أطراف الشرطية لا يمكن أن يوضع المفردات في مواضعها؛ إذ لا يمكن أن يستفاد من المفردات ملاحظة المحكوم عليه وبه والنسبة على التفصيل. (شرح المرقاة/١٠٥)

(٢) فيه دفع لما قيل: إنّ الرابطة في لغة العرب هي العلامات الإعرابية؛ إذ المفردات إذا ذكرت ساكنة الأواخر لم تدل

لتقدمه على الجزء الثاني رتبة.١٢

لتلوه وتأخره عن الجزء الأول رتبة.١٢

فصل: للشرطية أيضاً أجزاء ويسمى الجزء الأول منها مقدماً، والجزء الثاني منها تالياً، ففي قولك: "إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً"، قولك: "إن كانت الشمس طالعة" مقدم، وقولك: "كان النهار موجودا" تال، والرابطة هي الحكم بينهما(١).

فصل: وقد تقسم القضية(٢) باعتبار الموضوع، فالموضوع إن كان جزئيا(٣) وشخصا معينا سميت القضية شخصية ومخصوصة كقولك: "زيد قائم" وإن لم يكن جزئياً بل كان كلياً

على الإسناد فإن ذكرت مع إعرابها أفادت ذلك فيكون الإعراب دالا على الرابطة وإنّ الهيأة التركيبية موضوعة للربط بالوضع النوعي المعتبر في المشتقات والمركبات، وجه الدفع أنّ العلامات الإعرابية ليست بألفاظ حتى تكون رابطة بل دالة على الفاعلية والمفعولية وغيرهما، وإنما يفهم معنى الرابطة عند حذف الرابطة من تلك العلامات بطريق الالتزام؛ لأنّ تلك العلامات تدل على المعاني المعتورة التي لا تكون بدون الرابطة، وكذا الهيأة التركيبية ليست من قبيل الألفاظ كما لا يخفى. اعلم أنّه قال العلامة التفتازاني: إنّ المنطقيين لما لم يجدوا في كلام العرب لفظا دالا على الربط الغير الزماني نحو "است" في الفارسية و"إِستَن" في اليونانية استعاروا لهذا المعنى لفظة "هو" فهو في الأصل (أي اللغة) موضوع لمعنى اسمي كسائر الضمائر ثم نقل عنه إلى معنى غير مستقل بالمفهومية على سبيل الاستعارة. (شرح/١١٢)

(١) هذا بناء على مذهب أهل المنطق فإنهم ذهبوا إلى أنّ الحكم في الشرطية بين المقدم والتالي وأما أهل العربية فذهبوا إلى أنّ الحكم في الجزاء والشرط قيد للمسند في الجزاء بمنزلة الحال أو الظرف، والتحقيق ما أفاد بعض الأكابر قدس سره أنّا نعلم بالضرورة أنّ اللزوم بين الأشياء متحقق في نفس الأمر فإذا أريد الحكاية عن هذا اللزوم يعقد نسبة بين تحقق الملزوم واللازم ويحكى بها عن اللزوم وهذه النسبة مخالفة للنسبة الحملية وكذا المحكى عنهما فهما متخالفان وإنكاره مكابرة محضة فبان أنّ الحق ما ذهب إليه المنطقيون، وأنّ ما ذهب إليه أهل العربية إن لم يكن له تاويل فمردود. (شرح المرقاة/١١٤)

(٢) أي الحملية فإنّ هذه الأقسام بأسرها إنما تجري فيها، أما الشرطية فتجري فيها هذه الأقسام سوى الطبعية بأن يقال: الحكم في الشرطية إن كان على تقدير معين شخصي فشخصية وإلاّ فإن بينت كمية تقاديرها كلاً أو بعضاً فمحصورة وإلاّ فمهملة. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٦)

(٣) لم يقل: "علما" ليشمل "هذا عالم" و"أنا عالم" وأمثالهما؛ ولأنّ العلم لا يكون إلاّ لفظاً ظاهراً فلو قال: "علما" يفهم حصر القضية الشخصية في الملفوظة. (شرح المرقاة/١١٦)

لكون الحكم فيها على طبعية الموضوع وحقيقته.١٢

فهو على أنحاء؛ لأنها إن كان الحكم فيها على نفس الحقيقة[١] تسمى القضية طبعية نحو الإنسان نوع والحيوان جنس وإن كان على أفرادها[٢] فلا يخلو إما أن يكون كمية الأفراد فيها مبينا أو لم يكن، فإن بين كمية الأفراد تسمى القضية محصورة كقولك: كل إنسان

لحصر أفراد المحكوم عليها كلاً أو بعضاً، وتسمى مسورة أيضاً لاشتمالها على السور.١٢

حيوان وبعض الحيوان إنسان وإن لم يبين تسمى القضية مهملة نحو الإنسان في خسر[٣].

لإهمال كمية الأفراد.١٢

فصل: المحصورات أربع[٤]، إحداها: الموجبة الكلية كقولك كل إنسان حيوان، والثانية: الموجبة الجزئية نحو بعض الحيوان أسود، والثالثة: السالبة الكلية نحو لا شيء من الزنجي بأبيض، والرابعة: السالبة الجزئية نحو بعض الإنسان ليس بأسود.

فصل: الذي يبين به كمية الأفراد من الكلية والبعضية يسمى سوراً، وهو مأخوذ من سور البلد، وسور الموجبة الكلية "كل"[٥] و"لام الاستغراق"، وسور الموجبة الجزئية

بمعنى فصيل شهر.١٢

---

(١) المراد من نفس الحقيقة أعم من أن يكون من حيث هي هي أو من حيث العموم فيدخل المهملة القدمائية في الطبعية (وهي ما حكم فيها على نفس ماهية الموضوع لا بشرط شيء). (شرح المرقاة/١١٦)

(٢) هذا نص على أنّ الحكم في المحصورة على الأفراد بالذات وهو حق. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٦)

(٣) مهملة المتأخرين إذا كانت الألف واللام للعهد الذهني التي تكون مدخولها في حكم النكرة وإن كانت للاستغراق فكلية وإن كانت للجنس ويكون على الماهية بشرط لا شيء فمهملة قدمائية. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٦)

(٤) لأنّ الحكم فيها إما بالإيجاب أو بالسلب وعلى التقديرين إما على كل الأفراد أو على بعضها فإن حكم بالإيجاب على كل الأفراد فموجبة كلية وإن حكم بالإيجاب على بعضها فموجبة جزئية وإن حكم بالسلب على كلها فسالبة كلية وإن حكم بالسلب على بعضها فسالبة جزئية. (شرح المرقاة/١١٨)

(٥) اعلم أنّ لفظ "الكل" يطلق على معان أحدها: الكل الأفرادي وهو الذي يشمل كل فرد فرد كقولنا: "كل رمان مأكول" أي كل فرد من أفراده مأكول، وثانيها: الكل المجموعي وهو الذي بمعنى المجموع لشمول الأجزاء كقولنا: "كل الرمان مأكول" أي جميع أجزائه مأكول، وثالثها: بمعنى الكلي وهو مخفف الكلي كقولنا: كل الإنسان نوع أي الإنسان الكلي نوع، والمراد ههنا معناه الأول أي الكل الأفرادي. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٧)

"بعض" و"واحد" نحو بعض وواحد من الجسم جماد، وسور السالبة الكلية "لا شيء" و"لا واحد" نحو لا شيء من الغراب بأبيض ولا واحد من النار ببارد، ووقوع النكرة تحت النفي[١] نحو ما من ماء إلاّ وهو رطب، وسور السالبة الجزئية[٢] "ليس بعض" كقولك: ليس بعض الحيوان بحمار، و"بعض ليس" كما تقول" بعض الفواكه ليس بحلو، اعلم أنّ في كل لسان سوراً يخصها ففي الفارسية لفظ "ہر"[٣] سور الموجبة الكلية كقول الشاعر: بيت

---

(١) لأنّ نفي الفرد مبهم لا يكون إلاّ بانتفاء جميع الأفراد، وهذا من قبيل التعميم بعد التخصيص. (شرح المرقاة/١١٩) (لأنّ قوله: "لا شيء" و"لا واحد" قد وقع فيه النكرة تحت النفي أيضاً). (المرضاة حاشية المرقاة/٦٧)

(٢) اعلم أنهم قالوا: سور السالبة الجزئية "ليس كل" و"ليس بعض" و"بعض ليس"، والمصنف العلامة قدس سره ترك الأول؛ لأنه يدل على السلب الجزئي بالالتزام؛ إذ مفهومه الصريح رفع الإيجاب الكلي وهو يمكن برفع الإثبات عن كل واحد وبرفع الإثبات عن البعض، فرفع الإثبات عن البعض متحقق على كلا التقديرين فهو دال عليه بالالتزام، وإنما جعلوه سوراً للسلب الجزئي نظراً إلى أنّ السلب الجزئي لازم منه قطعاً، وأما "ليس بعض" و"بعض ليس" فهما يدلاّن على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة، وعلى سلب الحكم عن كل واحد بالالتزام، ضرورة أنّ رفع الإيجاب عن البعض لا يتحقق بدون رفع إثبات كل واحد، هذا هو الفرق بين الأول والأخيرين، وأما الفرق بين الأخيرين فهو أنّ "ليس بعض" قد يذكر للسلب الكلي إذا جعل حرف السلب رافعا للموجبة الجزئية ولا يذكر للإيجاب أصلاً؛ لأنّ شأن حرف السلب رفع ما بعده فيمتنع الإيجاب و"بعض ليس" لا يذكر للسلب الكلي لوضع البعض أولا وحرف السلب إذا توسط يقتضي رفع ما يتأخر عنه عما يتقدمه وهو البعض فلا يكون إلاّ سلبا عنه، وقد يذكر للإيجاب إذا جعل (السلب) جزءاً من مفهوم المحمول، كذا في "شرح المطالع"، واعلم أنّ السور قد يذكر في جانب المحمول فيسمى القضية منحرفة؛ لانحرافها عن وضعها الطبعي، فإنّ من حق السور أن يورد على الموضوع؛ ليظهر كلية أفراده وبعضيتها بخلاف المحمول فإنه مفهوم الشيء فلا يقبل الكلية والجزئية. (شرح المرقاة/١١٩، بالاختصار)

(٣) وكذلك لفظ "ہمہ" وللسلب الكلي لفظ"**ہیچ**" و"**برخی ہست**" للإيجاب الجزئي و"**برخی نیست**" للسلب الجزئي كذا في "شرح المطالع". (شرح المرقاة/١٢٠)

ہرآنکس کہ در بند حرص افتاد دہد خِرمن زندگانی بباد

فصل: قد جرت عادة الميزانيين أنهم يعبّرون عن الموضوع بـ"ج" وعن المحمول بـ"ب"[(١)]، فمتى أرادوا التعبير عن الموجبة الكلية يقولون: كل ج ب[(٢)]، ومقصودهم من ذلك الإيجاز ودفع توهم الانحصار[(٣)].

فصل: الحمل في اصطلاحهم اتحاد المتغائرين في المفهوم بحسب الوجود، ففي

الحيوان الناطق مع التشخص المخصوص.١٢

قولك: زيد كاتب وعمرو شاعر مفهوم زيد مغائر لمفهوم كاتب لكنهما موجودان بوجود

وهو ذات ثبت له وصف الكتابة.١٢

---

(١) قيل: إنما اختاروا هذين الحرفين؛ لأنّ أول حروف الهجاء وهو "الألف" لكونه ساكنا لا يتلفظ به فاختاروا "الباء" ولما كانت"التاء" و"الثاء" مشابهة للباء في الخط تركوهما وإلاّ لم يتميز الموضوع عن المحمول في الخط واختاروا "الجيم" لتميزه في الخط وعكسوا الترتيب؛ لئلا يتوهم أنّ المراد بهما أنفسهما. ولاختيار "ج" للموضوع و"باء" للمحمول من بين الحروف وجه لطيف، وهو أنّ في جانب الموضوع ثلاثة أشياء: ذات الموضوع والوصف العنواني وعقد الوضع وهو صدق الوصف العنواني على الذات، فناسب أن يعبروا عنه بـ"ج" الذي عدده ثلاثة وفي جانب المحمول شيئان: الوصف وصدقه على الذات، فناسب أن يعبروا عنه بـ"ب" الذي عدده إثنان. (شرح/١٢٠، المرضاة/٦٨)

(٢) قال الفاضل اللاهوري في حواشيه على "شرح الشمسية": الأشهر التلفظ بهما بسيطا كما يقتضيه الكتابة وهو الحق؛ لأنّ الاختصار حاصل به وأما التلفظ باسمهما أعني "الجيم" و"الباء" فهو تلفظ باسمين ثلاثيين يشاركهما سائر الأسماء الثلاثية فإنه إذا تلفظ باسمهما يفهم منهما الحرفان المخصوصان كما في قولنا: كل إنسان حيوان يفهم منه مدلول طرفيه فلا يكون التعبير دالاً على الشمول لجميع القضايا بخلاف ما إذا تلفظا بسيطين فإنه لا معنى لهما أصلاً فيعلم أنه يعبر بهما عن الموضوع والمحمول، وهذا هو مرضي المصنف العلامة قدس سره أيضاً حيث قال في "شرح ميزان المنطق": التلفظ بهما بسيطا أرجح وعليه قراءة علماء عصرنا. (شرح المرقاة/١٢٤) وقال رئيس المحققين مولانا محب الله البهاري: "الأشهر التلفظ بهما اسما مركبا"، وتفصيل المسئلة بما لا مزيد عليه في شرح شمس العلماء مولانا عبد الحق الخير آبادي "للمرقاة" و"شرح السلم" لمولانا حمد الله، و"حاشيته" لأستاذ المدققين مولانا أحمد حسن كانپوري قدس سرهم فلينظر ثمه. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٨)

(٣) لما كان قولهم: "كل إنسان حيوان" كثير الوقوع في تمثيل الموجبة الكلية يمكن أن يتوهم منه أنّ الموجبة الكلية ليس إلاّ هذا فلدفع هذا التوهم جردوها عن الخصوصيات وقالوا: كل ج ب. (المرضاة حاشية المرقاة/٦٨)

واحد وكذا مفهوم عمرو وشاعر متغائر وقد اتحدا في الوجود، ثم الحمل على قسمين: لأنه إن كان بواسطة "في" أو "ذو" أو الـ"لام" كما في قولك: زيد في الدار والمال لزيد وخالد ذو مال يسمى الحمل بالاشتقاق، وإن لم يكن كذلك بل يحمل شيء على شيء بلا واسطة هذه الوسائط يقال له: الحمل بالمواطاة، نحو: عمرو طبيب وبكر فصيح.

فصل: تقسيم آخر للحملية(١) موضوع الحملية إن كان موجوداً في الخارج وكان الحكم فيها باعتبار تحقق الموضوع ووجوده في الخارج كانت القضية خارجية، نحو: الإنسان كاتب (فإنّ ثبوت الكتابة للإنسان إنما هو بحسب وجوده في الخارج.١٢) وإن كان موجودا في الذهن وكان الحكم باعتبار خصوص وجوده في الذهن كانت ذهنية نحو الإنسان كلي (فإنّ كلية الإنسان إنما يعرض له في الذهن.١٢) وإن كان الحكم باعتبار تقرره في الواقع مع عزل النظر عن خصوصية ظرف الخارج أو الذهن سميت القضية حقيقية نحو الأربعة زوج والستة ضعف الثلاثة.

---

(١) هذا تقسيم للحملية باعتبار المحكى عنه، وتفصيله أنّ القضية الحملية على ثلاثة أقسام الأول الخارجية والثاني الذهنية والثالث الحقيقية؛ لأنّ الحكم في القضية الحملية الموجبة بثبوت المحمول للموضوع وفي الحملية السالبة بسلب المحمول عن الموضوع، فإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب الخارج وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب الخارج فالقضية خارجية كقولنا: "زيد كاتب وزيد ليس بكاتب" وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب الذهن وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب ظرف الذهن فالقضية ذهنية وإن كان الحكم في الموجبة بثبوت المحمول للموضوع بحسب مطلق نفس الأمر وفي السالبة بسلب المحمول عن الموضوع بحسب مطلق نفس الأمر فالقضية حقيقية كقولنا: الأربعة زوج والأربعة ليس بفرد، وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة على قسمين؛ لأنه إن كان الحكم باتحاد الموضوع والمحمول أو سلبه عنه بالفعل يسمى بتيةً، وإن كان الحكم باتحاد الموضوع والمحمول أو سلبه عنه على تقدير انطباق الوصف العنواني على الذات على تقدير وجودها فالقضية غير بتية، فأقسام القضايا ستة الأول: الخارجية البتية والثاني: الخارجية الغير البتية والثالث: الذهنية البتية والرابع: الذهنية الغير البتية والخامس: الحقيقة البتية والسادس: الحقيقية الغير البتية. (شرح المرقاة/١٢٨)

فصل: القضية الموجبة وكذا السالبة تنقسمان إلى معدولة وغير معدولة، فالمعدولة[(١)] ما يكون فيه حرف السلب جزءًا من الموضوع أو من المحمول أو كليهما، مثال الأول قولنا: اللاحي جماد، مثال الثاني: زيد لاعالم، مثال الثالث: اللاحي لاعالم، هذا في الإيجاب، وأما في السلب فمثال الأول: اللاحي ليس بعالم، ومثال الثاني: العالم ليس بلاحي ومثال الثالث: اللاحي ليس بلاجماد، وغير المعدولة بخلافها وتسمى غير المعدولة في الموجبة بالمحصلة[(٢)] وفي السالبة بالبسيطة.

فصل: وقد تذكر الجهة في القضية فتسمى موجهة ورباعية أيضاً[(٣)]، والموجهات خمسة عشر، ثمانية منها بسيطة[(٤)] وسبعة منها مركبة، أما البسائط فإحداها: الضرورية المطلقة[(٥)]،

---

(١) اعلم أنّ حرف السلب موضوع لرفع النسبة الإيجابية فإذا جعل جزءاً من أحد الطرفين أو منهما عدل عن معناه الأصلي فسميت القضية التي جعل حرف السلب جزءاً منها معدولة تسمية الكل باسم الجزء، فإن جعل جزء الموضوع فالقضية معدولة الموضوع وإن جعل جزءاً من المحمول فمعدولة المحمول وإن جعل جزءاً من الطرفين فمعدولة الطرفين والأمثلة ظاهرة من المتن. (شرح المرقاة/١٣٣)

(٢) أما تسمية الغير المعدولة في الموجبة بالمحصلة؛ فلتحصيل طرفيها بسبب عدم وقوع حرف السلب جزءاً لشيء من طرفيها وأما تسمية السالبة الغير المعدولة بالبسيطة فلعدم جزئية حرف السلب عن طرف منها كما في المعدولة. (شرح المرقاة/١٣٦)

(٣) اعلم أنّ كل نسبة بين الموضوع والمحمول لا يخلو في نفس الأمر إما أن يكون ضرورية التحقق فهي واجبة أو ضرورية العدم فهي ممتنعة أو لم تكن ضرورية التحقق واللاتحقق فهي ممكنة؛ فكل نسبة لا تخلو في نفس الأمر عن تلك الكيفيات الثلاث وتلك الكيفيات لها اعتباران اعتبار أنفسها مع قطع النظر عن حكاية الحاكي واعتبار تعلقها فهي بالاعتبار الأول تسمى مواداً وعناصر وبالاعتبار الثاني تسمى جهات، فالمادة هي تلك النسبة في نفس الأمر والجهة هي ما يفهم عند النظر في تلك القضية من نسبة محمولها إلى موضوعها سواء تلفظ بها أو لم يتلفظ والقضية التي اشتملت على الجهة تسمى موجهة لاشتمالها عليها ورباعية أيضاً لاشتمالها على أربعة أجزاء رابعها الجهة. (شرح المرقاة، ١٣٦)

(٤) إن كانت حقيقة الموجهة مشتملة على إيجاب وسلب فهي مركبة كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما، وإن كانت مشتملة على حكم إيجابي فقط أو سلبي فقط فبسيطة كقولنا كل إنسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة. (المرضاة حاشية المرقاة/٧١)

(٥) سميت هذه القضية ضرورية؛ لاشتمالها على الضرورة، ومطلقة؛ لأنّ الضرورة ليست مقيدة بقيد اللادوام. (المرضاة/٧١)

وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه[(١)] مادام ذات الموضوع موجودةً، كقولك: الإنسان حيوان بالضرورة والإنسان ليس بحجر بالضرورة،

مثال للضرورية الموجبة.١٢ مثال للضرورية السالبة.١٢

والثانية: الدائمة المطلقة[(٢)]، وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه كقولك: كل فلك متحرك بالدوام ولا شيء من الفلك بساكن بالدوام والثالثة: المشروطة العامة[(٣)]، وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه مادام ذات الموضوع موصوفاً بالوصف العنواني، والوصف العنواني[(٤)] عندهم ما عبر به عن الموضوع كقولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة مادام كاتباً ولا شيء من

---

(١) اعلم أنّ الإيجاب مقيد بالضرورة في الموجبة الضرورية وكذا السلب مقيد بقيد الضرورة في السالبة فلهذا ليست الضرورية السالبة نقيضا للضرورية الموجبة؛ لأنّ كلا منهما مقيد بقيد الضرورة والمقيد لا يكون نقيضا لمقيد آخر بل إنما يكون نقيض المقيد رفع المقيد ورفع الإيجاب الضروري يكون في الممكنة العامة السالبة فتكون نقيضا للضرورية الموجبة العامة، هكذا في باقي الموجهات، فافهم ولا تغفل. (المرضاة حاشية المرقاة/٧١)

(٢) والنسبة بينها وبين الضرورية أنّ الضرورية أخص منها مطلقا؛ لأنّ مفهوم الضرورة امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ومفهوم الدوام شمول النسبة في جميع الأوقات، ومتى كانت النسبة ممتنعة الانفكاك عن الموضوع كانت متحققة في جميع أوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت النسبة متحققة في جميع الأوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع؛ لجواز إمكان انفكاكها عن الموضوع وعدم وقوعه؛ لأنّ الممكن لا يجب أن يكون واقعا. واعلم أنّ النسبة بين المفردات إنما تكون بحسب الصدق والحمل وأما النسبة بين القضايا فهي باعتبار التحقق والوجود لا بحسب الصدق؛ لأنّ القضية لكونها مستقلة لا تحمل على قضية أخرى ولهذا يقال: إنّ النسبة بين الضرورية والدائمة عموم وخصوص مطلق يعني كلما تحققت الضرورية تحققت الدائمة من غير عكس كلي. (المرضاة حاشية المرقاة/٧١)

(٣) سميت مشروطة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني وعامة لعمومها عن المشروطة الخاصة الآتية. (المرضاة/٧١)

(٤) ذات الموضوع عبارة عن أفراده والوصف العنواني ما عبر به عن ذات الموضوع وهو قد يكون عن حقيقة الموضوع نحو كل إنسان حيوان وقد يكون جزءاً لحقيقته نحو كل حيوان جسم وقد يكون وصفا لها نحو كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا. (المرضاة حاشية المرقاة/٧١)

الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة مادام كاتباً، والرابعة: العرفية العامة، وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفاً بالوصف العنواني كقولنا: بالدوام كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا وبالدوام لا شيء من النائم بمستيقظ مادام نائما والخامسة: الوقتية المطلقة، وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه في وقت معين من أوقات الذات كما تقول: كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس ولا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع(١)، والسادسة: المنتشرة المطلقة، وهي التي حكم فيها بوجود ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه في وقت غير معين من أوقات الذات، نحو: كل حيوان متنفس بالضرورة وقتاً ما ولا شيء من الحجر بمتنفس بالضرورة وقتا ما، والسابعة: المطلقة العامة، وهي التي حكم فيها بوجود المحمول للموضوع أو سلبه عنه -أي في أحد الأزمنة الثلاثة- كقولك: كل إنسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل والثامنة: الممكنة العامة(٢)، وهي التي حكم فيها بسلب ضرورة الجانب المخالف كقولك: كل نار حارة بالإمكان العام ولا شيء من النار ببارد بالإمكان العام.

معناه سلب الحرارة عن النار ليس بضروري ١٢

---

(١) التربيع كون القمر في البرج الرابع من البرج الذي فيه الشمس فلا ينخسف القمر في هذا الوقت وإنما ينخسف عند حيلولة الأرض بينه وبين الشمس وهو وقت المقابلة وذلك بأن يقع ظل الأرض على وجه القمر فيظلم؛ لأنّ نور القمر ليس ذاتيا بل هو مستفاد من الشمس فجرم القمر كدر. (حاشية المرقاة/١٨)

(٢) واعلم أنّ الإمكان العام هو سلب ضرورة جانب المخالف والإمكان الخاص هو سلب ضرورة الطرفين. (حاشية/١٩)

وهي تحصيل بتقييد البسيطة باللادوام أو اللاضرورة.١٢

فصل في المركبات: المركبة قضية ركبت حقيقتها من إيجاب وسلب، والاعتبار[(١)] في تسميتها موجبة أو سالبة للجزء الأول، فإن كان الجزء الأول موجبا كقولك: بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما، سميت موجبة وإن كان الجزء الأول سالبا كقولنا: بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما سميت سالبة، ومن "المركبات" "المشروطة الخاصة" وهي المشروطة العامة[(٢)] مع قيد اللادوام بحسب الذات ومر مثالها إيجابا وسلبا ومنها "العرفية الخاصة" وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات[(٣)] كما تقول: دائما كل كاتب متحرك الأصابع مادام كاتبا لا دائما، ودائما لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتبا لا دائما، ومنها "الوجودية اللاضرورية" وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، كقولنا: كل إنسان كاتب بالفعل لا بالضرورة، في الإيجاب ولا شيء من الإنسان بكاتب بالفعل لا بالضرورة، في السلب ومنها "الوجودية اللادائمة"[(٤)] وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، كقولك:

---

(١) دفع لما يرد أنّ المركبة لما كانت حقيقتها مشتملة على الإيجاب والسلب كليهما، فإما أن تسمى موجبة أو سالبة وعلى كل تقدير يلزم الترجيح بلا مرجح، حاصل الدفع: أنّ الاعتبار للجزء الأول فإن كان الجزء الأول موجبا كانت المركبة موجبة وإن كان الجزء الأول سالبة كانت سالبة ولا يلزم الترجيح بلا مرجح؛ إذ تقدم الجزء الأول مرجح والأمر في الممكنة الخاصة ظاهر. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٣)

(٢) يعني أنّ المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي مشروطة خاصة ومعنى اللادوام الذاتي أنّ النسبة المذكورة في القضية ليست بدائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون إشارة إلى مطلقة عامة. (شرح المرقاة:١٤٧)

(٣) المشروطة والعرفية العامتان لا تقيدان باللادوام الوصفي وإلاّ يلزم اجتماع النقيضين؛ إذ العرفية العامة قد حكم فيها بالدوام الوصفي والمشروطة العامة وإن كان قد حكم فيها بالضرورة بحسب الوصف لكنها مستلزمة للدوام الوصفي. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٤)

(٤) وتسمى المطلقة الإسكندرية أيضاً؛ لأنّ أكثر أمثلة المعلم الأول للمطلقة في مادة اللادوام تحرزا عن فهم الدوام ففهم الإسكندر من هذه الأمثلة اللادوام. (شرح المرقاة/١٤٧)

في الإيجاب كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائما، وقولك: في السلب لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائما، ومنها "الوقتية" وهي الوقتية المطلقة إذا قيد باللادوام بحسب الذات، كقولنا: بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما، وبالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما، ومنها "المنتشرة" وهي المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام بحسب الذات، مثالها بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائما وبالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس وقتا ما لا دائما، ومنها "الممكنة الخاصة"[(١)] وهي التي حكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا[(٢)] كقولك: بالإمكان الخاص كل إنسان ضاحك وبالإمكان الخاص لا شيء من الإنسان بضاحك.

فصل: "اللادوام" إشارة إلى مطلقة عامة، و"اللاضرورة" إشارة إلى ممكنة عامة، فإذا قلت: كل إنسان متعجب بالفعل لا دائما (هذه القضية وجودية لا دائمة.١٢)، فكأنك قلت كل إنسان متعجب بالفعل ولا شيء من الإنسان بمتعجب بالفعل، وإذا قلت: كل حيوان ماش بالفعل لا بالضرورة (هذه القضية وجودية لا ضرورية.١٢)، فكأنك قلت: كل حيوان ماش بالفعل ولا شيء من الحيوان بماش بالإمكان.

باب الشرطيات

قد عرفت معنى الشرطية وهي التي تنحل إلى قضيتين (بحذف أدوات الاتصال والانفصال.١٢)[(٣)] والآن نهديك إلى أقسامها

---

(١) سميت ممكنة لاشتمالها على الممكنة العامة وخاصة لخصوصها عن الممكنة العامة، أو نقول: سميت هذه القضية ممكنة خاصة لاشتمالها على الإمكان الخاص وهو سلب ضرورة الطرفين. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٤)

(٢) ولا فرق فيها بالإيجاب والسلب إلاّ في اللفظ لا في المفهوم؛ لأنّ مفهوم الإيجاب والسلب فيها هو سلب ضرورة الطرفين. (شرح المرقاة/١٤٧)

(٣) معنى انحلال القضية هو إسقاط الحكم الرابطي عنها فالشرطية هي التي يكون طرفاها بعد الانحلال قضية بالقوة، ولا يرد النقض المشهور بأنّ قولنا: زيد كاتب يضاده زيد ليس بكاتب فطرفاها بعد حذف الرابط تبقى قضيتين؛ لأنّ كل

ونرشدك إلى أحكامها، فاعلم أيها الفطن اللبيب! والذكي الأريب! أنّ الشرطية قسمان، أحدهما: المتصلة، وثانيهما: المنفصلة، أما المتصلة[١] فهي التي حكم فيها بثبوت نسبة (أي نسبة التالي.١٢) على تقدير ثبوت نسبة أخرى (أي نسبة المقدم.١٢) في الإيجاب وبنفي نسبة على تقدير نفي نسبة أخرى في السلب كقولنا في الإيجاب: إن كان زيد إنسانا كان حيوانا[٢] وقولنا في السلب: ليس البتة إذا كان زيد إنسانا كان فرسا[٣]، ثم المتصلة صنفان[٤] إن كان ذلك الحكم لعلاقة بين المقدم والتالي سميت لزومية كما مر وإن كان ذلك الحكم بدون العلاقة سميت اتفاقية كقولك:

حملية مركبة من قضيتين يكون طرفاها بعد حذف الرابطة بينهما قضيتين بالفعل، وفي الشرطية على ما قرأنا يبقى الطرفان قضيتين بالقوة القريبة لا قضيتين بالفعل لأنّ حروف الشرط قد أبطلت خبريتهما وبعد الانحلال لا تعود الخبرية إلاّ بموجب فافهم.١٢ (حاشية المرقاة/٢٠)

(١) هذا التعريف يشمل قسمي المتصلة أعني اللزومية والاتفاقية؛ لأنّ ثبوت نسبة على تقدير ثبوت نسبة أخرى أعم من أن يكون لزوما أو اتفاقا. (شرح المرقاة/١٤٨)

(٢) هذا مثال للشرطية الموجبة التي كل جزء من جزئيها إيجابي، وقد يكون كل جزء سلبيا كقولنا: إن لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا، وقد يكون الجزء الأول إيجابيا والثاني سلبيا كقولنا: إن كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا، وقد يكون بالعكس كقولنا: إن لم تكن الشمس طالعة كان الليل موجودا. (المرضاة/٧٦)

(٣) مثال لكون كل من النسبتين إيجابيا وقد يكون كل منهما سلبيا كقولنا: ليس البتة إذا لم تكن الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا، وقد تكون النسبة الأولى إيجابية والثانية سلبية كقولنا: ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا، وقد يكون بالعكس كقولنا: ليس البتة كلما لم تكن الشمس طالعة كان النهار موجودا، والحاصل: أنّ المتصلة الموجبة قضية حكم فيها باتصال النسبتين وإن كان طرفاها سلبيين، والسالبة قضية حكم فيها بسلب اتصال النسبتين وإن كان طرفاها إيجابيين، فالاتصال معتبر في الموجبة وجودا وفي السالبة عدما فلذا صح تسمية السالبة متصلة. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٦)

(٤) بل المتصلة ثلاثة أصناف؛ لأنه إن كان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير أخرى لزوما فلزومية وإن كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير أخرى بالاتفاق فاتفاقية وإن كان الحكم فيها أعم من أن يكون لزوما أو اتفاقا فمطلقة. (شرح المرقاة/١٤٨)

إذا كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق والعلاقة في عرفهم[١] عبارة عن أحد الأمرين إما أن يكون أحدهما[٢] علة للآخر أو كلاهما[٣] معلولين لثالث وإما أن يكون بينهما علاقة التضايف والتضايف هو أن يكون تعقل أحدهما موقوفا على تعقل الآخر كالأبوة والبنوة فإذا قلت: إن كان زيد أبا لعمرو كان عمرو ابنا له يكون شرطية متصلة بين طرفيها علاقة التضايف وأما المنفصلة فهي التي حكم فيها بالتنافي بين شيئين في موجبة وبسلب التنافي بينهما في سالبة.

فصل: "الشرطية المنفصلة" على ثلاثة أضرب؛ لأنها إن حكم فيها بالتنافي أو بعدمه[٤] بين النسبتين في الصدق والكذب معا كانت المنفصلة حقيقية[٥] كما تقول: هذا العدد إما

---

(١) تفصيل المقام أنهم قالوا: التلازم بين الشيئين إنما يكون إذا كان أحدهما علة موجبة للآخر؛ فإنّ العلة لا ينسلخ عن المعلول وكذا المعلول لا ينسلخ عن العلة الموجبة، أو يكونا معلولي علة ثالثة، ولما أورد عليه النقض بالمتضايفين فإنهما ليسا معلولي علة ثالثة ولا أحدهما علة للآخر مع كونهما متلازمين، قال بعضهم: لا بد من المتلازمين من علاقة العلية أو التضايف وقد اختاره المصنف العلامة حيث قال: وإما أن يكون علاقة التضايف..إلخ. (شرح/١٤٩، بحذف)

(٢) مثاله قولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فطلوع الشمس علة لوجود النهار، وقولنا: إن كان النهار موجوداً فالشمس طالعة، فإنّ وجود النهار معلول لطلوع الشمس، فقول المصنف "أحدهما علة للآخر" أعم من أن يكون المقدم علة للتالي أو يكون التالي علة للمقدم. (حاشية مرقاة/٢٠)

(٣) أي يكون المقدم والتالي معلولين لثالث، مثاله قولنا: إن كان العالم مضيئا كان النهار موجودا؛ فوجود النهار وإضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس. (حاشية مرقاة/٢٠)

(٤) اعلم أنّ المنفصلة الحقيقية السالبة يحكم فيها بأنّ التنافي صدقا أو كذبا منتف، سواء وجد التنافي صدقا فقط كقولنا: "ليس البتة هذا الشيء إما أن يكون شجرا أو حجرا" أو كذبا فقط كقولنا: "ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء لا شجرا أو لا حجرا" أو لم يوجد التنافي أصلاً كقولنا: ليس البتة إما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين، وكذا السالبة من مانعة الجمع يحكم فيها بأنّ المنافاة صدقا فقط غير موجودة، والسالبة من مانعة الخلو يحكم فيها بأنّ المنافاة كذبا فقط منتفية، فتأمل. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٧)

(٥) لأنّ الانفصال في الحقيقة هو أن لا يجتمع الشيئان ولا يرتفعان وطرفا هذه المنفصلة كذلك. (حاشية مرقاة/٢١)

زوج أو فرد[١]، فلا يمكن اجتماع الزوجية والفردية في عدد معين ولا ارتفاعهما، وإن حكم بالتنافي أو بعدمه صدقاً فقد كانت مانعة الجمع[٢] كقولك: هذا الشيء إما شجر أو حجر فلا يمكن أن يكون شيء معين حجرا وشجرا معا ويمكن أن لا يكون شيئا منهما وإن حكم بالتنافي وسلبه كذبا فقط كانت مانعة الخلو كقول القائل: إما أن يكون زيد في البحر أولا يغرق، فارتفاعهما بأن لا يكون زيد في البحر ويغرق محال، وليس اجتماعهما محالا بأن يكون في البحر ولا يغرق.

فصل: المنفصلة بأقسامها الثلاثة قسمان[٣] عنادية واتفاقية والعنادية عبارة عن أن يكون فيه التنافي بين الجزئين لذاتهما[٤] والاتفاقية عبارة عن أن يكون فيه التنافي بمجرد الاتفاق[٥].

---

(١) لا بد في منفصلة أن يكون أحد الجزئين نقيضا للآخر أو مساويا له مثال الأول قولنا: هذا العدد إما زوج أو لازوج، ومثال الثاني قول المصنف: "هذا العدد إما زوج أو فرد" فإنّ قوله: "أو فرد" مساو لنقيض قوله: "هذا العدد إما زوج" أعني لا زوج، وكذا الجزء الأول مساو لنقيض الجزء الثاني أعني لافرد. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٧)

(٢) قال شمس العلماء مولانا عبد الحق الخير آبادي قدس سره: اعلم أنّ مانعة الجمع والخلو تطلقان على ثلاثة معان، أما مانعة الجمع فقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الصدق فقط أي بعدم التنافي في الكذب، وقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الصدق فقط أي لم يحكم فيها بالتنافي في الكذب، سواء حكم فيها بعدم التنافي فيه أو لم يحكم بشيء منهما، وكذا مانعة الخلو قد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الكذب فقط أي بعدم التنافي في الصدق وقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الكذب فقط أي لم يحكم فيها بالتنافي في الصدق سواء حكم بعدم التنافي فيه أو لم يحكم بشيء منهما، وقد تطلق على ما حكم فيها بالتنافي في الكذب مطلقا سواء حكم بالتنافي في الصدق أو بعدم التنافي فيه أو لم يحكم بشيء منهما، والمعنى الأول من كل منهما أخص من الأخيرين منهما والأخير من كل منهما أعم من الأولين والثاني منهما أعم من الأول وكل منهما بالمعنيين الأخيرين أعم من الحقيقة ومنهما بالمعنى الأول كما لا يخفى. (شرح المرقاة/١٥٥)

(٣) بل ثلاثة أقسام، ثالثها: المطلقة التي لم يقيد بشيء من العناد والاتفاق فأقسام المنفصلة تسعة، والشرطيات (بأسرها متصلات كانت أو منفصلات) إثنا عشر كما يظهر بالتأمل. (شرح مرقاة، ١٥٦)

(٤) بأن يكون مفهوم أحدهما منافيا لمفهوم الآخر من غير اختصاص بمادة ما كالتنافي بين الزوج والفرد فإنه لذاتهما لا لمجرد الاتفاق. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٨)

(٥) بأن لا يكون التنافي بين الجزئين بحسب المفهوم بل بحسب الاتفاق في مادة مخصوصة كالسواد والكتابة في الإنسان

فصل: اعلم[1] أنه كما ينقسم الحملية إلى الشخصية والمحصورة والمهملة كذلك
دفع لما يتوهم أنّ الشرطية تكون طبعية كالحملية وليس كذلك.١٢
الشرطية تنقسم إلى هذه الأقسام إلاّ أن القضية الطبعية لا تتصور هاهنا[2]، ثم التقادير في الشرطية بمنزلة الأفراد في الحملية فإن كان الحكم على تقدير معين ووضع خاص سميت الشرطية "شخصية" كقولنا: إن جئتني اليوم أكرمك، وإن كان الحكم على جميع تقادير المقدم سميت "كلية" نحو: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً، وإن كان الحكم على بعض التقادير كانت "جزئية" كما في قولنا: قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا، وإن ترك ذكر التقادير كلا وبعضا كانت مهملة نحو: إن كان زيد إنسانا كان حيوانا.

فصل في ذكر أسوار الشرطيات: سور الموجبة الكلية في المتصلة لفظ "متى" و"مهما" و"كلما"، وفي المنفصلة "دائما"، وسور السالبة الكلية في المتصلة والمنفصلة "ليس البتة"، وسور الموجبة الجزئية فيهما "قد يكون"، وسور السالبة الجزئية فيهما "قد لا يكون"، وبإدخال حرف السلب[3] على سور الإيجاب الكلي، ولفظة "لو" و"إن"[4] و"إذا" في الاتصال و"أو" في الانفصال تجئ في الإهمال.

الأسود الغير الكاتب؛ فإنّ قولنا: هذا الإنسان أسود أو كاتب منفصلة حقيقية اتفاقية وقولنا: هذا إما لا أسود أو كاتب منفصلة اتفاقية مانعة الجمع وقولنا: هذا إما أسود أو لا كاتب منفصلة اتفاقية مانعة الخلو. (المرضاة/٧٨)

(١) دفع لما يتوهم أنّ الانقسام إلى الشخصية والمحصورة وغيرهما مختص بالحمليات ولا حظ للشرطية من هذه الأقسام، حاصل الدفع ظاهر وصدره بقوله: "اعلم" الذي هو لبيان فائدة جديدة. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٨)

(٢) وذلك لأنّ الحملية الطبعية ما يحكم فيها على نفس طبيعة الموضوع مع قطع النظر عن الأفراد والحكم الشرطي لا يتصور بدون ملاحظة التقادير واعتبارها واجب فيها، وهي بمنزلة الأفراد في الحملية فلا يعقل أخذ طبيعة المحكوم عليه بدون اعتبار التقادير لتكون طبعيةً، وبالجملة ما يحكم عليه في الشرطية لا يمكن أن يؤخذ من حيث الإطلاق والعموم أو من حيث هي هي، فلا يتصور فيها الطبعية والمهملة القدمائية. (شرح المرقاة/١٥٦)

(٣) وهو "ليس" وسور الإيجاب الكلي كلما ومتى ومهما في المتصلة ودائما وأبدا في المنفصلة نحو ليس كلما أو متى أو مهما كانت الشمس طالعة فالليل موجود وليس دائما أو أبدا إما أن يكون العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين.

(٤) مثال المهملة في الاتصال قولنا: لو أو إن أو إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وفي الانفصال قولنا: العدد

لما كان كل من أطراف الشرطية قضية في ظاهر النظر وليس كذلك دفعه.١٢

فصل: طرفا الشرطية أعني المقدم والتالي لا حكم فيهما حين كونهما طرفين، وبعد التحليل يمكن أن يعتبر فيهما حكم، فطرفاها(١) إما شبيهتان بحمليّتين أو متصلتين أو منفصلتين أو مختلفتين وعليك باستخراج الأمثلة.

فصل: وإذ قد فرغنا عن بيان القضايا وذكر أقسامها الأولية والثانوية فحان لنا أن نذكر شيئا من أحكامها فنقول: من أحكامها التناقض والعكوس، فلنعقِد لبيانها فصولا ونذكر فيها أصولا.

فصل: التناقض هو اختلاف(٢) القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما كذب الأخرى أو بالعكس كقولنا: زيد قائم وزيد ليس بقائم، وشرطت لتحقق

إما أن يكون زوجا أو فردا، وقول النبي صلى الله عليه وسلم في المنافق: ((إذا حدث كذب)) متصلة مهملة فلا يرد أنّ المنافق قد يصدق؛ لأنّ المهملة يكون في قوة الجزئية. (المرضاة حاشية المرقاة/٧٩)

(١) اعلم أنّ أطراف الشرطيات ليست قضايا بالفعل كما عرفت مما سبق لكنها شبيهة بالحمليتين بحيث لو اعتبر الحكم فيها يكونان جملتين كقولنا: كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان، أو منفصلتين كقولنا: كلما كان دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما إما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما، أو متصلتين نحو إن كان كلما كان الشيء إنسانا فهو حيوان فكلما لم يكن حيوانا لم يكن إنسانا، أو مختلفتين بأن يكون إحداهما حملية والأخرى متصلة أو منفصلة أو إحداهما متصلة والأخرى منفصلة، فالأول كقولنا: إن كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والثاني إن كان هذا إما زوجا أو فردا فهو عدد، والثالث نحو إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فإما أن يكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجوداً. (شرح/١٥٨)

(٢) قوله: "اختلاف" جنس يشمل اختلاف القضايا واختلاف المفردات، كالنار والماء، واختلاف القضية والمفرد نحو عمرو قاعد وزيد، وقوله: "قضيتين" فصل يخرج اختلاف غير القضايا؛ لأنّ التناقض وإن كان واقعا في المفردات كما هو الصحيح لكن الكلام ههنا في القضايا فيكون "اللام" في قوله: "التناقض" للعهد الخارجي يعني التناقض المعهود عند المناطقة يقع في القضايا، وقوله: "بالإيجاب والسلب" يخرج الاختلاف الواقع بين الحملية والشرطية والمتصلة والمنفصلة وغير ذلك، وقوله: "بحيث يقتضي...إلخ" يخرج الاختلاف الذي لا يكون كذلك، نحو زيد ساكن وزيد

التناقض بين القضيتين المخصوصتين وحدات ثمانية[1] فلا يتحقق بدونها وحدة الموضوع وحدة المحمول وحدة المكان وحدة الزمان وحدة القوة والفعل وحدة الشرط وحدة الجزء والكل وحدة الإضافة، وقد اجتمعت في هذين البيتين:

در تناقض ہشت وحدت شرط دان   وحدت موضوع و محمول و مكان

وحدت شرط و اضافت جز و كل   قوّت و فعل است در آخر زمان

مثال لاختلاف الموضوع.١٢ مثال لاختلاف المحمول.١٢

فإذا اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو: زيد قائم وعمرو ليس بقائم، وزيد قاعد وزيد ليس

مثال لاختلاف المكان.١٢ مثال لاختلاف الزمان.١٢

بقائم، وزيد موجود أي في الدار وزيد ليس بموجود أي في السوق، وزيد نائم أي في الليل

مثال لاختلاف الشرط.١٢

وزيد ليس بنائم أي في النهار، وزيد متحرك الأصابع أي بشرط كونه كاتبا وزيد ليس

ليس بمتحرك؛ لأنّ السلب لم يقع على الإيجاب المعين، وقوله: "لذاته صدق إحداهما" يخرج الاختلاف المقتضي لكن لا لذاته بل بالواسطة أو بخصوص المادة كما في إيجاب قضية وسلب لازمها المادي، كقولنا: زيد إنسان وزيد ليس بناطق، فإنّ الاختلاف بينهما وإن كان يقتضي صدق إحداهما كذب الأخرى لكن لا لذاته بل لأجل أنّ قولنا: "زيد ليس بناطق" في قوة قولنا: "زيد ليس بإنسان" أو لأنّ قولنا: "زيد إنسان" في قوة قولنا: "زيد ناطق"، وكما في إيجاب قضية كلية موضوعها الأخص ومحمولها الأعم وسلب تلك الكلية، كقولنا كل إنسان حيوان ولا شيء من الإنسان بحيوان؛ فإنّ اقتضاء هذا الاختلاف؛ لصدق إحداهما وكذب الأخرى إنما هو بخصوص المادة وإلاّ لزم ذلك في كل كليتين مختلفتين بالإيجاب والسلب مع أنه ليس كذلك، فإنّ قولنا: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان كليتان كاذبتان. (المرضاة حاشية المرقاة/٨٠)

(١) قيل: ههنا شرط آخر أهملوه ويجب رعايته وإدراجه في جملة الشروط وهو وحدة الحمل؛ فإنّ قولنا الجزئي جزئي والجزئي ليس بجزئي يصدقان ويكذبان معا عند اختلاف الحملين؛ إذ مفهوم الجزئي يطلق على نفسه بالحمل الأولي ويكذب عن نفسه بالحمل الشائع بل يصدق نقيضه بهذا الحمل فيصدق النفي والإثبات جميعا عند اختلاف الحمل، وأجيب عنه بأنه بعد اعتبار الوحدات الثمانية لا حاجة إلى اعتبار وحدة الحمل؛ لأنه إذا اتحد الموضوع والمحمول من كل وجه اتحد الحمل لا محالة، والتحقيق أنّ المقصود بيان شرائط التناقض في القضايا المتعارفة التي حملها شائع صناعي ولذا لم يتعرضوا لوحدة الحمل. (شرح المرقاة ١٦١)

مثال لاختلاف القوة والفعل.١٢
بمتحرك الأصابع أي بشرط كونه غير كاتب، والخمر في الدن مسكر أي بالقوة والخمر
مثال لاختلاف الكل والجزء.١٢
ليس بمسكر في الدن أي بالفعل، والزنجي أسود أي كله والزنجي ليس بأسود أي جزؤه يعني أسنانه، وزيد أب أي لبكر وزيد ليس بأب أي لخالد وبعضهم اكتفوا بوحدتين أي وحدة الموضوع والمحمول لاندراج البواقي فيهما وبعضهم قنعوا(١) بوحدة النسبة فقط لأنّ وحدتها مستلزمة لجميع الوحدات.

شروع في شرائط التناقض في المحصورتين بعد ذكرها في تناقض المخصوصتين.١٢
فصل: لا بد في التناقض في المحصورتين من كون القضيتين مختلفتين في الكم –أعني الكلية والجزئية– فإذا كان إحداهما كلية تكون الأخرى جزئية؛ لأنّ الكليتين(٢) قد تكذبان، كما تقول: كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان، والجزئيتين قد تصدقان، كقولك: بعض الحيوان إنسان وبعض الحيوان ليس بإنسان، ويكون ذلك في كل مادة يكون الموضوع أعم فيها، ولا بد في تناقض القضايا الموجهة من الاختلاف في الجهة فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة ونقيض الدائمة المطلقةِ المطلقةُ العامة(٣)

---

(١) وهو مختار شارح المطالع حيث قال: يمكن رد جميع الوحدات إلى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية بحيث يكون السلب وارداً على النسبة الإيجابية التي ورد الإيجاب عليها، لأنه متى اختلف تلك الأمور اختلف النسبة الحكمية باختلاف الموضوع أنّ نسبة شيء إلى أحد المتغايرين غير نسبة إلى الآخر وباختلاف المحمول؛ إذ نسبة أحد المتغايرين إلى الشيء غير نسبة الآخر إليه، وباختلاف الزمان لأنّ نسبة أحد الشيئين إلى الآخر في زمان غير نسبة إليه في زمان آخر، وعلى هذا القياس في باقي الأمور. (شرح المرقاة/١٦٢، باختصار)

(٢) دليل لاشتراط الاختلاف في الكم لتناقض المحصورتين، حاصله: أنّ الكليتين قد تكذبان والجزئيتين قد تصدقان كما يظهر من أمثلة المصنف مع أنّ المتناقضين لا بد فيهما من الاختلاف بحيث يقتضي صدق أحدهما كذب الآخر فلا بد من أن يكونا مختلفين في الكلية والجزئية. (المرضاة حاشية المرقاة/٨٢)

(٣) "المطلقة العامة" ليست نقيضا صريحا للدائمة بل نقيضها الصريح هو رفعها وسلب الدوام عن جانب يساوقه فعلية الجانب المقابل. (شرح المرقاة/١٦٣)

ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة[(١)] ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة[(٢)]، وهذا في البسائط الموجهة، ونقائض المركبات منها مفهوم مردد[(٣)] بين نقيضي بسائطها والتفصيل يطلب من مطولات الفن.

---

(١) وهي التي حكم فيها بسلب الضرورة الوصفية، وهذه قضية بسيطة لم تعتبر في القضايا البسيطة المشهورة واحتيج إليها في نقيض بعض البسائط المشهورة كما نص عليه السيد المحقق قدس سره ونسبتها إلى المشروطة كنسبة الممكنة إلى الضرورية فكما أنّ الضرورة بحسب الذات وسلبها متناقضان كذلك الضرورة بحسب الوصف وسلبها متناقضان. (شرح المرقاة/١٦٣، باختصار)

(٢) وهي التي حكم فيها بالثبوت أو بالسلب بالفعل في بعض أوقات وصف الموضوع ونسبة العرفية العامة إلى الحينية المطلقة كنسبة الدائمة إلى المطلقة العامة. (شرح المرقاة/١٦٤)

(٣) لا ريب أنّ القضية المركبة مركبة من جزئين؛ لأنها عبارة عن مجموع قضيتين مخالفتين في الإيجاب والسلب فرفعها رفع أحد الجزئين على سبيل منع الخلو ضرورة أنّ نقيض كل شيء رفعه، فنقيض المركبة رفع ذلك المجموع سواء كان برفع أحدهما لا على التعيين أو برفع المجموع لكن الكليات من المركبات لما لم تكن متفاوتة تحليلا وتركيبا فرفع أحد جزئيها مساوق لرفع المجموع، فطريق أخذ نقيضها أن يحلل إلى بسيطها ويؤخذ نقيض كل منهما ويتركب منفصلة مانعة الخلو ضرورة أنّ رفع المجموع إن كان برفع جزئيها فيتحقق نقيضاهما وإن كان برفع جزء يتحقق نقيض هذا الجزء فيتحقق أحد جزئي الانفصال وهو مساوق لرفع المجموع فيكون نقيضا له، (مثلاً قولنا: كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل لا بالضرورة وجودية لا ضرورية، مركبة من مطلقة عامة موجبة كلية صريحا وممكنة عامة سالبة كلية التزاما، ونقيض الأول: "بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع دائما" سالبة جزئية دائمة ونقيض الثاني: "بعض الكاتب متحرك الأصابع بالضرورة" ضرورية مطلقة موجبة جزئية، فإذا ردّدنا بين هذين النقيضين يحصل قولنا: إما بعض الكاتب ليس بمتحرك الأصابع دائما وإما بعض الكاتب متحرك الأصابع بالضرورة منفصلة مانعة الخلو. [المرضاة حاشية المرقاة/٨٣]) وأما الجزئية فإنها تتفاوت عند التحليل والتركيب فإنّ موضوع الإيجاب والسلب فيها عند التركيب واحد، وأما عند التحليل فيجوز أن يكون موضوع أحدهما غير موضوع الآخر، فلا يكفي في أخذ نقيضيها المفهوم المردد بين نقيضي الجزئين لجواز كذب المركبة (الجزئية) مع كذب نقيض جزئيها إذا كان المحمول ثابتا لبعض أفراد الموضوع دائما ومسلوبا عن الأفراد الباقية دائما فيكون المركبة الجزئية كاذبا لكذب اللادوام ويكون كل نقيض من جزئيها أيضاً كاذبا، أما الموجبة الكلية فلدوام سلب المحمول عن البعض، وأما السالبة الكلية فلدوام إيجاب المحمول للبعض، فإذا قلنا: "بعض الإنسان حيوان لا دائما" يكذب المركبة الجزئية ويكذب أيضاً قولنا: "كل حيوان إنسان دائما" أو "لا شيء

لما فرغ عن بيان نقائض الحمليات شرع في بيان نقائض الشرطيات.١٢ أي الاتصال والانفصال.١٢

فصل: ويشترط[١] في أخذ نقائض الشرطيات الاتفاق في الجنس والنوع والمخالفة في الكيف فنقيض المتصلة اللزومية الموجبة سالبة متصلة لزومية ونقيض المنفصلة العنادية الموجبة سالبة منفصلة عنادية وهكذا فإذا قلت دائما كلما كان "آ" "ب" فـ"ج" "د" كان نقيضه ليس كلما كان "آ" "ب" فـ"ج" "د" وإذا قلت دائما إما أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فنقيضه ليس دائما إما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا.

أي اللزوم والعناد والاتفاق.١٢ متصلة لزومية موجبة كلية.١٢ متصلة لزومية سالبة جزئية؛ لأنّ "ليس كلما" من أسوار السلب الجزئي.١٢ منفصلة عنادية موجبة كلية.١٢ منفصلة عنادية سالبة جزئية.١٢

فصل: العكس المستوي ويقال له: العكس المستقيم أيضاً، وهو عبارة عن جعل الجزء الأول من القضية ثانياً والجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف، فالسالبة الكلية تنعكس كنفسها، كقولك: لا شيء من الإنسان بحجر ينعكس إلى قولك: لا شيء من الحجر بإنسان، بدليل الخلف[٢] تقريره أنه لو لم يصدق لا شيء من الحجر بإنسان عند صدق قولنا: لا

الإيجاب والسلب.١٢

من الحيوان بإنسان دائما"، فالطريق في أخذ نقيضها أن يردد بين نقيضي محمولي الجزئين بالنسبة إلى كل فرد من أفراد الموضوع؛ فيكون النقيض في قولنا: "بعض الحيوان إنسان لا دائما" كل فرد من أفراد الحيوان إما إنسان دائما أو ليس بإنسان دائما، وهي حملية مردّدة المحمول؛ لانتساب محمولها إلى كل واحد واحد من أفراد الموضوع إيجابا وسلبا وبجهتي نقيض جزئي المركبة الجزئية. (شرح المرقاة/١٦٤،١٦٥)

(١) هذا إذا أريد النقيض الصريح وأما إذا أريد أعم منه ومن اللازم المساوي فلا يشترط أصلاً؛ لأنك قد عرفت آنفا أنّ نقيض الحملية المركبة منفصلة مانعة الخلو والتناقض من الطرفين فيكون تلك الحملية نقيضا لمانعة الخلو أيضاً. (شرح/١٦٥)

(٢) وهو مطلقا عبارة عن إثبات المطلوب بإبطال نقيضه، وفي هذا المقام عبارة عن ضم نقيض العكس مع الأصل لينتج المحال وهو سلب الشيء عن نفسه، مثلاً متى صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بحجر" وجب أن يصدق لا شيء من الحجر بإنسان ولا يصدق نقيضه وهو قولنا: "بعض الحجر إنسان" فنجعله لإيجابه صغرى وأصل القضية لكليتها كبرى، ونقول: بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر وهو محال فصدق النقيض مع الأصل محال؛ لأنه مستلزم للمحال والمستلزم للمحال محال، فيجب صدق الأصل معه وهو المطلوب، وما قيل: إنه يجوز أن يكون كل من الطرفين صادقا ويكون منشأ المحال هو المجموع، ساقط؛ لأنّ هذا الاحتمال لا ينافي المطلوب وهو امتناع صدق النقيض مع الأصل ولزوم العكس له. (شرح المرقاة/١٦٦)

شيء من الإنسان بحجر لصدق نقيضه، أعني قولنا: بعض الحجر إنسان فنضمنه مع الأصل ونقول: بعض الحجر إنسان ولا شيء من الإنسان بحجر ينتج بعض الحجر ليس بحجر فيلزم سلب الشيء عن نفسه وذلك محال.

والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما لجواز عموم الموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية مثلا يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان وليس يصدق بعض الإنسان ليس بحيوان، والموجبة الكلية[١] تنعكس إلى موجبة جزئية فقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان ولا ينعكس إلى موجبة كلية؛ لأنه يجوز أن يكون المحمول أو التالي عاما كما في مثالنا، فلا يصدق كل حيوان إنسان، وههنا شك[٢] تقريره أنّ قولنا: كل شيخ كان شابا موجبة كلية صادقة مع أن عكسه بعض الشاب كان شيخا ليس بصادق وأجيب عنه بأن عكسه ليس ما ذكرت بل عكسه[٣] بعض من كان شابا شيخ، وقد يجاب بوجه

---

(١) اعلم أنّ الموجبة كلية كانت أو جزئية تنعكس إلى موجبة جزئية بدليل الخلف وهو أن يضم نقيض العكس إلى الأصل ينتج سلب الشيء عن نفسه مثلا متى صدق كل ج أو بعضه ب فلا بد أن يصدق بعض ب ج وإلاّ لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج، فنجعله كبرى وأصل القضية صغرى فينتج بعض ج ليس ج. (شرح المرقاة/١٦٧، ملخصا)

(٢) إيراد على انعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية، حاصله أنّ هذا الانعكاس غير لازم؛ إذ صدق العكس لازم لصدق الأصل مع أنّ قولنا: "كل شيخ كان شابا" صادق، وعكسه: "بعض الشاب كان شيخا" كاذب. (المرضاة/٨٥)

(٣) فيه نظر ظاهر؛ فإن كان رابطة وهي لعدم استقلالها لا تصح للمحمولية ولا لوقوعها جزء من المحمول فالمحمول هو الشاب فقط ففي العكس لا بد أن يكون موضوعا، وأما الوجه الآخر من الجواب فهو وإن كان مختار بعض أهل التحقيق لكنه فاسد جدا؛ لما أفاد بعض الأعلام قدس سره أنّ الأصل مطلقة وقتية وهي لا تنعكس إلى مطلقة وقتية، فالصواب أن يقال: إنّ هذه القضية حكم فيها بثبوت المحمول ثبوتا موقتا بزمان الماضي فهي مطلقة وقتية إن لم يعتبر فيها الضرورة ووقتية مطلقة إن اعتبرت وهما تنعكسان مطلقة عامة فعكسها بعض الشاب شيخ بالفعل وهي صادقة لا محالة؛ لأنّ بعض ما يصدق عليه الشاب في أحد الأزمنة أعني الماضي شيخ في أحد الأزمنة اعني المستقبل. فافهم (شرح المرقاة/١٦٧)

آخر وهو أنّ حفظ النسبة ليس بضروري في العكس فعكسه بعض الشاب يكون شيخا وهو صادق لا محالة، والموجبة الجزئية تنعكس إلى موجبة جزئية كقولنا: بعض الحيوان إنسان ينعكس إلى قولنا: بعض الإنسان حيوان، وقد يورد على انعكاس الموجبة الجزئية كنفسها إيراد وهو أنّ بعض الوتد في الحائط صادق وعكسه أعني بعض الحائط في الوتد غير صادق والجواب أنا لا نسلم أنّ عكس هذه القضية ما قلت من بعض الحائط في الوتد بل عكسه(١) بعض ما في الحائط وتد ولا مرية في صدقه وباقي مباحث العكوس من عكس الموجهات والشرطيات فمذكور في المطولات.

فصل: عكس النقيض هو جعل نقيض الجزء الأول من القضية ثانياً ونقيض الجزء الثاني أولاً مع بقاء الصدق والكيف(٢)، هذا أسلوب المتقدمين(٣) فتنعكس الموجبة الكلية بهذا العكس كنفسها، كقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس إلى قولنا: كل لاحيوان لاإنسان

وعند المتأخرين ينعكس إلى قولنا: لا شيء من اللاحيوان بإنسان.١٢

والموجبة الجزئية لا تنعكس بهذا العكس لأنّ قولنا: بعض الحيوان لا إنسان صادق وعكسه أعني: بعض الإنسان لاحيوان، كاذب، والسالبة الكلية تنعكس إلى سالبة جزئية،

وعلى طريق المتأخرين ليس بعض الإنسان بحيوان.١٢

---

(١) لأنّ العكس المستوي عبارة عن جعل الموضوع محمولا وبالعكس كما عرفت والحائط جزء المحمول لا كله؛ إذ كله في الأصل في الحائط فيكون عكسها "بعض ما في الحائط وتد"، قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات": بعض المحمول لا يكون محمولا وبعض الموضوع لا يكون موضوعا واشتراط حفظ الكيفية واجب في العكس اصطلاحا. (شرح المرقاة/١٦٨)

(٢) وإن كان فرضيا؛ إذ لو اشترطنا كون الصدق واقعيا لا يشمل التعريف عكوس القضايا الكاذبة، ثم اعلم أنّ بقاء الكذب ليس شرطا في هذا العكس أيضا؛ لأنّ قولنا: "لا شيء من الحيوان بإنسان" كاذب وعكسه "بعض اللاإنسان ليس بلا حيوان" صادق. (المرضاة حاشية المرقاة/٨٧)

(٣) وعند المتأخرين عكس النقيض عبارة عن جعل نقيض الثاني أولا وعين الأول ثانيا مع بقاء الصدق ومخالفة الكيف، فقولنا: كل إنسان حيوان ينعكس عندهم إلى قولنا: لا شيء من اللاحيوان بإنسان. (المرضاة حاشية المرقاة/٨٧)

وعلى طريق المتأخرين بعض اللافرس إنسان.١٢

تقول: لا شيء من الإنسان بفرس وتقول: في عكسه بهذا العكس بعض اللافرس ليس بلاإنسان، ولا تقول: لا شيء من اللافرس بلاإنسان لصدق نقيضه أعني بعض اللافرس لاإنسان كالجدار والسالبة الجزئية تنعكس إلى سالبة جزئية كقولك: بعض الحيوان ليس

وعند المتأخرين تنعكس إلى قولك: بعض اللاإنسان حيوان.١٢

بإنسان تنعكس إلى قولك: بعض اللاإنسان ليس بلاحيوان كالفرس، وعكوس الموجهات(١) مذكورة في الكتب الطوال وهاهنا قد تم مباحث القضايا وأحكامها.

فصل: وإذ قد فرغنا عن مباحث القضايا والعكوس التي كانت من مبادي الحجة فحري بنا أن نتكلم في **مباحث الحجة**، فنقول: الحجة(٢) على ثلاثة أقسام(٣) أحدها: القياس وثانيها: الاستقراء، وثالثها: التمثيل، فلنبين هذه الثلاثة في ثلاثة فصول.

---

(١) اعلم أنّ حكم الموجبات كلية كانت أو جزئية في عكس النقيض مثل حكم السوالب في العكس المستوي فالموجبات الكلية تنعكس بعكس النقيض إلى نفسها فالدائمتان تنعكسان كنفسهما وأما العامتان عرفية عامة والخاصتان عرفية خاصة مقيدة باللادوام في البعض ولا عكس للبواقي ومن الموجبات الجزئية لا تنعكس إلاّ الخاصتان فإنهما تنعكسان عرفية خاصة وحكم السوالب في عكس النقيض حكم الموجبات في المستوي فمن السوالب كلية كانت أو جزئية تنعكس الدائمتان والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية لا دائمة والوجوديتان والوقتيتان والمطلقة العامة مطلقة عامة والممكنتان ممكنة عامة. (شرح المرقاة/١٧٣)

(٢) هي في اللغة بمعنى الغلبة، وفي اصطلاح أهل المنطق هي المعلومات التصديقية الموصلة بالنظر والفكر إلى المجهولات التصديقية ولما كانت تلك المعلومات سببا للغلبة على الخصم في الأكثر سميت حجة تسمية السبب باسم المسبب، وما قال صاحب الشرح الفارسي: "ولهذا ايں تسميه از قبيل تسميه مسبب باسم سبب باشد" ليس بشيء. (المرضاة/٨٨)

(٣) لأنّ الاحتجاج إما بالكلي على الجزئي أو بالجزئي على الكلي أو بالجزئي على الجزئي فالأول القياس والثاني الاستقراء والثالث التمثيل، ويمكن أن يقال: الحجة إما أن يكون مشتملاً على المطلوب أو مستلزماً له وهو القياس، أو كانت بحيث يشتمل عليها المطلوب فهو الاستقراء، أو كانت الحجة والمطلوب يشتمل عليها ثالث فهو التمثيل. (شرح المرقاة/١٧٣)

فصل في القياس: وهو قول مؤلف من قضايا يلزم عنها قول آخر بعد تسليم تلك

وإن كانت كاذبة في الواقع فيشمل الحد القياس الكاذب المقدمات.١٢ — لاشتماله على أداة الاستثناء عند المناطقة وهو الظن.١٢

القضايا فإن كان النتيجة أو نقيضها مذكورا فيه[1] يسمى استثنائيا، كقولنا: إن كان زيد

بصورتها ومادتها.١٢

إنسانا كان حيوانا لكنه إنسان ينتج فهو حيوان وإن كان زيد حمارا كان ناهقا لكنه ليس بناهق ينتج أنه ليس بحمار وإن لم تكن النتيجة ونقيضها مذكورا يسمى اقترانيا كقولك: زيد إنسان وكل إنسان حيوان ينتج زيد حيوان.

لاقتران حدوده وهي موضوع المطلوب ومحموله والحد الأوسط من غير فاصلة أداة الاستثناء.١٢

فصل في القياس الاقتراني: وهو قسمان حملي وشرطي وموضوع النتيجة في

وقد يكون الموضوع أعم نحو بعض الحيوان إنسان لكنه قليل.١٢

القياس الحملي يسمى أصغر لكونه أقل أفراداً في الأغلب، ومحموله يسمى أكبر لكونه

وإن كان أخص في بعض الأوقات.١٢ — لتقدمه على المطلوب.١٢

أكثر أفراداً غالباً، والقضية التي جعلت جزء قياس يسمى مقدمة، والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى صغرى والتي فيها الأكبر كبرى والجزء الذي تكرر بينهما يسمى حدا

لتوسطه بين طرفي المطلوب.١٢ — لدلالته على المطلوب.١٢

أوسط[2] واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة الحاصلة من كيفية وضع

بأن يكون الأوسط موضوعاً لهما أو محمولاً لهما أو موضوعاً للأصغر ومحمولاً للأكبر أو بالعكس.١٢

الأوسط عند الأصغر والأكبر يسمى شكلا والأشكال أربعة، وجه الضبط أن يقال: الحد

أي وجه حصر الأشكال.١٢

الأوسط إما محمول الصغرى وموضوع الكبرى كما في قولنا: العالم متغير وكل متغير حادث ينتج العالم حادث فهو الشكل الأول وإن كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني كما تقول: كل إنسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان فالنتيجة لا شيء من الإنسان بحجر وإن كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث نحو: كل إنسان حيوان وبعض الإنسان

---

(١) المراد بالذكر الذكر بالفعل؛ لأنّ الذكر بالقوة من لوازم القياس المطلق ضرورة أنّ الكبرى الكلية مشتملة على النتيجة بالقوة. (شرح المرقاة/١٧٦)

(٢) لأنه بمنزلة الدلالة؛ إذ فعله التوسط بين الطالب والمطلوب أي الأصغر والأكبر، ومن المعلوم أنه لا يتصور اجتماع الطالب والمطلوب بدون الواسطة وعندما حصل اجتماعهما تسقط الواسطة ولهذا يسقط الحد الأوسط من النتيجة. (المرضاة/٨٩)

كاتب ينتج بعض الحيوان كاتب وإن كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو قولنا: كل إنسان حيوان وبعض الكاتب إنسان ينتج بعض الحيوان كاتب.

فصل: وأشرف الأشكال من الأربعة الشكل الأول ولذلك كان إنتاجه بينا بديهيا(١) يسبق الذهن فيه إلى النتيجة سبقا طبعيا من دون حاجة إلى فكر وتأمل وله شرائط وضروب **وأما الشرائط** فاثنان أحدهما إيجاب(٢) الصغرى وثانيهما كلية الكبرى(٣) فإن يفقدا معا أو يفقد أحدهما لا يلزم النتيجة كما يظهر عند التأمل، وأما الضروب فأربعة لأنّ الاحتمالات

---

(١) ههنا إشكال مشهور وهو أنّ الاستدلال بالشكل الأول دوريٌّ فضلا عن أن يكون بينا؛ لأنّ العلم بالنتيجة موقوف على العلم بكلية الكبرى والعلم بكلية الكبرى إنما يحصل إذا علم ثبوت الحكم أي الأكبر لكل واحد من أفراد الأوسط التي من جملتها الأصغر فالعلم بالكبرى موقوف على النتيجة والعلم بها موقوف على العلم بالكبرى، والجواب أنّ الحكم في الكبرى على جميع ما يندرج في الأوسط اجمالا فهذا الحكم الإجمالي يتوقف عليه العلم بالنتيجة التي حكم فيها على الأصغر تفصيلاً ولا يتوقف هذا الحكم على هذا العلم بل صدق هذا الحكم في نفس الأمر يتوقف على صدق النتيجة فالتفصيل موقوف على الإجمال فلا دور. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٠)

(٢) يعني يشترط في الشكل الأول بحسب الكيفية أن يكون صغراه موجبة؛ إذ بإيجابه يعرف دخول الأصغر في الأوسط وأما على تقدير كون الصغرى سالبة فلم يصل الحكم من الأوسط إلى الأصغر فلم يندرج تحته، وأيضاً الأوسط ليس أوسط باعتبار ذاته بل باعتبار نسبته إلى الحدين وفي الكبرى إنما نسبته إلى ما صدق عليه من أفراده بالإيجاب ولو كانت الصغرى سالبة كانت نسبته إلى الأصغر سلبا فلم يتكرر الأوسط حقيقة فيلزم عدم تحققه؛ لأنه عبارة عن الأمر المتكرر. (شرح المرقاة/١٧٨)

(٣) يعني يشترط في الشكل الأول بحسب الكمية أن تكون كبراه كلية؛ ليلزم اندراج الأصغر تحت الأوسط إذ على تقدير كون الكبرى جزئية يحتمل أن يكون الأفراد التي حكم عليها بالأكبر مغايرة للأصغر لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط، ولولاه لما علم أنّ الجزئي الذي وقع عليه الحكم من الأوسط هل هو الأصغر أم لا؟ فإنّ كلا الأمرين محتمل كما أنّ الحكم بالإنسان الأكبر على بعض الحيوان الأوسط يقع على الناطق الأصغر ولا يقع على الناهق الأصغر وهما داخلان فيه، فإذا قلت: كل ناطق حيوان وبعض الحيوان إنسان فالحق بعض الناطق إنسان وإذا قلت: كل ناهق حيوان وبعض الحيوان إنسان فالحق لا شيء من الناهق بإنسان. (شرح المرقاة/١٧٨، بحذف)

في كل شكل ستة عشر لأن الصغرى أربعة والكبرى أيضا أربعة أعني الموجبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الكلية والجزئية، والأربعة في الأربعة ستة عشر، وأسقط شرائط الأول إثني عشر وهو الصغرى السالبة الكلية مع الكبريات الأربع والصغرى السالبة الجزئية مع تلك الأربع وهذه ثمانية والكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية مع الصغرى الموجبة الجزئية والكلية وهذه أربعة فبقي أربعة ضروب منتجة، الضرب الأول: مركب من موجبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج موجبة كلية نحو: كل ج ب، وكل ب د ينتج كل ج د، والضرب الثاني: مؤلف من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة كلية نحو كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الإنسان بحجر، والضرب الثالث: ملتئم من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى والنتيجة موجبة جزئية نحو بعض الحيوان فرس وكل فرس صهال ينتج بعض الحيوان صهال، والضرب الرابع: مزدوج[(١)] من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا: بعض الحيوان ناطق ولا شيء من الناطق بناهق فالنتيجة بعض الحيوان ليس بناهق.

هذا قطعة من الكلام لإيقاظ المتعلمين من الغفلة.١٢ — أي المحصورات الأربع.١٢

تنبيه: إنتاج الموجبة الكلية من خواص الشكل الأول كما أنّ الإنتاج للتنائج الأربع أيضاً

أي وقوع الموجبة الكلية نتيجة.١٢

من خصائصه والصغرى الممكنة[(٢)] غير منتجة في هذا الشكل، فقد وضح بما ذكرنا أنه

أي بحسب الإيجاب والسلب.١٢ — بأن لا تكون ممكنة.١٢

بد في هذا الشكل كيفاً إيجاب الصغرى وكماً كلية الكبرى وجهةً فعلية الصغرى.

بحسب الكلية والجزئية.١٢

---

(١) لم تنقلب الواو ألفاً مع تحركها وانفتاح ما قبلها لفقدان شرط انقلاب وهو أن لا يكون الافتعال بمعنى التفاعل كما في "علم الصيغة" وغيره، وههنا الازدواج افتعال بمعنى التفاعل؛ لأنّ الاجتماع يكون من الجانبين. (المرضاة/٩٢)

(٢) اعلم أنّ نسبة المحمول إلى الموضوع قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية ونسبة الوصف العنواني إلى ذات الموضوع لا تكون إلا إيجابية، ثم نسبة المحمول إلى الموضوع تتصف بجهات مختلفة كالإمكان والفعلية والضرورة وغير

فصل: ويشترط في إنتاج الشكل الثاني بحسب الكيف -أي الإيجاب والسلب- اختلاف المقدمتين فإن كانت الصغرى موجبة كانت الكبرى سالبة وبالعكس وبحسب الكم -أي الكلية والجزئية- كلية الكبرى وإلاّ يلزم الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج أي صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة ومع سلبها أخرى ونتيجة هذا الشكل لا يكون إلاّ سالبة[1] وضروبه الناتجة أيضا أربعة.

أي اختلاف النتيجة.١٢

أحدها: من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا: كل "ج" "ب" ولا شيء من "ا" "ب" فلا شيء من "ج" "ا"، والدليل[2] على هذا الإنتاج عكس الكبرى، فإنك إذا

ذلك، ونسبة الوصف العنواني إلى ذات الموضوع لا تتصف إلاّ بجهة واحدة هذا بالاتفاق بين أبي نصر الفارابي وأبي علي سينا لكن اختلف في تعيين تلك الجهة، فذهب الفارابي إلى أنها الإمكان وذهب الشيخ إلى أنها الفعلية، وهو الصحيح الموافق للعرف واللغة، وبعد هذا نقول: إنّ الصغرى الممكنة غير منتجة في هذا الشكل؛ لأنّ الكبرى قد حكم فيها أنّ نسبة الأكبر ثابتة لما ثبت له الأوسط بالفعل فإذا كانت الصغرى فعلية يدخل الأصغر تحت الأوسط ويثبت له الحكم ويحصل النتيجة بخلاف ما إذا كانت الصغرى ممكنة فيكون الأصغر مما يمكن ثبوت الأوسط له والفعلية غير لازمة للإمكان فلا يندرج الأصغر تحت أفراد الأوسط المحكوم عليها فلا يحصل النتيجة، مثلا إذا فرضنا أنّ مركوب زيد فرس دائما فيمكن أن يكون الحمار مركوبه مع أنه لم يركب عليه قط ولا يركب قطعاً وعلى هذا قولنا: "كل حمار مركوب زيد بالإمكان" (صغرى) و"كل مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة" (كبرى) صادق والنتيجة "كل حمار فرس بالإمكان" كاذب؛ لأنّ معنى الكبرى أنّ مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة والحمار ليس مركوبه بالفعل بل بالإمكان فكيف يحكم عليه بالفرس. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٢، بتصرف)

(١) لأنّ محمولا واحدا إذا كان ثابتا لموضوع غير ثابت لموضوع آخر وجب أن يكون هذا الموضوع مسلوبا عن ذلك الموضوع وإلاّ لكان الشيء الواحد ثابتا لشيء وغير ثابت له. (شرح المرقاة:١٨٢)

(٢) هذا إنما يجري في الضرب الأول والثالث؛ فإنّ كبراهما سالبة كلية وهي تنعكس كنفسها فيصلح لكبروية الشكل الأول ولا يجري في الثاني والرابع فإنّ كبراهما موجبة كلية وهي تنعكس إلى موجبة جزئية فيصلح لكبروية الشكل الأول. (شرح المرقاة/١٨٢)

عكست الكبرى صار لا شيء من "ب" "ا" وبانضمامه إلى الصغرى انتظم الشكل الأول وينتج النتيجة المطلوبة.

الضرب الثاني: من موجبة كلية كبرى وسالبة كلية صغرى كقولنا: لا شيء من "ج" "ب" وكل "ا" "ب" ينتج لا شيء من "ج" "ا"، والدليل[1] على الإنتاج عكس الصغرى (فيصير الأوسط موضوعاً فيها.١٢) وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة (فيحصل الشكل الأول.١٢).

الضرب الثالث: من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولك: بعض "ج" "ب"، ولا شي من "ا" "ب"، فليس بعض "ج" "ا".

الضرب الرابع: من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية، تقول: بعض "ج" ليس "ب" وكل "ا" "ب" فبعض "ج" ليس "ا".

فصل: شرط إنتاج الشكل الثالث كون الصغرى موجبة[2] وكون إحدى المقدمتين كلية فضروبه الناتجة ستة أحدها: "كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا" (مركب من موجبتين كليتين.١٢)، وثانيها: "كل ب ج ولا (من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى.١٢)

---

(١) هذا إنما يجري في الثاني فقط؛ فإنّ صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها فتصلح لكبروية الشكل الأول فيحصل بعكس الترتيب شكل أول سالبة كلية منعكسة إلى المطلوب ولا يجري في الثلاثة الباقية؛ لأنّ الأول والثالث ينعكس صغراهما جزئية وهي لا تنعكس، وعلى تقدير الانعكاس إنما تنعكس جزئية فلا تصلح لكبروية الشكل الأول، اعلم أنّ الخلف وهو أن يجعل نقيض النتيجة لإيجابه صغرى وكبرى الأصل لكليتها كبرى لينتظم قياس من الشكل الأول وينتج نقيض الصغرى جارٍ في الجميع. (شرح المرقاة/١٨٢)

(٢) لأنّ الحكم في كبراه سواء كان إيجابا أو سلبا على ما هو أوسط بالفعل كما مر (في بيان شرائط الشكل الأول) فلو لم يتحد الأصغر مع الأوسط بالفعل بأن لا يتحد أصلاً ويكون الصغرى سالبة أو يتحد لكن لا بالفعل ويكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الأوسط بالفعل إلى الأصغر، فقد ظهر بهذا التقرير أنّ كون الصغرى فعلية شرط لإنتاج الشكل الثالث بحسب الجهة. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٤)

من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى.١٢
شيء من ب ا فبعض ج ليس ا"، وثالثها: "بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا"، ورابعها:
من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى.١٢
"بعض ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا"، وخامسها: "كل ب ج وبعض ب ا
من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى.١٢
فبعض ج ا"، وسادسها: "كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج ليس ا".

من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى.١٢

أي نفعها.١٢
فصل: وشرائط إنتاج الشكل الرابع[1] مع كثرتها وقلة جدواها مذكورة في المبسوطات فلا علينا لو ترك ذكرها وكذا شرائط سائر الأشكال بحسب الجهة لا يتحمل أمثال رسالتي هذه لبيانها.

فائدة: ولعلك علمت مما ألقينا عليك أن النتيجة[2] في القياس تتبع أدون المقدمتين في
أي الإيجاب والسلب.١٢
الكيف والكم، والأدون في الكيف هو السلب وفي الكم هو الجزئية فالقياس المركب من
أي الكلية والجزئية.١٢
موجبة وسالبة ينتج سالبة والمركب من كلية وجزئية إنما ينتج جزئية وأما المركب من
كما في الشكل الثالث.١٢
الكليتين فربما ينتج كلية وقد ينتج جزئية.

فصل في الاقترانيات من الشرطيات: وحالها في انعقاد الأشكال الأربعة والضروب المنتجة والشرائط المعتبرة كحال الاقترانيات من الحمليات سواء بسواء مثال

---

(١) اعلم أنّ للرابع شرطين على سبيل البدلية الأول إيجاب الصغرى والكبرى مع كلية الصغرى والثاني اختلافهما في الكيف مع كلية إحداهما وضروبه الناتجة ثمانية. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٥)

(٢) اعلم أنّ المنطقيين ذهبوا إلى أنّ النتيجة تتبع أخس المقدمتين في الكمية والكيفية والجهة جميعا يعني إذا وقع في إحدى المقدمتين حكم جزئي أو سلبي أو غير ضروري كانت النتيجة كذلك، وقد حقق الشيخ في "الإشارات" أنه ليس كذلك مطلقا بل هي تابعة في الكمية للصغرى وفي الكيفية والجهة للكبرى إلاّ في موضعين أحدهما أن يكون الصغرى ممكنة والكبرى غير ضرورية فإنّ النتيجة تكون في الفعل والقوة تابعة للصغري لا للكبرى، الثاني أن يكون الصغرى موجبة ضرورية والكبرى مطلقة عرفية فإنها إن كانت عامة أنتجت كالصغرى موجبة ضرورية وإن كانت خاصة لم يكن الاقتران قياسا؛ لتناقض المقدمتين. (شرح المرقاة:١٨٤)

الشكل الأول في المتصلة كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان جسما (صغرى.١٢) (كبرى.١٢) ينتج كلما كان زيد إنسانا كان جسما، مثال الشكل الثاني كلما كان زيد إنسانا كان (صغرى.١٢) حيوانا وليس البتة إذا كان حجرا كان حيوانا (كبرى.١٢) ينتج ليس البتة إن كان زيد إنسانا كان حجرا مثال الثالث منها (أي من الأقيسة الاقترانية الاتصالية.١٢) كلما كان زيد إنسانا كان حيوانا (صغرى.١٢) وكلما كان زيد إنسانا كان كاتبا (كبرى.١٢) ينتج قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان كاتبا.

وأما الاقتراني الشرطي المؤلف من المنفصلات (أي المحضة.١٢)[1] مثاله من الشكل الأول: دائماً إما (صغرى.١٢) كل ا ب أو كل ج د، ودائماً إما كل د ه أو كل د ز (كبرى.١٢)، ينتج دائما إما كل ا ب أو كل ج ه أو كل د ز، وأما الاقتراني الشرطي المركب من حملية ومتصلة (هذا قسم ثالث للقياس الاقتراني الشرطي.١٢) فكقولنا: كلما كان ب ج فكل ج ا وكل ا ء، ينتج كلما كان ب ج فكل ج ا، وعلى هذا القياس باقي التركيبات.

فصل في القياس الاستثنائي: وهو مركب من مقدمتين[2] أي قضيتين إحداهما شرطية والأخرى حملية ويتخلل بينهما (أي لتخلل كلمة الاستثناء بين مقدمتيه.١٢) كلمة الاستثناء أعني إلا وأخواتها ومن ثم يسمى

---

(١) هذا قسم ثان من أقسام القياس الاقتراني الشرطي وهو على ثلاثة أقسام، الأول: أن يشترك المقدمان في جزء تام، والثاني: أن يشتركا في جزء غير تام، والثالث: أن يكون المشترك جزءاً تاما لأحدهما وغير تام للآخر والمطبوع من هذا القسم هو القسم الثاني ولهذا اختاره المصنف في التمثيل؛ لأنّ ههنا محمول تالي الصغرى وموضوع مقدم الكبرى، وبهذا الاعتبار صار المثال المذكور في المتن من الشكل الأول. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٦)

(٢) اعلم أنّ القياس الاستثنائي يتركب من مقدمتين إحداهما شرطية متصلة أو منفصلة وثانيتهما دالة على الوضع أو الرفع وهي إحدى جزئي تلك الشرطية أو نقيضه حملية أو شرطية باعتبار تركب الشرطية من حمليتين أو شرطيتين أو حملية وشرطية، وشرط إنتاجه أمور: الأول كلية الشرطية المستعملة فيه، متصلة كانت أو منفصلة، وإلاّ لجاز كون وضع اللزوم والعناد مغايراً لوضع الاستثناء فلم يلزم من وضع أحد جزئيها ورفعه وضع الآخر أو رفعه، الثاني كون الشرطية لزومية أو عنادية؛ لأنّ الاتفاقية غير منتجة، كما هو مشروح في "شرح المطالع" وغيره، الثالث كون تلك

استثنائيا فإن كانت الشرطية متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء[1]
لأنّ التالي لازم للمقدم ويلزم من وجود الملزوم وجود اللازم.١٢
نقيض التالي ينتج رفع المقدم[2] كما تقول: كلما كانت الشمس طالعة كان النهار
لأنّ عدم اللازم يلزم عدم الملزوم.١٢ استثناء نقيض المقدم.١٢ نقيض التالي.١٢
موجودا لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج فالشمس
استثناء عين المقدم.١٢ عين التالي.١٢
ليست بطالعة وإن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحدهما ينتج نقيض الآخر وبالعكس وفي مانعة الجمع ينتج القسم الأول دون الثاني وفي مانعة الخلو القسم الثاني دون الأول وهاهنا قد انتهت مباحث القياس بالقول المجمل والتفصيل موكول إلى الكتب الطوال والآن نذكر طرفا من لواحق القياس.

الشرطية موجبة لكون السلب عقيما فإنه لو لم يكن بين أمرين اتصال أو انفصال لم يلزم من وجود أحدهما أو نقيضه وجود الآخر أو نقيضه. (شرح المرقاة/١٨٦بحذف)

(١) اعلم أنّ الاستثناء على أربعة أوجه وضع المقدم ووضع التالي ورفع المقدم ورفع التالي، أما الأول فمنتج والثاني غير منتج وأما الرابع أي رفع التالي فينتج رفع المقدم؛ لأنّ التالي لازم وعند انتفاء اللازم يجب انتفاء الملزوم؛ لأنّ الملزوم لو تحقق مع انتفاء اللازم لم يبق اللزوم بينهما كقولنا: إن كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة، أما الثالث أعني رفع المقدم فلا ينتج رفع التالي؛ لجواز كونه أعم ولا يلزم ارتفاع الأعم من ارتفاع الأخص؛ إذ يجوز أن يتحقق في أخص آخر كقولنا: إن كان زيد إنسانا كان حيوانا لكنه ليس بإنسان، فلا يلزم أن لا يكون حيوانا. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٧)

(٢) أي استثناء عين المقدم ينتج عين التالي وإلاّ لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل اللزوم، وكذلك استثناء نقيض التالي ينتج رفع المقدم وإلاّ لزم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل اللزوم، وباستثناء عين التالي لا يكون النتيجة عين المقدم وكذا باستثناء نقيض المقدم لا يكون النتيجة نقيض التالي؛ لجواز أن يكون التالي أعم من المقدم. (حاشية المرقاة/٢٩) والتحقيق ما أفاد بعض الأعلام: أنا إنما ندعي أنّ الاستثناء إنما ينتج صادقة إذا كان مقدمتاه صادقتين وإنّ ارتفاع اللازم في الواقع مستلزم لارتفاع الملزوم فيه فتجويز استحالة اللازم يرجع إلى منع صدق الاستثناء فيكون غير صحيح. (شرح المرقاة/١٨٧)

فصل: الاستقراء هو الحكم على كلي بتتبع أكثر الجزئيات[1] كقولنا: كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ لأنا استقرينا أي تتبعنا الإنسان والفرس والبغال والبعير والحمير والطيور والسباع فوجدنا كلها كذلك فحكمنا بعد تتبع هذه الجزئيات المستقراة أنّ كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ والاستقراء لا يفيد اليقين وإنما يحصل به الظن الغالب لجواز أن لايكون جميع أفراد هذا الكلي بهذه الحالة كما يقال: إنّ التمساح ليس على هذه الصفة بل يحرك فكه الأعلى.

جزء۱۲.

فصل: التمثيل هو إثبات حكم في جزئي[2] لوجوده في جزئي آخر لمعنى جامع مشترك بينهما كقولنا: العالَم مؤلّف فهو حادث كالبيت، ولهم في إثبات أنّ الأمر المشترك علة للحكم المذكور طرق عديدة مذكورة في علم الأصول، والعمدة فيها طريقان أحدهما: الدوران[3] عند المتأخرين والقدماء كانوا يسمونها بالطرد والعكس وهو أن يدور الحكم

(١) الحقّ أنّ الاستقراء على نحوين، الأول: تتبع الجزئيات بحيث لا يشذ عنها شيء وهو يفيد اليقين ويسمى قياسا مقسما، والثاني: تتبع أكثر الجزئيات وهو يفيد الظن ولا يجب ادعاء الحصر في هذا الاستقراء، فتأمل. (شرح المرقاة/١٨٨)

(٢) اعلم أنّ التمثيل يسمى في عرف الفقهاء قياسا ويسمون المقيس عليه أصلا والمقيس فرعا والمعنى الجامع المشترك علة، والمتكلمون يسمونه استدلالا بالشاهد على الغائب فالفرع غائب والأصل شاهد، ففي قولهم: السماء حادث لأنه متشكل كالبيت، والبيت شاهد والسماء غائب والمتشكل معنى جامع والحادث حكم، ولا بد في التمثيل من هذه الأربعة، والفقهاء لا يخالفونهم إلاّ في الاصطلاحات، وليعلم أنّ حاصل التمثيل أنه قد وجدت علة الحكم في الفرع وكلما وجدت وجد فيلزم وجوب الحكم قطعاً لو سلم مقدماته، غاية الأمر أنّ مقدماته لو كانت ظنية كان ظنيا كما في القياس الخطابي. فافهم (شرح المرقاة/١٨٨)

(٣) احتج بعضهم على علية الوصف بدوران الحكم معه أي ترتبه عليه وجوداً ويسمى بالطرد وبعضهم بدورانه معه وجوداً وعدماً ويسمى الطرد والعكس كالتحريم مع السكر، فإنّ الخمر تحرم إذا كانت مسكرةً وتزول حرمتها إذا زال إسكارها بصيرورتها خلاً. (شرح المرقاة/١٨٨ بتغير)

مع المعنى المشترك وجودا وعدما أي إذا وجد المعنى وجد الحكم وإذا انتفى المعنى انتفى الحكم، فالدوران دليل على كون المدار أعني المعنى علة للدائر(١) أي الحكم، والطريق الثاني السَّبْر والتقسيم(٢) وهو أنهم يعدون أوصاف الأصل ثم يثبتون أنّ ما وراء المعنى المشترك غير صالح لاقتضاء الحكم، وذلك لوجود تلك الأوصاف في محل آخر مع تخلف الحكم عنه(٣) مثلا في المثال المذكور يقولون: إنّ علة حدوث البيت إما الإمكان أو الوجود أو الجوهرية أو الجسمية أو التأليف ولا شيء من المذكورات غير التأليف بصالح لكونه علة للحدوث وإلاّ لكان(٤) كل ممكن وكل جوهر وكل موجود وكل

---

(١) فيه ما قيل: إنّ مجرد الدوران لا يصلح آية لكون المدار علة للدائر بل لا بد من صلاحية المدار للتاثير والعلية، والوجود عند الوجود والعدم عند العدم لا يدل على العلية لجواز أن يكون ذلك بطريق الاتفاق أو تلازم تعاكس. (شرح/١٨٨)

(٢) في "القاموس" السبر امتحان غور الجروح وغيره، والمراد ههنا امتحان أوصاف الأصل أي أيها تصلح لعلية الحكم وأيها لا تصلح لها، فالتقسيم عد أوصاف الأصل تفصيلاً والسبر امتحانها لصلاحية علية الحكم. (المرضاة/٩٩)

(٣) اعلم أنّ هذين الوجهين –أي الدوران، والسبر والتقسيم– ضعيفان، أما الدوران فلأنّ الجزء الأخير من العلة التامة والشرط المساوي مداران للمعلول مع أنه ليس بعلة، وأما السبر والتقسيم فلأنّ حصر العلة في الأوصاف المذكورة ممنوع؛ لأنّ التقسيم ليس مردّداً بين النفي والإثبات، فجاز أن يكون العلة غير ما ذكرت، ثم بعد تسليم صحة الحصر لا نسلم أنّ المشترك إذا كان علة في الأصل يلزم أن يكون علة في الفرع؛ لجواز أن يكون خصوصية الأصل شرطاً للعلية أو خصوصية الفرع مانعة عنها. (المرضاة حاشية المرقاة/٩٩)

(٤) أي وإن كان غير التأليف صالحاً لعلة الحدوث فهو إما الوجود فينبغي أن يكون كل موجود من الواجب تعالى والجواهر المجردة والأجسام الفلكية حادثاً؛ إذ قد وجد في جميعها الوجود والتالي باطل؛ إذ ليس شيء من الأشياء المذكورة حادثاً عند الفلاسفة، أو الإمكان والجوهرية فيلزم أن تكون الجواهر المجردة والأجسام الفلكية حادثة؛ إذ قد وجد فيهما الإمكان والجوهرية، أو الجسمية فيلزم أن يكون الأجسام الفلكية حادثة مع أنه ليس كذلك عند الفلاسفة. (المرضاة حاشية المرقاة/١٠٠)

جسم حادثا مع أنّ الواجب تعالى والجواهر المجردة والأجسام الأثيريّة ليست كذلك[(١)].

فصل: ومن الأقيسة المركبة[(٢)] قياس يسمى قياس الخلف[(٣)] ومرجعه إلى قياسين أحدهما: اقتراني شرطي مركب من المتصلتين وثانيهما: استثنائي إحدى مقدمتيه لزومية أعني نتيجة القياس الأول والمقدمة الأخرى مما استثني فيه نقيض التالي، تقريره أن يقال: المدعى ثابت؛ لأنه لو لم يثبت المدعى يثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المدعى ثبت المحال، وهذا أول القياسين ثم نجعل النتيجة المذكورة صغرى ونقول: لو لم يثبت المدعى ثبت المحال ونضم إليه كبرى استثنائيا ونقول: لكن المحال ليس بثابت فبالضرورة ثبت المدعى وإلاّ لزم ارتفاع النقيضين، وإن اشتهيت فهم هذا المعنى في مثال جزئي تقول: كل إنسان حيوان صادق لأنه لو لم يصدق لصدق بعض الإنسان ليس بحيوان وكلما صدق بعض الإنسان ليس بحيوان لزم المحال، ينتج: كلما لم يصدق المدعى لزم المحال لكن المحال ليس بثابت فعدم ثبوت المدعى ليس بثابت فالمدعى ثابت.

صغرى القياس الأول شرطية متصلة.١٢ كبرى القياس الأول شرطية متصلة.١٢ هذا هو المدعى.١٢ صغرى القياس الثاني شرطية متصلة.١٢ كبرى القياس الثاني.١٢ هذا هو الدعوى موجبة كلية.١٢ أي المدعى وهو كل إنسان حيوان.١٢ نقيضه وهو بعض الإنسان...إلخ.١٢ هذا كبرى القياس الأول متصلة.١٢ وهو سلب الذاتي عن الذات.١٢

---

(١) قوله: "الجواهر المجردة" وهي موجودة ممكنة وأمور جوهرية، وقوله: "الأجسام الأثيرية" أي الفلكية، وقوله: "ليست كذلك" أي ليست بحادثة وقد وجد فيها الوجود والإمكان والجسمية، وهذا عند الفلاسفة وأما عند المتكلمين فجميع ما سوى الله تعالى وصفاته حادث. (المرضاة حاشية المرقاة/١٠٠، بتغير)

(٢) قد عرفت مما سبق أنّ القياس المنتج للمطلوب لا يكون مركبا إلاّ من مقدمتين لا أزيد ولا أنقص لكن قد يحتاج في حصول المطلوب إلى كسب قياس آخر كك حتى ينتهي الكسب إلى المقدمات البديهية فيكون هناك قياسات مرتبة محصلة للقياس المنتج للمطلوب ويسمى قياسا مركبا. (شرح المرقاة/١٨٩)

(٣) واعلم أنه قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات" في وجه تسمية هذا القياس بالخلف: إنّ الخلف (بضم الخاء) اسم للشيء الردي والمحال ولذلك سمي القياس به (يعني يثبت المطلوب فيه بإثبات استحالة نقيضه فسمي بالخُلف) وهذا التفسير أشبه مما يقال: إنه إنما سمي به؛ لأنه يأتي المطلوب من خلفه أي من ورائه الذي هو نقيضه (هذا على تقدير كون الخلف بفتح الخاء). (شرح المرقاة/١٨٩)

فصل: ينبغي أن يعلم أنّ كل قياس لا بد له من صورة ومادة[١] أما الصورة فهي الهيئة

يعني قد سبق بيان الصورة إجمالاً.١٢

الحاصلة من ترتيب المقدمات ووضع بعضها عند بعض وقد عرفت الأشكال الأربعة المنتجة وعلمت شرائطها في الإنتاج، بقي أمر المادة، والقدماء حتى الشيخ الرئيس (ابن سينا.١٢) كانوا أشد اهتماما في تفصيل مواد الأقيسة وتوضيحها وأكثر اعتناء (توجها.١٢) عن البحث في بسطها وتنقيحها وذلك لأنّ معرفة هذا أتم فائدة وأشمل عائدة (منفعة.١٢) لطالبي الصناعة[٢] لكن المتأخرين قد طولوا الكلام في بيان صورة الأقيسة وبسطوا فيها غاية البسط، سيما في أقيسة الشرطيات المتصلة والمنفصلة مع قلة جدوى (أي فائدة.١٢) هذه المباحث ورفضوا أمر المادة[٣] واقتصروا في بيانها على بيان حدود الصناعات الخمس، ولا أدري أيّ أمر دعاهم إلى ذلك وأي باعث أغراهم هنالك[٤] ولا بد للفطن اللبيب أن يهتم في هذه المباحث الجليلة الشان الباهرة البرهان

---

(١) اعلم أنّ الداخل في حقيقة الشيء على نحوين إما أن يحصل بسببه الشيء بالقوة فهو المادة مثلاً الصغرى والكبرى مع قطع النظر عن الهيئة المخصوصة العارضة لها، هما القياس بالقوة فإذا رتبنا المقدمات يحصل القياس بالفعل، أو يحصل به بالفعل فهو الصورة. (المرضاة حاشية المرقاة/١٠١، بحذف)

(٢) وذلك لأنّ مطلوبهم إنما هي العصمة عن الخطاء في الفكر وهو إنما يتم بطلب المادة المناسبة للمطلوب وتاليف الهيئاة الموصلة إليه، والخطاء قد يقع في تاليف الهيئاة وهو الأقل، والعاصم عن هذا الخطاء قوانين الصورة، وكثيرا ما يقع الخطاء في طلب المادة المناسبة؛ لأنه ربما يظن الكاذب صادقا وغير المناسب مناسبا، والعاصم عن هذا الخطاء قوانين المادة أعني مبحث الصناعات الخمس المشتمل على تحصيل مبادي الجدل والبرهان وسائر الحجج وتميز بعضها عن بعض، فلا بد لطالبي الصناعة من البحث عن مواد الأقيسة على وجه البسط والتفصيل ليعصموا عن الخطاء في الفكر على أتم وجه. (شرح المرقاة/١٨٩)

(٣) اعلم أنّ بعضهم حذفوا ذكر البعض من الصناعات الخمس رأساً كالجدل والخطابة والشعر وأوردوا البعض تبركاً كالبرهان والمغالطة، وبعضهم اقتصروا في بيانها على حدود الصناعات الخمس. (شرح المرقاة/١٩٠)

(٤) لعل الباعث لهم على ذلك أنهم توهموا أنّ الحاجة إلى المنطق ليس إلاّ في تاليف الهيئاة؛ إذ الخطاء إنما يقع في الترتيب ويستنبط هذا المعنى من كلام المحقق الطوسي في "شرح الإشارات". (شرح المرقاة/١٩٠بحذف)

غاية الاهتمام ويطلب ذلك المطلب العظيم والمقصد الفخيم من كتب القدماء المهرة وزبر الأقدمين السحرة، فعليك أيها الولد العزيز![(١)] أن تسمع نصيحتي ولا تنس وصيتي وإنما ألقي عليك نبذا مما يتعلق بهذه الصناعات متوكلا على كافي المهمات فاستمع أنّ القياس باعتبار المادة ينقسم إلى أقسام خمسة[(٢)]، ويقال لها: "الصناعات الخمس" أحدها البرهاني، والثاني الجدلي، والثالث الخطابي، والرابع الشعري، والخامس السفسطي.

مقدار. ١٢

فصل في البرهان وما يتعلق به: اعلم أنّ البرهان قياس مؤلف من اليقينيات[(٣)]، بديهيةً كانت أو نظريةً منتهية إليها، وليس الأمر كما زعم[(٤)] أنّ البرهان إنما يتألف من البديهيات فحسب ثم البديهيات ستة[(٥)].

أي إلى البديهيات وإلاّ لزم الدور أو التسلسل. ١٢

---

(١) خطاب من المصنف العلامة لولده وفلذة كبده، المعلم الرابع للمنطق، شهيد الحرية، مولانا فضل حق الخير آبادي، ويمكن أن يكون خطاباً لكل متعلم على سبيل الشفقة والعناية بحيث يشمل العلامة الخير آبادي. (المرضاة/١٠٢)

(٢) وجه الضبط في هذه الأقسام على ما أفاده الذي أضاءت بأنوار فيوضه الأنوار، وجرت أنهارُ علومه في الأقطار، مقدام المتفلسفين، إمام المتكلمين، المحيي رسوم الفنون والعلوم، مولانا المولوي بحر العلوم (فضل حق رامپوري) قدس سره أنّ الحجة إما مفيدة لليقين الجازم المطابق فهي البرهان أو لليقين على وجه الشهرة أو التسليم فهي الجدل أو للظن فهي الخطابة أو للتمثيل فهي الشعر أو لليقين الكاذب فهي المغالطة. (المرضاة حاشية المرقاة/١٠٢)

(٣) اعلم أنّ التصديق الجازم الذي يعتقد معه بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أنّ المصدق به لا يمكن أن لا يكون على ما هو عليه، وهو اليقين الدائم الحق، وأما ما لا يعتقد فيه ذلك الاعتقاد فهو تصديق لا يقال إنه يقين دائمي بل هو يقين وقتا ما كما صرح به الشيخ في أوائل "برهان الشفاء"، فالقياس الذي يكون النتيجة فيه يقينية المقدمات أولى بأن يكون مأخوذا في حده بخلاف يقينية النتيجة ولذا قال (المصنف العلامة): "البرهان قياس مؤلف من اليقينيات" أي من المقدمات اليقينية. (شرح المرقاة/١٩٤)

(٤) لأنّ المأخوذ في البرهان قطعية المقدمات لا ضروريتها فيجوز أن يكون هي قطعية نظرية لكن النظرية لا بد لها من دليل مؤلف من مقدمات قطعية نظرية أو ضرورية ولا يتسلسل الدلائل ولا تدور فوجب الانتهاء إلى مقدمات ضرورية. (شرح/١٩٥)

(٥) وجه الضبط أنّ القضايا البديهية إما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافيا في الحكم والجزم أو لا الأول هو الأوليات

أحدها: "الأوليات" وهي قضايا يجزم العقل فيها بمجرد الالتفات والتصور ولا يحتاج إلى واسطة[١] كقولك: الكل أعظم من الجزء.

وثانيها: "الفطريات" وهي ما يفتقر إلى واسطة غير غائبة عن الذهن أصلاً ويقال لهذه القضايا: "قضايا قياساتها معها"[٢] نحو: الأربعة زوج، فإنّ من تصور مفهوم الأربعة وتصور مفهوم الزوج بأنه هو الذي ينقسم بمتساويين حكم بداهة بأنّ الأربعة زوج، ونحو قولنا: "الواحد نصف الإثنين"، فإنّ العقل يحكم به بعد أن يلاحظ مفهوم نصف الإثنين والواحد.

أي ثالث البديهيات.١٢

وثالثها: "الحَدَسِيّات" وهي ظهور المبادي دفعة واحدة من دون أن يكون هناك حركة فكرية، والفرق[٣] بين الحَدْس والفكر أنه لا بد في الفكر من الحركتين للنفس بخلاف

أحدهما من المطالب إلى المبادي وثانيهما بالعكس.١٢

والثاني إما أن يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر والباطن أو لا الثاني المشاهدات وينقسم إلى حسيات ووجدانيات والأول إما أن يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند حضور الأطراف أو لا يكون كذلك الأول الفطريات ويسمى قضايا قياساتها معها والثاني إما أن يستعمل فيه الحدس وهو الانتقال الدفعي من المبادي إلى المطلوب أو لا يستعمل الأول الحدسيات والثاني إن كان الحكم فيه حاصلاً بإخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فالمتواترات وإن لم يكن كذلك بل يكون حاصلا من كثرة التجارب فهي التجربيات. (المرضاة حاشية المرقاة/١٠٣)

(١) خارجة وإذا توقف العقل بعد تصور الأطراف فهو إما لنقصان الغريزة وإما لتدنس الفطرة بالعقائد المضادة للأوليات، وبالجملة مجرد تصور طرفيها يكفي للحكم، سواء كان الطرفان بديهيين أو نظريين؛ ولذا يتفاوت الأوليات جلاءً وخفاءً. (شرح المرقاة/١٩٥)

(٢) مثاله قولنا: "الحمد لله"؛ لأنّ اسم الجلالة علم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال ولدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة أن يقال "الحمد" مطلقا منحصر في حق من هو مستجمع لجميع صفات الكمالات من حيث هو كذلك فكان كدعوى الشيء ببينة وبرهان، ولا يخفى لطفه، كذا قال شارح "التهذيب"، فيترتب الوسط بهذا الوضع "الحمد" صفة من الصفات الكمالية وكل صفة من الصفات الكمالية فهي مختصة بذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات الكمالية الذي هو الله فينتج "الحمد مختص بالله تعالى". (المرضاة/١٠٤)

(٣) الفكر قد يطلق على مجموع الحركتين أي الحركة من المطالب إلى المبادي ومن المبادي إلى المطالب وقد يطلق

الحدس، فإنّ الذهن بعد ما حصل له المطلوب بوجه ما يتحرك في المعاني المخزونة والمبادي المكنونة طالبا لما يكون لها تناسب بالمطلوب حتى يجد معلومات مناسبة له وهاهنا تم الحركة الأولى، ثم يرجع قَهْقَرَى (الرُّجوع إلى الخلف) ويتحرك ثانيا مرتبا لتلك المعلومات المخزونة التي وجدها ترتيبا تدريجيا حتى وصل إلى المطلوب وتم الحركة الثانية فمجموع هاتين الحركتين يسمى بالفكر مثلا إذا كنت تصورت الإنسان بوجه من الوجوه كالكاتب والضاحك مثلا ثم صرت طالبا لماهية الإنسان فحركت ذهنك نحو المعاني التي عندك (مثل الجوهر والجسم المطلق والنامي والحيوان والناطق وغيرها. ١٢) مخزونة فوجدت الحيوان والناطق مناسبا لمطلوبك فتم الحركة الأولى ومبدأه المطلوب المعلوم من وجه ومنتهاه الحيوان الناطق ثم ترتب الحيوان والناطق بأن تقدم الحيوان الذي هو الجنس على الناطق الذي هو الفصل وقلت: "الحيوان الناطق" وهاهنا انقطع الحركة الثانية وحصل المطلوب، وأما الحدس ففيه انتقال الذهن من المطلوب إلى المبادي دفعة ومنها إلى المطلوب كذلك، وأكثر ما يكون الحدس عقيب الشوق والتعب وقد تكون بدونهما، والناس مختلفون في الحدس فمنهم من هو قوي الحدس كثيره يحصل له من

على الحركة الأولى وقد يطلق على الترتيب اللازم للحركة الثانية كما اصطلح عليه المتأخرون حيث فسروا الفكر بترتيب أمور معلومة للتأدي إلى المجهول، والحدس مقابل للمعنى الأول من الفكر فإنه انتقال من المطالب إلى المبادي دفعة ومن المبادي إلى المطالب كك، أعني مجموع الانتقالين الدفعيتين كما صرح به المحقق الطوسي في "شرح الإشارات"، وقد يجعل الحدس مقابلا للفكر بالمعنى الثاني بناء على أنه عبارة عن الانتقال من المبادي إلى المطالب دفعة، فيقابل الفكر مقابلة تشبه مقابلة الصاعدة والهابطة؛ لأنّ ما هو مبدأ لأحدهما منتهى للآخر وما هو منتهى لأحدهما مبدأ للآخر والحركة الأولى مبدأها المطلوب ومنتهاها المبادي والحدس مبدأه المبادي ومنتهاه المطلوب، وما قيل: إنّ الحدسيات نظريات؛ لأنّ أحد الانتقالين أو مجموعهما وإن كان للبعض على سبيل الدفعة لكنه على سبيل التدريج للبعض الآخر، والمعتبر في النظري توقف مطلق حصوله على النظر، ففيه ما عرفت سابقا. (شرح المرقاة/١٩٦)

الذي يحصل له المجهولات بغير نظر وفكر.١٢

المطالب أكثرها بالحدس كالمؤيد بالقوة القدسية كالحكماء والأولياء والأنبياء[١] ومنهم من هو قليل الحدس ضعيفه ومنهم من لا حدس له كالمنتهي في البلادة، ومن هذا يعلم أنّ البداهة والنظرية مختلفان بالأشخاص والأوقات[٢]، فرب حدسي عند فاقد القوة القدسية يكون نظريا وبديهيا عند صاحبها.

---

(١) قال العلامة العلي القاري عليه رحمة الله الباري: إذا تنور الروح القدسية وازداد نوريتها وإشراقها بالإعراض عن ظلمة عالم الحس وتحلية مرآة القلب عن صدأ الطبيعة والمواظبة على العلم والعمل وفيضان الأنوار الإلهية حتى يقوى النور وينبسط في فضاء قلبه فتنعكس فيه النقوش المرتسمة في اللوح المحفوظ ويطلع على المغيبات ويتصرف في أجسام العالَم السفلي بل يتجلى حينئذ الفياض الأقدس بمعرفته التي هي أشرف العطايا فكيف بغيرها. (المرضاة/١٠٥)

(٢) اعلم أنّ اختلاف البديهية والنظرية باختلاف الأشخاص والأوقات على تقدير كونهما صفتين للمعلوم ظاهر فإنّ معلوما واحداً يمكن أن يكون حصوله لشخص متوقفا على النظر فيكون نظريا بالنسبة إليه وحصوله للآخر غير متوقفٍ عليه فيكون بديهيا بالنظر إليه وكذا في الوقتين، لا يقال يلزم على هذا توارد العلتين المستقلتين على معلول واحد، قلت: للشيء حصولات متعددة وحصوله لصاحب القوة النظرية غير حصوله لصاحب القوة القدسية فالشيء المعلول للحدس والنظر واحد بالعموم ولا استحالة في تعدد العلل المستقلة لمعلول واحد بالعموم، وأما على تقدير كونهما صفتين للعلم فمعنى اختلافهما باختلاف الأشخاص والأوقات أنّ العلم المتعلق بمعلوم واحد ربما يكون بعض أنحائه ضروريا وبعضه نظريا، يعني أنّ معلوم هذا العلم قد يكون بديهيا بالعرض بواسطة علم وقد يكون نظريا بواسطة علم آخر، نعم من عرف البديهي بما لا يتوقف حصوله المطلق على النظر والنظري بما يتوقف مطلق حصوله على النظر وجعل البديهية والنظرية من أوصاف المعلوم فلا يختلف البديهية والنظرية عنده باختلاف الأشخاص والأوقات أصلاً، وليعلم أنهم اختلفوا في أنّ البديهية والنظرية هل هما صفتان للعلم بالذات أو المعلوم بالذات فذهب الأكثرون إلى أنهما صفتان للمعلوم، ظنا منهم أنّ المترتب على النظر ما هو المقصود منه وليس المقصود تحصيل حقيقة العلم فالبديهية والنظرية ليس من أعراض العلم أولاً بالذات، وفيه نظر لأنه إن إريد أنّ المقصود من النظر ليس تحقيق حقيقة العلم بالوجود الظلي فمسلم لكنه بمعزل عن المعزل، وإن أريد أنه ليس المقصود تحصيل حقيقة العلم القائم بالمدرك بالوجود الأصلي فممنوع بل المقصود من النظر هو العلم بالأشياء لا نفس تلك الأشياء، فإن قلت: المقصود من التحديد حصول كنه المحدود بأي فرد من أفراد العلم كان فالمرتب على النظر هو المعلوم، قلت: المقصود من التحديد هو العلم بكنه المحدود وانكشافه للمدرك لا وجوده وحصوله بلا انكشاف، فالحق أنّ البديهية والنظرية

أي رابع البديهيات.١٢

ورابعها: "المشاهدات" وهي قضايا يحكم فيها بواسطة المشاهدة والإحساس، وهي تنقسم إلى قسمين، الأول: ما شوهد بإحدى الحواس الظاهرة، وهي خمس: الباصرة(١) والسامعة(٢) والشامة(٣) والذائقة(٤) واللامسة(٥)، ويسمى هذا القسم بالحسيات، والثاني: ما أدرك بالمدركات من الحواس الباطنة التي هي أيضاً خمس، الحس المشترك(٦) المدرك

صفتان للعلم حقيقة وبالذات والمقصود بالنظر هو العلم بالأشياء أو انكشافه لا وجود نفس المعلومات إلاّ بالعرض، فعلى هذا لا يمكن أن يكون علم واحد بديهيا ونظريا معاً بل هما مختلفان شخصا، نعم ذات المعلوم قد تكون بديهية وقد تكون نظرية معاً بمعنى أنه قد يتعلق بها علم لا يتوقف على النظر فتكون بديهية وقد يتعلق بها علم يتوقف على النظر فتكون نظرية بالعرض. فتأمل (شرح المرقاة/١٩٧)

(١) اعلم أنّ البصر قوة حاصلة في ملتقى العصبتين المجوفتين النابتتين من مقدم الدماغ تتلاقيان وتصير تجويفهما واحداً ثم تفترقان منه إلى العينين بالانعطاف يدرك بها الألوان والأضواء. (شرح المرقاة/١٩٨)

(٢) السمع قوة مترتبة في العصبة المفروشة في معقر الصماخ، بها تدرك الصوت ويتوقف إدراكها على وصول الهواء المنضغط المتكيف بكيفية الصوت بسبب تموجه الحاصل من قرع أو قلع وهما موجبان لتموج الهواء، والمراد بوصول الهواء الحامل للصوت إلى الصماخ ليس أنّ هواءً واحداً بعينه يتموج ويتكيف بالصوت بل إنما ما يجاور ذلك الهواء المتكيف بالصوت يتموج ويتكيف بالصوت أيضاً وهكذا إلى أن يتموج ويتكيف به الهواء الراكد في صماخ فيدركه السامعة. (شرح/١٩٨)

(٣) الشم قوة مودعة في الزائدتين النابتتين في الخيشوم الشبيهتين بحلمتي الثدي، بها تدرك الروايح بوصول الهواء المتكيف بكيفية ذي الرائحة إلى آلة الشم . (شرح المرقاة/١٩٩)

(٤) الذوق قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان، بها تدرك الطعوم التسعة وتفتقر إلى توسط الرطوبة اللعابية الخالية عن المثل والضد بل عن الطعوم كلها لتؤدي طعم المذوق إلى الذائقة. (شرح المرقاة/١٩٩)

(٥) اللمس قوة سارية بوساطة الأعصاب في جميع البدن، بها يدرك الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والملامسة، والصلابة واللين، والخفة والثقل. (شرح المرقاة/١٩٩)

(٦) وهي قوة مودعة في مقدم البطن الأول من الدماغ، يجتمع فيها صور المحسوسات بالحواس الخمس الظاهرة بالتادي إليها فيطالع النفس صورها فيها؛ ولذا يسمى باليونانية نبطاسيا أي لوح النفس، واستدل على وجود هذه القوة بوجوه منها أنّ النائم قد يشاهد صوراً لا وجود لها في الخارج فيكون وجودها في قوة من القوى الباطنة وهي المسماة بالحس المشترك. (شرح المرقاة/٢٠٠)

الجزئية المحسوسة بإحدى الحواس الظاهرة.١٢
للصور والخيال[(١)] التي هي خزانة له، والوهم المدرك للمعاني[(٢)] الشخصية والجزئية، والحافظة التي هي خزانة للمعاني الجزئية[(٣)]، والمتصرفة[(٤)] التي تتصرف في الصور والمعاني بالتحليل والتركيب، ويسمى هذا القسم بالوجدانيات، ومدركات العقل الصرف -أعني الكليات- غير مندرجة في هذا القسم، مثال القسم الثاني كما حكمنا بأنّ لنا جوعاً أو عطشاً.

أي خامس البديهيات.١٢
وخامسها: "التجربيات"[(٥)] وهي قضايا يحكم العقل بها بواسطة تكرار المشاهدة وعدم التخلف حكما كليا كالحكم بأنّ شرب السقمونيا مسهل للصفراء.

---

(١) اعلم أنّ الخيال قوة مرتبة في آخر التجويف المقدم من الدماغ، وهي خزانة للصور المدركة للحس المشترك حافظة للصور المنطبعة فيه، وذلك لأنه لو لم يكن تلك القوة لاختل نظام العالم؛ فإنا إذا أبصرنا الشيء ثانيا فلو لم نعرف أنه هو المبصر أولاً لما حصل التميز بين الضار والنافع والصديق والعدو وهو مغاير للحس المشترك؛ لأنّ الحافظ غير القابل، وأيضاً الصور الحاصلة في الحس المشترك قد تزول بالكلية بحيث يحتاج إلى إحساس جديد كما في النسيان وقد تزول لا بالكلية بحيث تحضر بأدنى التفات كما في الذهول فلو لم يكن مخزونة في قوة أخرى بحيث يستحضرها الحس المشترك من جهتها لما بقي فرق بين الذهول والنسيان. (شرح المرقاة/٢٠٠)

(٢) الجزئية المتعلقة بالمحسوسات كالعداوة الجزئية التي تدركها الشاة من الذئب فتهرب عنه والصداقة الجزئية التي تدركها السخلة من أمها فتميل إليها ولا تدركها القوة العاقلة بلا واسطة آلة جزئية وليست الآلة هي الحس المشترك؛ لأنه مدرك للصور المدركة بالحواس الظاهرة ولا الخيال لأنه حافظ للصور لا مدرك لها فمدركها قوة أخرى هي المسماة بالوهم وهي قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ. (شرح المرقاة/٢٠١)

(٣) فهي للوهم كالخيال للحس المشترك، والمحل لها آخر التجويف الآخر من الدماغ. (شرح المرقاة/٢٠١)

(٤) وهي قوة مودعة في التجويف الأوسط، من شانها تركيب الصور والمعاني والتفصيل فيها وهذه القوة تسمى باعتبار استعمال العقل إياها مفكرة وباعتبار استعمال الوهم إياها متخيلة. (شرح المرقاة/٢٠١)

(٥) قال المحقق الطوسي في "شرح الإشارات" المجربات تحتاج إلى أمرين أحدهما المشاهدة المكررة والثاني القياس الخفي، وذلك القياس هو أن يعلم أنّ الوقوع المتكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقيا، فإذن هو إنما يستند إلى سبب فيعلم أنّ هناك سببا وإن لم يعلم مهية ذلك السبب وكلما علم حصول السبب حكم بوجود المسبب، والفرق بين التجربة والاستقراء أنّ التجربة يقارن هذا القياس والاستقراء لا يقارنه. (شرح المرقاة/٢٠١)

أي سادس البديهيات.١٢

وسادسها: "المتواترات"[١] وهي قضايا يحكم بها بواسطة إخبار جماعة يحيل العقل تواطؤهم على الكذب، واختلفوا في أقل عدد هذه الجماعة، قيل: إنّ أقله أربعة، وقيل: عشرة، وقيل أربعون، والأشبه أنّ هذا العدد يختلف باختلاف حال الذين أخبروه واختلاف الواقعة فلا يتعين عدد، والضابطة أن يبلغ إلى حد يفيد اليقين، فهذه الستة[٢] هي مبادي البراهين ومقاطع الدليل ومنتهى اليقين.

يتوقف عليها البراهين لكونها أجزاء لها.١٢

أي ينقطع الدليل عندها لأنّ الدليل إذا اشتملت عليها فلا يحتاج إلى دليل آخر.١٢

أي مرتبة أخيرة لليقين إذ لا مقام لليقين بعدها.١٢

فائدة: زعم قوم أنّ المقدمات النقلية لا تستعمل في القياس البرهاني ظنا منهم أنّ النقل يتطرق إليه الغلط والخطأ من وجوه شتى فكيف يكون مبادي القياس البرهاني الذي يفيد القطع، وإنّ هذا الظن إثم؛ لأنّ النقل كثيراً ما يفيد القطع إذا روعي فيه شرائط وانضم إليه العقل نعم لو قيل: إنّ النقل الصرف بلا اعتبار انضمام العقل معه لا يعتبر ولا يفيد لكان له وجه.

فصل: البرهان قسمان[٣] لمي وإني، أما اللمي فهو الذي يكون الأوسط فيه علة لثبوت

---

(١) اعلم أنه قد اشترط في المتواترات شرائط الأول كون المخبر به ممكن الوقوع الثاني أن يكون تعدد المخبرين بحيث يبلغ في الكثرة إلى حد يمتنع تواطؤهم على الكذب عادة الثالث أن يكون ذلك الخبر مستندا إلى الحس فإنّ التواتر في الأمور العقلية كحدوث العالم وقدمه لا يفيد اليقين الرابع استواء الطرفين والوسط أعني بلوغ جميع طبقات المخبرين في الأول والآخر والوسط بالغا ما بلغ عدداً يستحيل اتفاقهم على الكذب عادة. (شرح المرقاة/٢٠٢)

(٢) اعلم أنّ العمدة من هذه المبادي الأوليات؛ إذ لا يتوقف فيها إلاّ ناقص الغريزة كالبله والصبيان أو مدنس الفطرة بالعقائد الباطلة المضادة للأوليات كما في بعض العوام والجهال، ثم القضايا بالفطرية القياس ثم المشاهدات، وأما الحدسيات والمجربات والمتواترات فهي وإن كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها ليست حجة له مع غيره إلاّ إذا شاركه في الأمور المقتضية من التجربة والحدس والتواتر، فلا يمكن أن يشنع جاحدها على سبيل المناكرة. (شرح المرقاة/٢٠٢)

(٣) قد عرفت أنّ القياس الذي يكون مقدماته يقينية هو البرهان، فلا بد أن يكون حده الأوسط معطيا للتصديق بثبوت الأكبر للأصغر فهو علة لحصول التصديق بالحكم الذي هو المطلوب وإلاّ لا يكون برهانا على ذلك الحكم، فإن كان مع ذلك علة لثبوت الأكبر للأصغر في نفس الأمر أيضاً يسمى برهان اللم؛ لأنّ اللمية هي العلية وهو يفيد علية الحكم ذهنا وخارجا وإلاّ فهو برهان الإنّ إذ الإنية هو الثبوت وهو إنما يفيد ثبوت الحكم في نفس الأمر لا علية. (شرح المرقاة/٢٠٣)

الأكبر للأصغر في الواقع كما أنه واسطة في الحكم[1]، يسمى به لإفادته اللمية والعلية وأما الإني فهو الذي يكون الأوسط فيه علة للحكم في الذهن فقط ولم يكن علة في الواقع بل قد يكون معلولا له مثال اللمي[2] قولك: زيد محموم لأنه متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم فزيد محموم فكما أن في هذا القياس الأوسط علة لثبوت الحمى لزيد في ذهنك كذلك هو علة لوجود الحمى في الواقع، ومثال الإني قولك: زيد متعفن الأخلاط لأنه محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فوجود الحمى علة لثبوت كونه متعفن الأخلاط في ذهنك وليس علة في نفس الأمر بل عسى أن يكون الأمر في الواقع بالعكس.

عطف تفسيري.١٢ — صغرى.١٢ — كبرى.١٢

فصل: القياس الجدلي قياس مركب من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصم صادقة كانت أو كاذبة والأول ما تطابق فيه آراء قوم إما لمصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح وقتل السارق واجب أو لرقة قلبية كقول أهل الهند: ذبح الحيوان مذموم أو انفعالات خلقية أو مزاجية فإنّ للأمزجة والعادات دخلا عظيما في الاعتقادات فأصحاب

أي القياس المركب من مقدمات مشهورة.١٢

(١) اعلم أنّ ثبوت الأكبر أي محمول النتيجة للأصغر أي موضوعها على نحوين خارجي وذهني مثلا عروض الحمى لزيد في الواقع ثبوت خارجي وثبوت الحمى له في الذهن أي العلم بأنه محموم ثبوت ذهني والحد الأوسط لا بد أن يكون علة للثبوت الذي في كل قياس ليحصل العلم بثبوت الأكبر للأصغر، فإن كان مع ذلك علة للثبوت الخارجي الواقعي يسمى برهانا لميا مثاله مذكور في المتن، وإن لم يكن الأوسط علة للثبوت الخارجي فيسمى القياس برهانا إنيا سواء كان معلولا للحكم كقولك: زيد متعفن الأخلاط لأنه محموم وكل محموم متعفن الأخلاط فزيد متعفن الأخلاط فوجود الحمى معلول لثبوت الأخلاط لزيد، أو كانا معلولين لثالث كما يقال: هذه الحمى تشتد غبا وكل حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة، فإنّ اشتدادها غبا ليس معلولا للإحراق ولا بالعكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق. (المرضاة حاشية المرقاة/١٠٩)

(٢) اعلم أنّ الاستدلال بوجود المعلول على أنّ له علة تامة كقولنا: كل جسم مؤلف من الهيولى والصورة وكل مؤلَّف له مؤلِف برهان لمي؛ لأنّ الأوسط فيه أعني المؤلَّف علة لثبوت المؤلف للجسم وإن كان معلولا للأكبر في المثال المذكور والمعتبر في برهان اللم أن يكون الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر لا أن يكون علة لوجود الأكبر في نفسه. (المرضاة/١١٠)

الأمزجة الشديدة يرون الانتقام من أهل الشرارة حسنا وأصحاب الأمزجة اللينة يرون العفو خيرا ولذلك ترى الناس مختلفين في العادات والرسوم ولكل قوم مشهورات خاصة بهم وكذا لكل صناعة فمن مشهورات النحويين الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور، ومن مشهورات الأصوليين الأمر للوجوب، والثاني ما يؤلف من المسلمات بين المتخاصمين[١] وللمشهورات شبه بالأوليات[٢] وتجريد الذهن وتدقيق النظر يفرق بينهما، والغرض من صناعة الجدل[٣] إلزام الخصم أو حفظ الرأي.

أي القياس المركب من مقدمات مسلمة.١٢

فصل: القياس الخطابي[٤] قياس مفيد للظن ومقدماته مقبولات مأخوذات ممن يحسن

---

(١) وتلك المسلمات مندرجة في المسلمات الخاصة وبناء الكلام عليها يوجب الاقناع للمتخاصمين وإن لم تصلح لكونها حجة على من لا يسلمها. (شرح المرقاة/٢٠٧)

(٢) اعلم أنه ربما التبس المشهورات بالأوليات كما وقع للمعتزلة حتى قالوا: الصدق منج عن النار والكذب موقع فيها ضروريتان، وليس كذلك بل إنما علما بالشرع فعليك أن تعلم الفرق بينهما وهو يحصل بتجريد العقل عما عداه بحيث يخيل أنه خلق الآن فيحتاج في المشهورات إلى البرهان كما أنّ رجلا قطع النظر عن الشرع لا يعلم النار فضلاً عن كون الصدق منجيا عنها والكذب موقعا فيها، وبأن المشهورات قد تكون باطلة والأوليات لا تكون إلا حقة. (المرضاة/١١١)

(٣) صناعة الجدل ملكة يقدر بها على تاليف قياسات جدلية، والغرض من هذه الصناعة إلزام الخصم أو حفظ الرأي، وذلك لأنّ الجدلي إما مجيب يحفظ رأيا ويسمى ذلك الرأي وضعا وغاية سعيه أن لا يلزم وإما سائل يهدم وضعا وغاية سعيه أن يلزم، فالمجيب يؤلف قياسات من المشهورات المطلقة أو المحدودة حقاً كانت أو غير حق والسائل يؤلفها مما يتسلمه من المجيب مشهورا كان أو غير مشهور، واعلم أنه كما أنّ مواد الجدل مسلمات ومتسلمات فصورها أيضاً ما ينتج بحسب التسليم والتسلم قياسا كان أو استقراء، ولما كانت غاية الجدل هي الإلزام أو رفعه لا التيقين جاز وقوع الأصناف الثلثة من القضايا أعني الواجب والممكن والممتنع في موادها. (شرح المرقاة/٢٠٧)

(٤) اعلم أنّ القياسات الخطابية مؤلفة من المظنونات والمقبولات والمشهورات في بادي الرأي التي تشبه المشهورات الحقيقية حقة كانت أو باطلة وتشترك الجميع في كونها مقنعة فكان موادها هي ما يصدق بها بحسب الظن الغالب فصورها أيضا ما ينتج بحسب الظن الغالب سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا منتجا كان القياس في الواقع أو عقيما وغايتها الإقناع، ولما كان الغرض من هذه الصناعة تحصيل أحكام ضارة أو نافعة في المعاش والمعاد فلا بد أن تكون المقدمات المستعملة مقنعة للسامعين، فلا يجوز استعمال الصوادق الأولية الغير المقنعة وأن تكون العبارة ظاهرة الدلالة على المعنى وإلاّ يخل بالمفهوم فيفوت الغرض. (شرح المرقاة/٢٠٨)

لأنّ نفوسهم مرتاضة والغالب فيهم الصدق.١٢
الظن فيهم[1] كالأولياء والحكماء وأما المأخوذات من الأنبياء[2] على نبينا وعليهم الصلاة والسلام فليست من الخطابية؛ لأنها أخبارات صادقة من مخبر صادق دل على صدقه المعجزة ولا مجال للوهم فيها حتى يتطرق إليه الخطأ والخلل، فالقياس المركب منها برهاني قطعي المقدمات[3] أو مظنونات يحكم فيها بسبب الرجحان ويندرج فيها الحدسيات والتجربيات والمتواترات التي لم تبلغ إلى حد الجزم بسبب عدم شعور العلة أو عدم بلوغ عدد المخبرين إلى مبلغ التواتر ولهذه الصناعة منفعة عظيمة في تنظيم أمور المعاش وتنسيق أحكام المعاد إما باستعمالها أو بالاحتراز عنها ولذلك كبار الحكماء يستعملون تلك الصناعة كثيرا ويعظون بالكلام الخطابي جما غفيرا ولا بد أن تكون المقدمات المستعملة فيها مقنعة للسامعين مفيدة للواعظين.

(حواشٍ بين السطور: عطف على "مقبولات".١٢ — الخطابية.١٢ — أي باستعمال هذه الصناعة.١٢)

فصل: القياس الشعري[4] قياس مؤلف من المخيلات الصادقة أو الكاذبة المستحيلة أو الممكنة المؤثرة في النفس قبضاً وبسطاً وللنفس مطاوعة للتخييل كمطاوعته للتصديق بل

---

(١) وذلك إما لكونه مؤيدا بأمور السماوية كالكرامات أو لاختصاصه بمزيد عقل فيما بين الناس فقوله: "الأولياء" مثال للأول وقوله: "الحكماء" مثال للثاني لكن من يحسن الظن فيهم بالمعجزات -هم الأنبياء- خارج عن هذا القسم كما قال المؤلف قدس سره. (حاشية المرقاة/٣٥)

(٢) اعلم أنّ بعضهم لم يفرقوا بين القضايا المأخوذة من الأولياء والحكماء وبين القضايا المأخوذة من الأنبياء فعدوا جميعها من المقدمات الخطابية، ولله در المصنف العلامة قدس سره حيث أظهر الفرق وردّ عليهم ردا بليغا. (المرضاة/١١٢)

(٣) أي من الفطريات التي قياساتها معها عند أهل العقول الزكية، كما تقول: هذا أخبار مخبر صادق قطعا وكل خبر يكون كذلك حق، وعند العقول الضعيفة إما مبرهنات وبرهانها القياس المذكور أو حدسيات. (المرضاة/١١٢)

(٤) اعلم أنّ القياس الشعري مركب من المقدمات المخيلة من حيث هي مخيلة سواء كانت مصدقاً بها أو لا وسواء كانت صادقة في أنفسها أو لا فتتأثر النفس عنها قبضا أو بسطا فإنّ النفس أطوع للتخيل من التصديق فإذا قيل للعسل: "إنه خمر" اشتاق الشارب إليه وسهل عليه شربه وإذا قيل للعسل: "إنه مُرة" تنفر الطبع عنه وكره أن يذوق عنه مع أنهما كاذبان. (شرح/٢٠٨)

أشد منه، والغرض من هذه الصناعة أن ينفعل النفس بالترهيب والترغيب(١) واشترط في الشعر أن يكون الكلام جارياً على قانون اللغة مشتملاً على استعارات(٢) بديعة رائقة
بحيث ينتقل ذهن السامعين إلى المعاني على الفور.١٢
وتشبيهات أنيقة فائقة بحيث يؤثر في النفس تأثيراً عجيباً ويورث فرحاً أو يوجب ترحاً، ومن
أي الشعر.١٢
ثَمّ لا يجوز فيه استعمال الأوليات الصادقة ويستحسن استعمال المخيلات الكاذبة(٣)، كما قال العارف الگنجوي(٤) مخاطِباً بولده فلذة كبده: بيت
مولانا نظام الدين گنجوي رحمه الله تعالى صاحب "سكندرنامه" و"مثنوى ليلى مجنوں".١٢

---

(١) كقولنا: "العسل مرّة" فتنفر عنه النفس، وإذا قلنا: "عين المعشوق نرجس وخده ورد وساقه سيمي ووجهه بدر وأسنانه لؤلؤ" فترغب النفس إليه بهذه الأمور. (المرضاة حاشية المرقاة/١١٣)

(٢) وهي في اللغة "عاريت خواستن چيزے" وفي الاصطلاح: المجاز الذي علاقته مشابهة، كقولك: «فلان يتكلم بالدرر»، ويسمى الشيء الأول مشبها والثاني مشبها به، والاستعارة على أربعة أنواع لأنه إن ذكر وأريد به نفسه مع الانتقال إلى المشبه به أي تنبيه المخاطب على أنا شبهنا هذا الشيء بذلك وجعلناه من الأفراد الغير المشهورة للمشبه به فاستعارة مكنية وإن ذكر المشبه به وأريد به المشبه فمصرحة وإثبات لوازم المشبه به للمشبه تخييلية وإثبات مناسباته له ترشيح. (المرضاة حاشية المرقاة/١١٣، بتغير)

(٣) لأنّ الناس أطوع للتخيل منهم للتصديق كما عرفت ومداره غالباً على الأكاذيب، ومن ثمه قيل: "أحسن الشعر أكذبه" فلا يليق بالصادق المصدوق كما يشهد به قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنٰهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْۢبَغِيْ لَهٗ﴾ [يس:٦٩]. (شرح المرقاة/٢٠٩)

(٤) اعلم أنّ ما قاله العارف الگنجوي مأخوذ مما قاله المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿اَلَمْ تَرَ اَنَّهُمْ فِيْ كُلِّ وَادٍ يَّهِيْمُوْنَ﴾ [الشعراء:٢٢٥] أي الشعراء يترددون في كل فن من فنون الكذب فيهجون الصلحاء ويمدحون الأشقياء وينشدون المعاني المذمومة المضامين المستهجنة ولا يبالون بتعريف الباطل والحرام، وقد قال الله تعالى: ﴿وَالشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوٗنَ﴾ [الشعراء:٢٢٤]، ومع ذلك لا قباحة في ذات الشعر وليس كل شعر مذموماً كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: ((كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح)). يعني أنّ الشعر كالنثر فكل كلام معناه ومطلوبه حسن فهو حسن وما يكون مبناه ومرامه قبيحاً فهو قبيح، ويشهد على ما قلنا قوله تعالى: ﴿اِلَّا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا وَعَمِلُوا الصّٰلِحٰتِ وَذَكَرُوا اللّٰهَ كَثِيْرًا﴾ [الشعراء:٢٢٧]، قال البيضاوي في تفسيره تحت هذه الآية: استثناء للشعراء المؤمنين الصالحين الذين يكثرون ذكر الله ويكون أكثر أشعارهم في التوحيد والثناء على الله تعالى والحث على طاعته، ولو قالوا هجوا أرادوا به الانتصار ممن هجاهم ومكافحة هجاة المسلمين كعبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت والكعبين، وكان عليه الصلوة والسلام يقول لحسان: ((قل وروح القدس معك)).[تفسير البيضاوي، ٤/٢٥٧] (المرضاة حاشية المرقاة/١١٤)

در شعر میپچ و در فن او چوں اکذب او ست احسن او

هو الشيخ سيدي عمر بن الفارض قدس سره العزيز.١٢

وكقول القائل يصف الخمر:

أي خمر المعرفة.١٢

لَها البَدرُ كَأْسٌ وَهيَ شمسٌ يُدِيرُها ‌ ‌ ‌ ‌ هِلالٌ، وَكَم يَبدُو إذا مُزِجَتْ نَجمُ

وقال الشاعر شعر:

لا تَعجَبوا مِن بلٰى غِلاَلَتِه ‌ ‌ ‌ ‌ قد زُرّ أزرارُهُ عَلى القَمَرِ

فشبه المحبوب بالقمر[(١)] وقال: لا تعجبوا من انشقاق غلالته؛ لأنه قمر زر عليه الغلالة وكل قمر كذلك فغلالته تنشق ينتج غلالة المحبوب تنشق، وقد تنتج اجتماع النقيضين نحو أنا مضمر الحوائج باللسان مظهرها بالمدامع وكل مضمر الحوائج صامت وكل مظهرها متكلم ينتج أنا صامت متكلم[(٢)]، ولا يشترط الوزن في الشعر عند أرباب الميزان[(٣)] نعم يفيده حسنا، والكلام الشعري إذا أنشد بصوت طيب ازداد تاثيره في النفوس حتى

---

(١) إن قلت: لا يذكر المشبه في الاستعارة المصرحة مع أنه مذكور في الشعرين؛ لأنّ ضمير لها في الشعر الأول راجع إلى الخمر المشبه بالشمس وضمير "غلالته" في الشعر الثاني راجع إلى المحبوب المشبه بالقمر، قلنا: ذكر المشبه على وجه التشبيه مناف للاستعارة المصرحة وإلاّ لا كما قيل: صبحدم چو رُخ نمودی شد نمازِ مَن قضا ☆ سجدہ کے باشد روا چو آفتاب آمد برون؛ إذ ذكر الشمس ليس على وجه التشبيه، فكما أنّ ذكر المشبه به في هذا الشعر ليس على وجه التشبيه كذلك ذكر الشمس والمحبوب المشبهين لكونه لا على وجه التشبيه ليس منافيا للاستعارة. فافهم واستقم. (المرضاة حاشية المرقاة/١١٥)

(٢) وهما نقيضان بحسب الظاهر أما بحسب الحقيقة فليس كذلك؛ لأنّ معناه أنا صامت باللسان متكلم بالمدامع. (المرضاة/١١٥)

(٣) والحق ما قال الشيخ في "الشفاء": إنّ الشعر كلام مخيل مؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة، ومعنى كونها موزونة أن يكون لها عدد إيقاعي، ومعنى كونها متساوية هو أن يكون كل قول منها مؤلفاً من أقوال إيقاعية فإنّ عدد زمانه مساوٍ بعدد زمان الآخر، ومعنى كونها مقفاة هو أن يكون الحرف الذي به يختم كل قول منها واحدة، ولا نظر للمنطقي في شيء من ذلك إلاّ في كونه كلاما مخيلا. (شرح المرقاة/٢٠٩)

ربما يزيل فرط البهجة العمائم عن الرؤوس، والأوائل من الحكماء اليونانيين كانوا أحرص الناس على الشعر.

فصل: القياس السفسطي[١] وهو قياس مركب من الوهميات[٢] الكاذبة المخترعة للوهم

لما كان بعض الموجودات أي المحسوسات كذلك حكم الوهم

كقياس غير المحسوس على المحسوس نحو: "كل موجود مشار إليه"، وللوهميات مشابهة

لغلبة الوهم على باقي القُوى.١٢

شديدة بالأوليّات ولولا رد العقل والشرع حكم الوهم لدام الالتباس بينهما[٣] أو من الكاذبة

على جميعها.١٢

المشبهات بالصادقة وهي قضايا يعتقدها العقل بأنها أولية أو مشهورة أو مقبولة أو مسلمة

لوجود الاشتباه.١٢ تلك القضايا المعتقدة.١٢

لمكان الاشتباه بها لفظا أو معنى[٤] فتوقع في الغلط، وهذه الصناعة كاذبة مموّهة غير نافعة

أي السفسطة.١٢

---

(١) وهو مركب من سوفا بمعنى الحكمة واسطا بمعنى الباطل والتمويه ومعنى المجموع الحكمة الباطلة المموهة التي تجعل كالحكمة الصادقة بالخدع والتزوير، وهي ملكة يحصل بها القدرة على تأليف الحجة الباطلة. (المرضاة/١١٦)

(٢) قد عرفت أنّ الوهم قوة مرتبة في أول التجويف الآخر من الدماغ بها يدرك المعاني الجزئية الموجودة في الجزئيات كالعداوة والحفادة الجزئية، ولها سلطان عظيم ومن ثمه يقال: إنها سلطان القوى الجسمانية ومستخدمها وهي تقهر قوة العاقلة في أكثر القضايا والأحكام، فيحكم على المعقولات بأحكام المحسوسات وتوقع النفس في الغلط فحكمها في المحسوسات صادق نحو كل جسم في جهة ولا يتركب منه السفسطة بل الوهميات المحسوسة اعتبرت في مبادي البرهان لكون أحكامها صادقة يصدقها العقل بخلاف حكمها في المعقولات؛ إذ يحكم عليها بالمحسوسات فيكون كاذبا قطعا كحكمه أنّ كل موجود مشار إليه والسفسطة يتركب عنها. (شرح المرقاة/٢١٠)

(٣) ولذا ترى أكثر الناس منهمكا في الأوهام الباطلة ولا يتصور النجاة عنها إلاّ بتأييد من الله تعالى، قال الشيخ في "عيون الحكمة" الفارق بين الأوليات والوهميات وجدان التناقض في حكم الوهم دون العقل، وتفصيله أنّ الوهم قد يساعد على التصديق بما ينتج نقيض حكمه والعقل ليس كذلك فعلم أنّ حكم الوهم كاذب، مثلاً تقول: ما حصل في حيز وجهة لا بد أن يتميز يمينه عن يساره وفوقه عن تحته وكلما كان كك فهو مركب وكل مركب ممكن وكل ممكن ليس بواجب الوجود لذاته، فلو حكم بعد ذلك بأنّ واجب الوجود لذاته يجب أن يكون مختصا بجهة فههنا حكم الوهم بحكم ونقيضه أيضاً، فعلم أنّ حكمه في غير المحسوس كاذب، وأما حكم العقل فليس كك فعلم أنه صادق. (شرح المرقاة/٢١١)

(٤) مثال الأول قولك مشيراً إلى عين الماء: "هذه عين وكل عين يستضيء بها العالَم فهذه العين يستضيء بها العالَم" فقد وقع الاشتباه فيه لاشتراك لفظ العين بين عين الماء والشمس، ومثال الثاني قولك مشيراً إلى صورة الفرس المنقوشة على الجدار: "هذا فرس وكل فرس صاهل فهذا صاهل"، فإنّ صورة الفرس ليس بفرس. (المرضاة/١١٦، بتغير)

بالذات، نعم نافعة بالعرض بأنّ صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقدر على أن يغالط غيره أو
بأن أراد إيقاعه في الغلط.١٢
أن يمتحن بها أو يعانده[١] وصاحب هذه الصناعة إن قابل الحكيم يسمّى سوفسطائيا وهذه
أي وإن لم يقابل الحكيم بل قابل الجدلي وأراد تغليطه.١٢
الصناعة سفسطة أي حكمة مموّهة ملمّعة، وإلاّ فيسمّى مشاغبياً وهذه مشاغبة وعلى التقديرين فصاحبه غالط في نفسه مغالط لغيره وصناعته مغالطة[٢] وهي قياس فاسد إما من جهة المادة فقط أو من جهة الصورة فقط أو كليهما.

فصل في أسباب الغلط: اعلم أنّ أسباب الغلط مع كثرتها راجعة إلى أمرين أحدهما سوء الفهم فقط، وثانيهما اشتباه الكواذب بالصوادق، والأول إنما يكون بسبب انغماس النفس في ظلمات الوهم حتى يستيقن الكواذب صادقة بل ضرورية نحو الهواء ليس بمبصر[٣] وكل ما ليس بمبصر ليس بجسم فالهواء ليس بجسم وأما الثاني ففيه تفصيل على ما سيأتي،
أي أسباب الغلط.١٢
وقال بعض المحققين: ترجع إلى أمر واحد وهو عدم التمييز بين الشيء وشبهه فقط.

---

(١) إذا كان الباعث عليه الأغراض الفاسدة والاعتقادات الباطلة الناشئة من قلة المادة وعدم تهذيب النفس وتأديبها بالسياسات العقلية والآداب الشريعة. (شرح المرقاة/٢١١)

(٢) قال بعض المحققين: المغالطة لها سبب فاعلي هو العقل الناقص أو الوهم الزائع وسبب غائي هو شهرة عند الناس بمراعاة وتعظيمهم إياه والنظر إليه بعين التوقير والرياسة والسبب الصوري لها هو الكذب والخيانة في الباطن والتشبه بزيّ العلماء والحكماء في الظاهر بالكلام المزخرف والمنطق المزور. (شرح المرقاة/٢١٢)

(٣) إن قلت: الصغرى في هذا المثال سالبة مع أنه قد اشترط في إنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى، قلنا: الجواب عن قولهم: "الخلاء ليس بموجود وكل ما ليس بموجود ليس بمحسوس" كما في شروح "السلم" وهو أنّ الصغرى موجبة سالبة المحمول (أي سلب النسبة محمول فيها) وليست سالبة كما تدل عليه الكبرى، حيث جعل النسبة السلبية أي "كل ما ليس بموجود" مرآة لأفراد الموضوع فيها لا يقال: إنّ الموجبة السالبة المحمول والسالبة البسيطة سيان في عدم اقتضاء الموضوع فيستلزم إنتاج الصغرى الموجبة السالبة المحمول إنتاج السالبة بالذات ممنوع لا أنها غير منتجة بالواسطة أيضاً، والموجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة في عدم اقتضاء وجود الموضوع لكن قد وجد فيها ثبوت أيضاً، وباعتباره ينتج سالبة المحمول لا باعتبار عدم اقتضاء وجود الموضوع. (المرضاة/١١٨)

فصل: عدم التميّز بين الشيء وشبهه ينقسم إلى ما يتعلق بالألفاظ وإلى ما يتعلق بالمعاني القسم الأول -أعني ما يتعلق بالألفاظ- قسمان، الأول: ما يتعلق بالألفاظ لا من جهة التركيب، والثاني: ما يتعلق بها من حيث التركيب، ثم المتعلق بالألفاظ من جهة الأول قسمان، الأول: ما يتعلق بالألفاظ أنفسها، وذلك بأن تكون الألفاظ مختلفة في الدلالة فيقع فيها الاشتباه فيما هو المراد كالغلط الواقع بسبب كون اللفظ مشتركا[1] لفظيا بين معنيين أو أكثر وكون أحد معانيه حقيقيا والآخر مجازيا ويندرج فيه الاستعارة وأمثالها وكل ذلك يسمى بالاشتراك اللفظي كما تقول لعين الماء: هذه عين وكل عين يستضيء بها العالَم فهذه العين يستضيء بها العالَم، أو تقول: زيد أسد وكل أسد له مخالب فزيد له مخالب، والغلط في الأول كون لفظ العين مشتركاً لفظياً بين عين الماء والشمس، وفي الثاني كون إطلاق لفظ الأسد على زيد مجازيا وعلى الحيوان المفترس حقيقيا.

(حاشية: أي لا من جهة التركيب.١٢)

(حاشية: أي ما يتعلق بالألفاظ أنفسها لا من جهة التركيب.١٢)

والثاني ما يتعلق بالألفاظ بسبب التصريف كالاشتباه الواقع في لفظ المختار فإنه إذا كان بمعنى الفاعل كان أصله مختيرا بكسر الياء وإذا كان بمعنى المفعول كان أصله مختيرا بفتحها أو بسبب الإعجام[2] والإعراب كما يقول القائل: "غلام حسن" من غير

---

(١) قال الشيخ: أما مثال التبكيت المغالطي لاشتراك الاسم، كمن يقول للمتعلم: إنه يعلم أو لا يعلم فإن لم يعلم فليس بمتعلم وإن علمه فليس يحتاج إلى أن يتعلم، والمغالطة في هذا أنّ قوله: "يعلم" يعني به أنه يحصل له العلم ويعني به حصل له والذي يعلم ليس يتعلم يصدق إذا كان "ليس يعلم" بمعنى أنه لا يحصل له العلم ويكذب إذا كان بمعنى حصل له العلم. (شرح المرقاة/٢١٤، بحذف)

(٢) أي بسبب عدم النقطة كقولنا: "حر الحر حر حر" بدون النقط يحتمل غير المقصود فإذا وضعنا النقط في مواضعها المناسبة هكذا "خبر الخبز خير خبر" زال الخفاء واتضح المقصود بلا مرية، وهكذا حال عدم التمييز بسبب رسم الخط كقولك: "مثل الشطرنج أبا حنيفة وهو الشافعي" وليس له معنى محصل، نعم يظهر المعنى المطلوب إذا كتبناه على وفق رسم الخط وهو هكذا "مثل الشطرنج أباحني فتى وهو الشافعي" إذ معناه حينئذٍ في الفارسية "جوانے مثل شطرنج مرا مباح گردانید وآں امام شافعی ست"رضي الله تعالى عنه. (المرضاة حاشية المرقاة/١١٩)

إعراب فيظن تارةً تركيبا توصيفياً والأخرى تركيبا إضافياً[(١)]، والمتعلق بالألفاظ من جهة التركيب فإما بالنظر إلى اختلاف المرجع[(٢)] نحو: "ما يعلمه الحكيم فهو يعمل بما يعلمه" فإن عاد الضمير إلى الحكيم صدق وإلاّ كذب، وإما بإفراد المركب نحو: "النارنج حلو حامض" صادق، وإن أفرد وقيل: "هذا حلو وحامض" لم يصدق، وإما بجمع المنفصل نحو: "زيد طبيب وماهر" صدق، وإن جمع وقيل: "طبيب ماهر" كذب.

أي ضمير الفاعل بما يعلمه.١٢

وإن لم يرجع ضمير الفاعل إلى الحكيم بل إلى ما الموصولة أو الموصوفة.١٢

بحذف العطف.١٢

فصل في الأغاليط التي تقع بسبب المعنى: وهذا أيضاً أقسام؛ لأنها إما من جهة المادة أو من جهة الصورة أما التي من جهة المادة كما يكون بحيث إذا رتب المعاني فيه على وجه يكون صادقا لم يكن قياسا وإذا رتبت على وجه يكون قياسا لم يكن صادقا كقولك: كل إنسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شيء من الناطق من حيث

أي في القياس.١٢

---

(١) وقد يكون عدم التمييز بسبب العطف، كقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللّٰهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِيْنَ ۙ وَرَسُوْلُهٗ﴾ [التوبة:٣] ومعناه أنّ الله تعالى ورسولَه صلى الله تعالى عليه وسلم بريئان من المشركين، هذا على تقدير عطف رسوله على اسم الجلالة أما على تقدير عطفه على المشركين فيكون معناه أنّ الله تعالى بريء من المشركين وبرئ من رسوله وهذا كفر، وهذا السبب داخل في سبب الإعراب؛ إذ رسوله على تقدير عطفه على اسم الجلالة مرفوع حملا على المحل وعلى تقدير عطفه على المشركين مجرور، ولذا لم يذكره المصنف العلامة قدس سره. (المرضاة حاشية المرقاة/١١٩)

(٢) ومن هذا القبيل قول ابن الجوزي خطيبا على المنبر –حين طلبوا منه المحاكمة بين أهل السنة والشيعة الرافضة وقالوا: من أفضل البشر بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم؟–: "من بنته في بيته" فرضي الفريقان عليه؛ إذ حسبت الشيعة أنّ ضمير بنته راجع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وضمير بيته راجع إلى "من" فمعناه الذي بنت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أي فاطمة رضي الله تعالى عنها في بيته وهو مدينة العلم سيدنا علي رضي الله تعالى عنه، وأهل السنة حملوا على أنّ ضمير بنته راجع إلى من وضمير بيته راجع إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فمعناه الذي بنته أي عائشة رضي الله تعالى عنها في بيت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وهوسيدنا أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، كذا في مقدمة "أشعة اللمعات" للشيخ المحقق الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي، أستاذ أساتذة المحدثين في الهند. (المرضاة/١٢٠)

هو ناطق بحيوان فلا شيء من الإنسان بحيوان إذ مع اعتبار قيد من حيث هو ناطق يكذب الصغرى[1] ومع حذفه عنها يكذب الكبرى وإن حذف من الصغرى وأثبت في الكبرى يلزم اختلال هيئة القياس لعدم الاشتراك وأما التي من جهة الصورة فكما يكون على هيئة غير ناتجة وجميع ذلك سوء التأليف كقول القائل: الزمان محيط بالحوادث والفلك محيط بها أيضاً ينتج فالزمان هو الفلك وهو شكل ثان وقد فات فيه شرط أعني اختلاف المقدمتين إيجابا وسلبا لكونهما موجبتين هاهنا.

والآن نذكر بعض المغالطات التي سبب وقوعها فساد الصورة، فنقول: من المغالطات الصورية المصادرة على المطلوب نحو زيد إنسان؛ لأنه بشر وكل بشر إنسان.

ومنها: أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات، نحو: الجالس في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد. ومنها (أي من المغالطات الصورية.١٢): أن لا يتكرر الأوسط بتمامه كما يقال: الإنسان له شعر وكل شعر ينبت ينتج الإنسان ينبت فإنّ الأوسط له شعر ولم يجعل بتمامه موضوع الكبرى. ومنها: أن لا يكون الأوسط متشابها في المقدمتين لاختلافه بالقوة والفعل، نحو قوله: الساكت متكلم والمتكلم ليس بساكت ينتج الساكت ليس بساكت.

ومنها (أي من المغالطات الصورية.١٢): اختلال التركيب بسبب شك وقع بأن القيد من الموضوع أو من المحمول كقولهم الإنسان وحده ضاحك وكل ضاحك حيوان ينتج الإنسان وحده حيوان والغلط إنما نشأ من توهم أن لفظة وحده جزء من الموضوع ولو جعل جزء من المحمول، وقيل:

---

(١) لأنّ الناطق ذاتي للإنسان وثبوت الذاتي للذات ضروري من غير دخل للحيثية وإلاّ يلزم تخلل الجعل بين الذات والذاتي، والكبرى على تقدير اعتبار الحيثية فيها صادقة؛ لأنّ ثبوت الحيوان للناطق باعتبار كونه إنسانا فإذا اعتبر الناطق من حيث هو ناطق مع قطع النظر عن سائر الأمور التي منها الإنسان لا يثبت له الحيوان. (المرضاة حاشية المرقاة/١٢١)

الإنسان هو وحده ضاحك وكل ما هو وحده ضاحك فهو حيوان لصدقت النتيجة؛ لأنها إذ ذاك الإنسان حيوان فالغلط في هذا المثال بسبب سوء اعتبار الحمل(١).

لكون الكبرى طبعية أو مهملة.١٢

ومنها: أن لا يكون الأكبر محمولا على جميع أفراد الأوسط في الكبرى وذلك كما تقول: كل إنسان حيوان والحيوان عام أو جنس أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة فينتج كل إنسان عام أو جنس أو مقول على كثيرين مختلفي الحقيقة وهو باطل قطعا والسبب في الغلط إنما هو إهمال كلية الكبرى إذ الكبرى طبعية فلا يتعدى الحكم(٢).

جمع سلب.١٢

أي على أدوات السلوب.١٢

ومنها: ما يقع بسبب تقدم الروابط وتأخرها عن السلوب وكذا تقدم الجهة على السلوب وتأخرها عنها نحو زيد هو ليس بقائم وزيد ليس هو بقائم وبالضرورة أن لا يكون وليس بالضرورة(٣) أن يكون ولا يلزم أن يكون ويلزم أن لا يكون وتكثر السلوب من هذا

---

(١) يمكن أن يقال: الصغرى مركبة من موجبة وسالبة بسبب انضمام الوحدة إلى الإنسان، فالموجبة "الإنسان ضاحك" والسالبة "لا شيء غير الإنسان ضاحكا" فالقضية الموجبة ينتج مع الكبرى نتيجة صادقة والثانية مع الكبرى ليست على تاليف منتج، فالغلط إنما نشأ من القضية الثانية، والحاصل أنّ الصغرى قضيتان وأخذت واحدة فوقع الغلط، وهذا الغلط يسمى باعتبار الحدود سوء اعتبار الحمل وباعتبار المقدمة جمع المسائل في مسئلة واحدة وباعتبار القياس وضع ما ليس بعلة علة. فافهم (شرح المرقاة/٢١٥)

(٢) أي حكم الأكبر من الأوسط إلى الأصغر؛ لأنّ الحكم في الصغرى هو جميع أفراد الإنسان أفراد للحيوان والحكم في الكبرى بالعام أو الجنس أو مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو، إنما هو على نفس طبيعة الحيوان فلا يتعدى الحكم بهذه الأمور إلى أفراده. (المرضاة حاشية المرقاة/١٢٤)

(٣) قد يظن أنّ قولنا بالضرورة أن لا يكون وليس بالضرورة أن يكون سواء مع أنّ الثاني يصدق على الممكن كقولنا: ليس بالضرورة كل إنسان كاتبا دون الأول لكذب قولنا بالضرورة ليس كل إنسان كاتبا، فسلب الضرورة غير ضرورة السلب فأخذ أحدهما مكان الآخر خطاء لتغايرهما لفظا ومعنى، وكذا قولنا: لا يلزم أن يكون ويلزم أن لا يكون لصدق الأول على الممكن وصدق الثاني على الممتنع. (شرح المرقاة/٢١٦)

الباب[١]، فإنّ مراتب الشفعية كسلب سلب وسلب سلب سلب سلب إثبات، والوترية كسلب سلب السلب وغيرها سلب.

ومنها: أخذ الاعتبارات الذهنية والمحمولات العقلية أموراً عينية كما إذا قيل: إنّ الإنسان كلي فيظن أنه في الأعيان كذلك وليس هذا الظن بصواب فإنّ الكلية إنما تعرض الأشياء في الذهن دون الخارج، ومن هذا التحقيق ينحل أغلوطة أخرى تقريره أن يقال: الممتنع موجود؛ لأنه إن امتنع شيء في الخارج لكان امتناعه حاصلا في الخارج[٢] فيكون الممتنع موجودا في الخارج فيلزم وجود الممتنع وهو باطل قطعا، وجه الانحلال[٣] أنّ الامتناع اعتبار ذهني لا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج ليلزم وجود المتصف به في الخارج.

ومنها: أخذ مثال الشيء مكانه كما تقول لمثال النار إنه نار وكل نار محرق فهو محرق وهذا الاشتباه هو الذي احتج به المنكرون للوجود الذهني حيث قالوا لو حصلت الأشياء

---

(١) أي من المغالطات الصورية فأخذ السلوب الوترية مقام السلوب الشفعية خطاء؛ لأنّ الأولى سالبة والثانية موجبة. (حاشية/٣٩)

(٢) هذه صغرى القياس وكبراه كل ما كان امتناعه حاصلا في الخارج كان موجوداً في الخارج، ولم يذكرها المصنف العلامة قدس سره لظهوره ينتج إن امتنع شيء في الخارج كان موجودا في الخارج، وقول المصنف العلامة قدس سره: "فيكون الممتنع موجودا في الخارج" محصل النتيجة. (المرضاة حاشية المرقاة/١٢٥)

(٣) هذا مأخوذ مما قال العلامة الشيرازي في "شرح حكمة الاشراق" أنّ الغلط في قولنا: لو كان الشيء ممتنعا في الخارج لكان امتناعه حاصلا في الخارج فيكون الممتنع موجودا، أنّ الامتناع اعتبار ذهني ولا يلزم من اتصاف شيء به وجوده في الخارج ليلزم وجود المتصف به فيه، وهو من باب سوء اعتبار الحمل، وأنت تعلم أنّ الامتناع ليس من العوارض الذهنية والمحمولات العقلية بمعنى أن يكون مصداق عروضها وحملها نحو وجود الشيء في الذهن حتى يكون القضايا التي محمولاتها الامتناع ذهنيات بل حقيقيات وحمليات غير بتية، ولعل التحقيق ما عرفت سابقا أنّ القضايا التي محمولاتها الامتناع سوالب، والحاصل من الممتنع في الذهن هو عنوانه لا حقيقته فالعقل يتصوره بذلك العنوان ويسلب الأحكام عن معنونه، فتذكر. (شرح المرقاة/٢١٦)

بأنفسها لزم احتراق الذهن عند تصور النار واحتراقه عند تصور الجبل واتصافه بالبياض والسواد عند تصورهما وهكذا، وحله أنه من باب أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات يعني أنّ الإحراق والخرق وغيرهما من العوارض التي تلحق الشيء إذا وجد بوجود أصلي خارجي وليست من العوارض للوجود الظلي الذهني[١].

ومنها أخذ جزء العلة مكان العلة[٢] كما إذا حمل سبعون رجلا حجرا ثقيلا سبعين فرسخا مثلا فيتوهم أن الواحد منهم يحمله فرسخا واحدا.

مقدار سه ميل.١٢

ومنها: إجراء طيق الأولوية عند الاختلاف كما تقول: الإنسان ليس بأولى بإضافة النفس الناطقة من العصفور بعد ما اشتركا في الحيوانية.

أي اختلاف أمرين في الماهية.١٢

(١) تحقيقه أنّ للشيء وجودين وجود يترتب عليه الآثار ووجود لا يترتب هي عليه، والوجود الأول يقال له: "الوجود الخارجي"، وليس المراد به الخارج عن المشاعر فإنّ من الأشياء ما ليس لها وجود خارج المشاعر، والثاني يقال له: "الوجود الظلي الذهني"، فالشيء إذا كان موجودا في الذهن وقائما به قياما أصليا خارجيا على النحو الأول يكون الذهن متصفا به وإن قام قياما ظليا غير خارجي فذلك لا يوجب الاتصاف فلا يرد ما قيل إنّ هذا الجواب مخصوص بما إذا ادعى الخصم لزوم اتصاف الذهن بالصفات الموجودة في الخارج ولا يجدي لو تشبث بلوازم الماهية كالزوجية والفردية وبصفات المعدومات كالامتناع إذ لا وجود لها في الخارج، والحق أنّ الموجودات الخارجية لا تحصل بأعيانها في الأذهان بل إنما يحصل صورها المحاكية له وهي مغايرة لذويها إما بالماهية والتشخص معا (كما هو عند القائلين بحصول الأشياء بأشباحها) كما هو الحق الحقيق بالقبول، أو بالتشخص فقط (كما هو عند القائلين بحصول الأشياء بأنفسها) كما هو زعم الأكثرين، والاستحالة ليس إلاّ في حصول أعيان الأجسام فيما دونها من الأمكنة والظروف، وأما حصول صورها وأشباحها فليس بمحال. (شرح المرقاة/٢١٧,٢١٨، بحذف وزيادة)

(٢) سواء كان أخذ جزء العلة مكان العلة في إسناد الحكم إليه كما يقال: إنّ علة السمع والبصر الحيوة لا غير مع أنها حياة مع الآلات البدنية المخصوصة فهذا تعليل الحكم بجزء علة أو أخذ جزء العلة مكانها في إسناد حصته من الحكم إليه كما إذا حمل سبعون رجلا حجرا ثقيلا سبعين فرسخا فيظن أنّ الواحد منهم يحمله من تلك المسافة بنسبة الواحد إلى السبعين وذلك ليس بلازم بل قد لا يمكن للواحد أن يحركه أصلا وهذا تعليل جزء الحكم بجزء علته. (شرح المرقاة/٢١٨)

ومنها: ما وقع من قلة المبالات بالحيثيات وترك الاعتناء بها كقول القائل: كل أبيض داخل في حقيقته البياض، وزيد أبيض فيلزم دخول البياض في حقيقته، ومنشأ الغلط فيه أنّ البياض داخل في مفهوم الأبيض من حيث إنه أبيض لا من حيث إنه حيوان وإنسان.

ومنها: قولهم: "مماثل المماثل مماثل" نحو: الإنسان مماثل للنخلة والنخلة مماثلة للحجر في كونه غير ذي نفس فيلزم كون زيد جمادا، ووجه التغليط أنّ مماثلة النخلة للإنسان في أمر وهو الطول مثلاً، ومماثلتها للحجر في شيء آخر (وهو الجسمية.١٢) ومما يوقع في الغلط أخذ العدم المقابل للملكة مكان الضد والنقيض كالسكون فإنه عدم الحركة عما من شانه أن يتحرك، وكالعمى فإنه عدم البصر عما من شانه أن يكون بصيرا فيظن أنّ المجردات (أي العقول المجردة.١٢) ساكنة والجدار أعمى[1].

ومن المغالطات المشهورة قولهم: لا يمكن تحصيل مجهول لأنّ ذلك المجهول إذا حصل فبم يعرف أنه مطلوبك فلا بد من بقاء الجهل أو وجود العلم قبله حتى تعرف أنه هو وعلى التقديرين يمتنع تحصيله أما على الأول (أي على تقدير بقاء الجهل.١٢) فلاستحالة معرفته إذا وجد، وأما على الثاني (أي على تقدير وجود العلم قبل الحصول.١٢) فلامتناع تحصيل الحاصل، والجواب[2] أنّ المطلوب معلوم من وجه ومجهول من

---

(١) وجه الفساد أن يظن بين الحركة والسكون تقابل التضاد وبين البصر والعمى تقابل الإيجاب والسلب كالفرس واللافرس، فيقال: الحركة خروج القوة إلى الفعل بالتدريج والسكون قرار الشيء في موضع فيكونان متضادين وعلى هذا تكون المجردات ساكنة، ويقال: العمى هو عدم البصر مطلقا فيكون الجدار أيضا أعمى، والحق أنّ التقابل بين الحركة والسكون وبين البصر والعمى العدم والملكة فلا تكون المجردات ساكنة؛ لأنّ السكون عدم الحركة عما من شأنه الحركة وليس من شأن المجردات الحركة إنما هي من شأن الأجسام، وكذا الجدار لا يكون أعمى؛ لأنّ العمى عدم البصر عما من شأنه البصر والجدار ليس من شأنه البصر إنما هو من شأن الحيوانات. (المرضاة حاشية المرقاة/١٢٧)

(٢) محصله أنا لا نسلم أنّ المطلوب إما معلوم مطلقا أو مجهول مطلقا حتى يلزم تحصيل الحاصل أو طلب المجهول

وجه فبعد حصول المجهول يعلم بالوجه المعلوم المخصص أنه المطلوب وهذا كمثل عبد آبق إذا وجد فإنه كان معلوم الذات مجهول المكان فبعد ما وجد عرفت بما كنت عارفا به من ذاته وصورته أنه آبقك.

عظيمة.١٢

أغلوطة: لو لم يصدق قضية لم يصدق زيد قائم وكلما لم يصدق زيد قائم صدق

وهل هذا إلاّ اجتماع النقيضين.١٢

نقيضه أعني زيد ليس بقائم ينتج كلما لم يصدق قضية صدق زيد ليس بقائم مع أنها قضية من القضايا والحل أنّ التقادير المأخوذة في الكبرى أعني قولك: كلما لم يصدق زيد قائم

أي حل هذه الأغلوطة.١٢ — أي الأصغر ليس مندرجاً تحت الأكبر.١٢

صدق نقيضه أعني زيد ليس بقائم إن كانت واقعية فصدقها مسلم لكن لا اندراج؛ إذ الحكم في الصغرى إنما هو على التقادير الفرضية الغير الواقعية ضرورة أنّ عدم صدق قضية من القضايا من الممتنعات ضرورة أنّ قولنا: الواجب موجود أو سميع أو بصير واجب الصدق

أي كلية الكبرى.١٢

فيكون عدم صدقها محالا وإن كانت تقادير الكبرى أعم منعنا الكلية إذ كذب الشيء إنما يستلزم صدق نقيضه بحسب الواقع فإنه جاز على تقدير المحال أن يكذب النقيضان معا؛ لأنّ المحال جاز أن يستلزم محالا آخر ويقرب من هذه الأغلوطة المغالطة العامة الورود[1]

المطلق بل يجوز أن يكون معلوما من وجه ومجهولا من وجه أي من حيث نفس حقيقته فيطلب العلم بها بالكسب كما إذا علمنا الإنسان بوجه الكاتب وبعد علمه بهذا الوجه قصدنا علم حقيقته فهو معلوم من وجه وصالح لأن يطلب حقيقته فإذا انتقلنا منه إلى مباديه ثم منها إليه حصل لنا العلم بحقيقته وصار الوجه المجهول معلوما فلا يلزم تحصيل الحاصل ولا طلب المجهول المطلق. (شرح المرقاة/٢١٩)

(١) قال بعض أهل التحقيق: هذه المغالطة ليست عامة الورود بل إنما يرد على القاعدة القائلة "الموجبة الكلية تنعكس بعكس النقيض إلى موجبة كلية" ويكفي في جوابه أنّ مبناه على تساوي نقيضي المتساويين وعموم نقيض الأخص من نقيض الأعم وأنه مخصوص بما سوى نقائض الأمور العامة أو على إنتاج اللزومتين لزومية، والسرّ فيه أنّ بطلان عكس النقيض المذكور إنما يستلزم بطلان النتيجة الموجب لبطلان إحدى مقدمتي القياس لا لبطلان نقيض المدعى حتى يثبت المدعى. (شرح المرقاة/٢٢٠)

التي يمكن أن يثبت بها أي مطلوب أردت صادقا كان أو كاذبا فنقول المدعى ثابت؛ لأنه لو لم يكن المدعى ثابتا كان نقيضه ثابتا (وإلاّ لزم ارتفاع النقيضين.١٢) وكلما كان نقيضه ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا ينتج لو لم يكن المدعى ثابتا كان شيء من الأشياء ثابتا، وينعكس بعكس النقيض لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا كان المدعى ثابتا مع أنه شيء من الأشياء هذا خلف وتحير العقلاء في حله فمن قائل يقول: إنا لا نسلم أن تلك الشرطية (التي وقعت نتيجة.١٢) تنعكس بهذا العكس إلى هذه الشرطية، كيف والشيئان في الأصل والعكس (أي النتيجة.١٢) مختلفان بالعموم والخصوص بل عكس هذه الشرطية قولنا: كلما لم يكن ذلك الشيء ثابتا كان المدعى ثابتا وهو حق.

وإن شئت قلت بتقرير آخر (ومآل التقريرين واحد.١٢): إنّ عكس تلك الشرطية لو لم يكن شيء من الأشياء ثابتا في ضمن نقيض المدعى كان المدعى ثابتا، ومن مجيب يجيب بأن المقدم في العكس محال والمحال جاز أن يستلزم نقيضه فلا خلف وقد وقع الإطناب في تفصيل هذا الباب (أي باب المغالطة.١٢) لما أنّ الرسائل المدونة في هذا الفن التي جرت في زماني هذا عادة فرأيتها خالية عن تفصيل باب المغالطة فرأيت أن أوشح بذكره رسالتي هذه لتكون نافعة للمتعلمين مفيدة للطالبين.

فصل: ولا بد[1] أن يعلم أنه إذا كان إحدى مقدمتي القياس غير برهانية بل كانت جدلية أو خطابية أو شعرية أو غيرها كان القياس أيضاً غير برهاني وكذا الكلام في القياس الجدلي ونظائره (كالخطابي والشعري.١٢) وبالجملة المؤلف من الراجح والمرجوح مرجوح وهاهنا قد تم بحث الصناعات الخمس وبه تم مقاصد الفن بنوعيه أعني الموصل إلى التصور والموصل إلى التصديق.

---

(١) لما كان يختلج أنّ الصناعات غير منحصرة في الخمس لأنّ المركب من مختلفين مثلا من المقدمة البرهانية والجدلية لا يدخل في شيء من الأقسام الخمسة ولا يجوز أن يسمى هذا المركب برهانا لوجود المقدمة الجدلية ولا جدلا لوجود المقدمة البرهانية، أزاحه بقوله: ولا بد أن يعلم...إلخ، ومحصله أنّ العبرة للمرجوح فالمركب المذكور قياس جدلي وهكذا في باقي المركبات. (المرضاة حاشية المرقاة/١٣١)

خاتمة: لكل علم ثلاثة أمور، أحدها: الموضوع وهو ما يبحث في العلم عن عوارضه ولواحقه الذاتية كبدن الإنسان لعلم الطب، والكلمة والكلام لعلم النحو، والمقدار المتصل لعلم الهندسة، والمعلوم التصوري(١) والمعلوم التصديقي لصناعتي هذه (أي المنطق.١٢)، وينبغي أن يعلم أنه لا يبحث عن وجود الموضوع ولا يبحث عن ماهيته في العلم الذي هو موضوع له، فلا يبحث الطبيب عن بدن الإنسان من حيث إنه موجود أو جسم نام أو حيوان ناطق، ولا النحوي عن حقيقة الكلمة والكلام، ومن ثم (ولهذا.١٢) لما كان موضوع علم الطبعي الجسم المطلق وكان صاحب هذا الفن يورد مباحث الهيولى(٢) والصورة في الطبعيات أشكل عليه أنّ الهيولى والصورة من أجزاء الجسم ومقوماته فكيف يورد هذه المباحث في الطبعيات؟ واعتذر من قِبله (أي من جانبه.١٢) أنّ هذه المباحث استطرادية.

وثانيها: مباديه، والمبادي "ما يبتني عليه المسائل"، وهي إما تصورية أي حدود تورد لموضوع الصناعة (كالجسم الطبعي في العلم الطبعي.١٢) وأجزائه (الجسم البسيط.١٢) وجزئياته (كالهيولى والصورة.١٢) وأعراضه الذاتية (كالحركة والسكون.١٢) أو تصديقية وهي المقدمات التي تؤلف منها قياساته إما بديهية وتسمى العلوم المتعارفة أو غير بديهية بل نظرية مسلمة فإن كان التسليم على سبيل حسن الظن ممن ألقاه إليه تسمى أصولاً موضوعة فإن كان التسليم مع الاستنكار تسمى مصادرة، وثالثها: المسائل وهي التي اشتمل العلم عليها ويحاول إثباتها بالدليل.

---

(١) اعلم أنّ الموضوع إما أن يكون جوهرا كبدن الإنسان لعلم الطب أو يكون عرضاً فهو إما من الموجودات الحقيقية كالمقدار المتصل لعلم الهندسة أو من المفهومات الاصطلاحية، فهو إما أن يكون لفظا كالكلمة والكلام أو يكون معنىً كالمعلوم التصوري والتصديقي للميزان، ولا يخفى ما في ترتيب أمثلة الموضوع من حسن ولطافة. (المرضاة/١٣٢)

(٢) وهو جوهر مستعد بقبول الصورة، وإنما سمي بالهيولى لأنّ الهيولى في اللغة القطنية وكما أنها محل للصور المختلفة كالكرباس وغيره فكذلك الهيولى قابلة للصورة والهيئات المختلفة والصورة جوهر بها فعلية الجسم وبتوسطها تتصف الهيولى بالاتصال والانفصال والوحدة والكثرة وغير ذلك. (المرضاة حاشية المرقاة/١٣٣)

فصل في الرؤوس الثمانية: اعلم أن القدماء كانوا يذكرون في مبادي الكتب أشياء ثمانية، ويسمونها "الرؤوس الثمانية" أحدها: "الغرض"[١] أعني العلة الغائية لئلا يكون الناظر عابثا، وثانيها: "المنفعة"[٢] لتسهل عليه المشقة في تحصيله، وثالثها: "التسمية" أعني عنوان العلم ليكون عند الناظر إجمال ما يفصله الغرض، ورابعها: "المؤلف" ليسكن قلب المتعلم، وخامسها: "أنه في أي مرتبة هو" ليعلم على أي علم يجب تقديمه وعن أي علم يجب تأخيره، وسادسها: "أنه من أي علم هو" ليطلب ما يليق به، وسابعها: "القسمة" وهو أبواب العلم والكتاب، وثامنها: "أنحاء التعليم" وهي التقسيم والتحليل والتحديد والبرهان[٣] ليعرف أنّ الكتاب مشتمل على كلها أو بعضها.

أي كان القدماء يذكرون الرؤوس الثمانية في أوائل الكتب ليعرف...إلخ.١٢

أقول وأنا محمد فضل إمام الخير آبادي: هذا آخر ما أردنا جمعه وتأليفه في هذه الرسالة من كتب الأقدمين وكلمات المتأخرين، والغرض من هذا التأليف ليس إلاّ تعليم المبتدئين وتسهيل الأمر على الطالبين، فإن نفعك أيها الطالب الراغب! هذه العجالة نفعاً يسيراً فلا تنسني بدعاء حسن الخاتمة والنجاة من حر الحاطمة وصلى الله تعالى على سيدنا محمد خاتم النبيين أولاً وآخراً وظاهراً وباطنا، والحمد لله رب العالمين.

ولذا لم نأت بعبارة وجيزة غاية الإيجاز.١٢

ولا يخفى ما في طلب دعاء حسن الخاتمة في خاتمة الكتاب من حسن ولطافة.١٢

---

(١) اعلم أنّ ههنا أربعة ألفاظ متقاربة المعنى، الغاية والفائدة والغرض والعلة الغائية، أما الأولان فمتحدان ذاتا ومتغايران اعتبارا بأنّ الأول من حيث إنه على طرف الفعل والثاني من حيث الترتب عليه، ولا يلاحظ في شيء منهما كونه باعثا للفاعل على الفعل، أما الأخيران فيلاحظ فيهما الباعثية وفي الاتحاد بالذات والتغاير بالاعتبار مثل الأولين؛ إذ الأول بالقياس إلى الفاعل والثاني بالقياس إلى الفعل، فإنّ التأديب علة غائية للضرب غرض للضارب. (شرح المرقاة/٢٢٢)

(٢) اعلم أنّ بين الغاية والمنفعة فرقا وهو أنّ ما يترتب على الفعل إن كان باعثا على صدور هذا الفعل من الفاعل يسمى: غرضاً وغايةً، وإن لم يكن باعثا فهو المنفعة. (حاشية المرقاة/٤٣)

(٣) التقسيم عبارة عن التكثر من فوق إلى أسفل كتقسيم الجنس إلى الأنواع والنوع إلى الأصناف والذاتي إلى الجنس والنوع والفصل والعرض إلى الخاصة والعرض العام، والتحليل هو التكثير من السفل إلى فوق، والتحديد فعل الحد وهو ما يدل على الشيء بما به قوامه دلالة منفصلة، والبرهان طريق موثوق به موصل إلى الوقوف على الحق. (شرح المرقاة/٢٢٢)

الكتب الدراسية (المدينة العلمية)

رقم	أسماء الكتب	صفحات	رقم	أسماء الكتب	صفحات
01	نورالإيضاح مع حاشية النور والضياء	392	27	نحو میر مع حاشیہ نحو منیر	203
02	شرح العقائد مع حاشية جمع الفرائد	384	28	صرف بہائی مع حاشیہ صرف بنائی	55
03	شرح مائة عامل معَ حاشيه الفرح الكامل	392	29	تعریفاتِ نحویہ	45
4	هداية النحو مع حاشية عناية النحو	280	30	خاصیات ابواب الصرف	141
05	أصول الشاشي مع أحسن الحواشي	299	31	فیض الادب	228
06	الأربعين النووية في الأحاديث النبوية	155	32	نصاب اصولِ حدیث	95
07	ديوان الحماسة معَ شرح اتقان الفراسة	325	33	نصاب النحو	288
08	مراح الأرواح مع حاشية ضياء الإصباح	241	34	نصاب الصرف	343
09	الجلالين معَ حاشية أنوار الحرمين (المجلد الأول)	364	35	نصاب التجوید	79
10	دروس البلاغة مع شموس البراعة	241	36	نصاب المنطق	168
11	قصيدة البردة معَ شرح عصيدة الشهدة	317	37	نصاب الادب	184
12	نخبة الفكر معَ شرح نزهة النظر	175	38	خلاصۃ النحو (حصہ اول، دوم)	240
13	مقدمة الشيخ مع التحفة المرضية	119	39	فیضانِ تجوید	161
14	التعليق الرضوي على صحيح البخاري	451	40	الجلالين معَ حاشية أنوار الحرمين (المجلد الثاني)	374
15	منتخب الأبواب من إحياء علوم الدين	170	41	شرح الفقه الأكبر (للقاري)	230
16	الكافية مَعَ شرحه الناجية	252	42	مائۃ عامل منظوم (فارسی مع ترجمہ و تشریح)	28
17	شرح الجامي مَعَ حاشية الفرح النامي	419	43	حاشية المرقاة في المنطق	104
18	انوار الحدیث	466		**سيطبع إن شاء الله عزوجل**	
19	الحق المبین	131	44	الجلالين معَ حاشية أنوار الحرمين (المجلد الثالث)	-
20	کتاب العقائد	64	45	تيسير مصطلح الحديث	200
21	فیضانِ سورۂ نور	128	46	حاشية رياض الصالحين	123
22	خلفائے راشدین	352	47	حاشية ديوان المتنبي	-
23	قصیدہ بردہ سے روحانی علاج	22	48	حاشية تلخيص المفتاح	-
24	شرح مائة عامل	44	49	حاشية ديوان الحماسة	-
25	المحادثة العربية	101	50	حاشية القدوري	-
26	تلخیص اصول الشاشی	144	51	حاشية البيضاوي	-

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعٰلَمِيْنَ وَالصَّلٰوةُ وَالسَّلَامُ عَلٰى سَيِّدِ الْمُرْسَلِيْنَ اَمَّا بَعْدُ فَاَعُوْذُ بِاللّٰهِ مِنَ الشَّيْطٰنِ الرَّجِيْمِ ؕ بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ ؕ

دعوة للسنن

يتم بحمد الله تعالى تعليم وتعلّم السنن والآداب في البيئة المتدينة لمركز الدعوة الإسلامية العالمي الغير السياسي، الرجاء منكم الحضور في **الاجتماعات الأسبوعيّة** المليئة بالسنن التي تعقدها مركز الدعوة الإسلامية في بلادكم عقب صلاة المغرب كلّ يوم الخميس، وقضاء الليل كلّه فيها بالنيات الحسنة بقصد إرضاء الله وابتغاء وجهه، والسفر في **قوافل المدينة** مَعَ عشّاق الحبيب المصطفى صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقصد حصول الثواب، ومحاسبة النفس يوميًّا بطريق ملء **كُتَيِّب جوائز** المدينة (جَدْوَل الأعمالِ التربوية)، وتسليمه إلى المسؤول خلال العشرة الأيّام الأولى من كلّ شهرٍ، وذلك سيجعلكم تطبّقون السنّة، وتكرهون المعاصي وتفكّرون في الثبات على الإيمان إن شاء الله عزّوجلّ،

وعلى كلّ مسلم أن يضع هذا الهدف نصب عينَيه: **علي محاولةُ إصلاحِ نفسي وجميعِ أُناسِ العالَم** إن شاء الله عزّوجلّ، حيث يلزمني العملُ بجوائز المدينة للإصلاحِ النفسي، والسفرُ مَعَ قوافلِ المَدينةِ لمحاولة إصلاح جميع الناس في العالَم إن شاء الله عزّوجلّ.









ISBN 978-969-631-568-1
0126090
مكتبة المدينة
MAKTABA TUL MADINAH
MC 1286

فيضانِ مدينه سوق الخضار السا بق حي سودا غران كراتشي، باكستان.
UAN+٩٢ ٢١ ١١١ ١٢٥ ٢٦ ٩٢ التحويلة: ١٢٨٤
www.dawateislami.net Email: ilmia@dawateislami.net